وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة حمه لخضر الوادي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مـصـادر الـتـهـديـد للأمـن الإسـرائـيـلي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر العلوم السياسية

تخصص حكم راشد وأنظمة سياسية مقارنة

إعـــداد الطـالبـة:
فـطـوم عـــــمـــاري
الـصـادق

إشـــــــراف:
أ.د.جـــرايـــة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد أ	جامعة حمه لخضر	رئيسا
د.الصادق جراية	محاضر ب	جامعة حمه لخضر	مشرفا
أ.حسن بوخزنة	أستاذ مساعد أ	جامعة حمه لخضر	مناقشا

السنة الجامعية :1438-1439هـ/2017-2018م

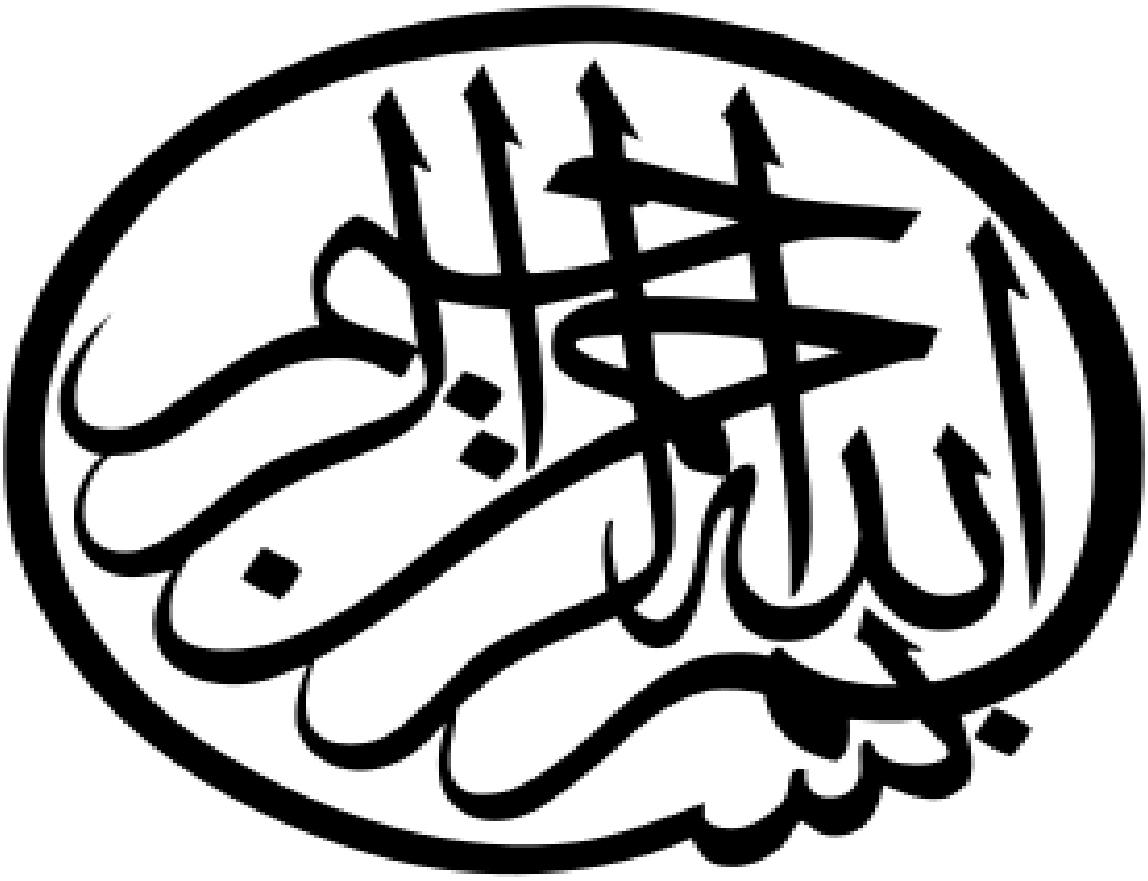

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ
الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ

الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

صدق الله العظيم

سورة العلق : الآية 5

شـــكـــــر وعـــرفـــــــــــان

"كن عالما .. فـإن لم تستطع فكن متعلما ، فـإن لم تستطع فـأحب العلماء فـإن لم تستطع فـلا تبغضـهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير

كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير للدكتور"جراية الصادق" لما قدمه لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذا البحث.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله "

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى الزوج الكريم الذي ساعدني كثيرا في انجاز هذا البحث

إلى ملاكي الصغيرة قرة عيني و معقل أمالي

إستبرق الرحمان

لأنهم لم يضجروا يوما ولم يتأففوا مرة ولم يشكو أبدا رغم أني أخذت حقهم في وقتي، وأعطيته لمطالعتي وقراءاتي...

أهدي مجهودي هذا إلى والدايا.

إلى إخوتي الأعزاء الذين لم يحرموني جميعا من دعائهم الخالص لي بالتوفيق والنجاح.

إلى أقاربي الذين ساندوني ومدو لي يد العون، إلى أحبابي الأعزاء (رجاء، سعيدة، روميصاء)، الذين ساهموا في نجاحي.

مـــقدمـــــــة

مــقــدمـــــة

يعد الأمن القومي عند إسرائيل قضية وجود شامل يمس صميم الوجود المادي ، وأكد ذلك اللواء (يسرائيل طال) بقوله" :إن الفحوى الكامل لعبارة أمن في حالتنا يطابق مفهوم الوجود عموماً .. فإستراتيجيتنا لا تتقرر من نسب القوى وحدود القوة بل أيضا الأهداف القومية التي تستطيع إسرائيل أن ترسمها لنفسها .. وفوق كل شيء من الحافز لدينا، فقوة الحافز تتناسب طردياً مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية ، إن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، التي وضعها (ديفيد بن جوريون) أول رئيس وزراء إسرائيلي منذ أكثر من خمسين سنة ، أرادت أن تجيب على سؤال مصيري لإسرائيل، وهو كيفية تحقيق الأمن لشعب قليل العدد ، يواجه بيئة عربية معادية .وفي معظم الحالات، أخذ (ديفيد بن جوريون) في الحسبان قلة سكان إسرائيل وديموغرافية السكان مقارنة بالشعوب العربية، ومساحتها الضيقة ومواردها المادية المحدودة. ومن هذا يتضح أن قضية الأمن الإسرائيلي تمثل أهم القضايا التي تشغل إسرائيل لما لها دلالات متصلة بكافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .و ما لهذه القضية من تأثير على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك على مستقبل عملية السلام في المنطقة.

1- أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهميته من ناحيتين :الناحية العملية والأخرى علمية.

أولا : الأهمية العملية:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تشكيل رؤية واضحة المعالم حول التصور الإسرائيلي للأمن وتحديد مرتكزات العقيدة الأمنية الإسرائيلية،كما تسمح لنا التعرف على إستراتيجية إسرائيل الأمنية وسياستها الحالية والمستقبلية ، وتأثير ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي عموما والفلسطيني خصوصا، وكذلك على مستقبل عمليات السلام في المنطقة.

ثانيا : الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية من خلال التطرق إلى مصادر التهديد المختلفة لمستقبل إسرائيل، علما أن إسرائيل استندت في مفهومها "للأمن " على مبادئ صهيونية منها " نكون أو لا نكون"، وعلى اعتبار أنها "في تهديد مستمر" من الدول العربية، وأن قضية "الأمن" هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية.ومدى قدرتها على التكيف مع المستجدات على الساحة العالمية وبما يتناسب والمتطلبات الخاصة بالفكر الإسرائيلي الصهيوني.

2- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف فيمكن إجمالها فيمايلي:

- التعرف على البعد النظري لمفهوم الأمن من خلال التطرق إلى أبعاده ومستوياته والنظريات التي ساهمت في أثرائه.
- التعرف على الفكر الأمني الإسرائيلي من خلال دراسة محدداته ومقوماته.
- التعرف المصادر التهديد الداخلية للأمن الإسرائيلي ومدى هشاشة البنية الداخلية.
- التعرف على مصادر التهديد الخارجية للأمن الإسرائيلي والمتمثلة في البيئة الإقليمية

3- إشكالية الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول البحث في الفكر الأمني الإسرائيلي ، من خلال التركيز على التغيرات والتحولات، على البيئة الإقليمية ، والتي أصبحت من مصادر التهديد التي تواجهه

إسرائيل منذ بداية عقد تسعينات القرن الماضي بداية من المقاومة الفلسطينية مرورا بالمواجهة العسكرية مع لبنا مع حزب الله سنة 2006م وصولا إلى التحولات الأخيرة من ثورات الربيع العربي والملف النووي الإيراني.وكلها تعتبر منعطفات مهمة في الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن خلال هذا السياق فان إشكالية الدراسة مفادها:

كيف ساهم الفكر الإسرائيلي في بلورة الأمن وما مدى تأثير التغيرات الداخلية والخارجية على مفهوم الأمن؟

من هذا التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات التالية:

- ماهو المعنى الشامل للأمن؟
- ماهو التصور الفكري الإسرائيلي للأمن ؟
- ماهي المحددات والمقومات التي يستند عليها الأمن الإسرائيلي؟
- فيما تتمثل مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن الإسرائيلي ؟ وكيف واجهت إسرائيل هذه التهديدات ؟

4- فرضـيــات الــدراسة :

- التصور الأمني الإسرائيلي مرتبط بالممارسات الأمنية والسياسية
- تساهم الأوضاع الداخلية في خلق جبهة معادية تهدد الكيان الإسرائيلي بالزوال .
- تغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الإقليمية تجبر إسرائيل من تغيير نمط المواجهة

5-منهجية الدراسة:

أولا: المنهج الرئيسي:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأن طبيعة الدراسة لتحليل أثر التغيرات الداخلية والخارجية باعتبارها مصادر للتعديد الأمني ، لكون هذا المنهج يستطيع وصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا وشاملا ومن ثم استخلاص النتائج مما يساعد على تكوين رؤية مستقبلية للأمن الإسرائيلي .

ثانيا :المنهج المساعد :

استندت الدراسة إلى المنهج التاريخي أيضا ، وذلك بتتبع الأحداث التاريخية التي لها علاقة بالكيان الإسرائيلي منذ ظهور الحركات الصهيونية إلى إعلان قيام الكيان على أرش فلسطين سنة 1948 والتي ساهمت في بلورة الفكر الأمني مزامنة مع تلك الأحداث ويسمح لنا في الوقت نفسه ، استشراف الوضع المستقبلي للأمن.

6-مقاربة المفاهيم:

التهديد الأمني:

هو تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيات أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادةً ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج

التهديدات السياسية:تتضمن غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد

- **التهديدات الاقتصاديّة**:
تتمثل فيعدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية.
- **التهديدات الاجتماعية والثقافية :**
تتجلَّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافةً إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطاً عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود، وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام العالمي.
- **الصـــــــراع:**
أما المفهوم الشامل للصراع فهو حالة يكون سببها التعارض الحقيقي أو التخيلي للمصالح والقيم والاحتياجات، وقد يكون الصراع داخلياً (في نفس الشخص) أو صراعاً خارجياً (بين شخصين أو أكثر)، مفهوم الصراع يُفسر العديد من جوانب الحياة الاجتماعية مثل التعارض بالمصالح و الاختلاف الاجتماعي والحروب بين الأشخاص أو المنظمات أو الجماعات، ومن الناحية السياسية يشير إلى الثورات أو الحروب أو النضالات والتي يستخدم بها القوة مثل الصراع المسلح.

7-الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت مفهوم الأمن الإسرائيلي بأبعاد مختلفة نذكر منها مايلي:

1- دراسة **الدكتور جراية الصادق** ، بعنوان : **مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2016 ، لقد سعت الدراسة إلى تحليل مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ومعرفة مدى تطوره في ظل التغيرات الحاصلة على مستوى البيئتين الداخلية و الخارجية حيث أن الأمن يحتل مكانة خاصة لدى إسرائيل و ترتبط به كل الممارسات الفعلية علة أرض الواقع و الرؤية الإسرائيلية لتوجهات هذا الصراع مع الفلسطينيين و العرب حاضرا ومستقبلا باتت مرهونة بمدى تعزيز متطلبات هذا الأمن

2- دراسة الدكتور **عدنان عبد الرحمن أبو عامر بعنوان :منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات -العربية –تاريخ الصدور: الطبعة الأولى، 2016 الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** وتسلط الدراسة الضوء على التفاعل الأمني الإسرائيلي مع الثورات العربية، من خلال رصد الأجهزة الأمنية للحراك العربي في شوارع العواصم المحيطة، والإجراءات الأمنية المتلاحقة لوقف النتائج السلبية لهذه الثورات على الواقع الإسرائيلي، والتنسيق الأمني الذي بادرت إليه المنظومة الإسرائيلية مع الأنظمة العربية، وحلفائها حول العالم، لكبح جماح المد الثوري العربي.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن التغيرات العربية الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس، وانتقلت إلى مصر وليبيا، فاليمن وسوريا، ودول عربية أخرى، شكلت زلزالاً سياسياً، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية، نظراً للأثر الذي ستلعبه في رسم مستقبل المنطقة.

وجاء تخصيص الدراسة للتقييم الأمني الإسرائيلي، لأن "إسرائيل" من أهم الدول التي راقبت الأحداث في المنطقة العربية، بعين الترقب والقلق، وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعد التغيرات مع محيطها العربي، خصوصاً مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام.

انشغلت الدراسة بقراءة وتحليل جملة من السيناريوهات المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية، ومن أهمها: تخلص الدراسة إلى أن دراسة واقع التطورات العربية وأثرها على المنظومة الأمنية الإسرائيلية، يتعلق بأخذ "كرة الثلج" هذه، ورؤيتها تتعاظم رويداً رويداً، بحيث إذا ما تغيرت الأنظمة العربية المقربة من الغرب، وبالضرورة "إسرائيل"، فإن الموقف سيتغير على نحو جذري، ولن يكون بوسع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرها فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، وحتى الدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل لاعتبارات معينة، فإنها ستضطر لتغيير موقفها إيجابياً من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي.

3- دراسة الدكتور **خالد وليد محمود بعنوان أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل الطبعة: الأولى/2007 .الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت**
تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى معرفة إستراتيجية "إسرائيل" الأمنية وسياستها الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، حيث أن وضوح معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية سيحدد ملامح التعامل معها.وقد قسم المؤلف كتابه إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها الأمن الإسرائيلي من حيث مفهومه وتطوره وأهم ثوابته ومرتكزاته. بينما تناول الفصل الثاني بيئة الأمن الإسرائيلي والتهديدات المحيطة به سواء كانت مهددات داخلية؛ مثل المقاومة الفلسطينية، والخطر الديموغرافي. أو مهددات خارجية مثل إيران وبرنامجها النووي، والإرهاب، والجبهة الشمالية المتمثلة بسورية وحزب الله. أما الفصل الثالث فتناول استراتيجية "إسرائيل" العسكرية من حيث خصائص التسلح، والبرنامج الفضائي الإسرائيلي، والعلاقات الاستراتيجية بين "إسرائيل" وأمريكا. أما الفصل الرابع والأخير فتناول خيارات الأمن والسلام عند "إسرائيل"، ومستقبل الأمن الإسرائيلي. وقد استند المؤلف على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لإتمام دراسته هذه.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن الأمن الإسرائيلي بات يتعرض لتحديات كبيرة، بسبب تغير البيئة السياسية والأمنية و الإستراتيجية في المنطقة، خصوصاً في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتزايد نفوذ حركات المقاومة المسلحة في المنطقة المتمتعة ببعد شعبي واسع، وبروز إيران كدولة منافسة قوية. كما أن نظرة إلى المعطيات الراهنة تدل على أن العقلية الإسرائيلية ستبقى رهينة لعقلية القلعة المبنية على هاجس الأمن، والذي سيبقى حاضراً في كل سياساتها الداخلية والخارجية.

4- دراسة الدكتور محمد المصري بعنوان نظرية الأمن الإسرائيلي صادرة هن دنيا زاد الوطن غزة 2009 حيث تناول الباحث عدة مفاهيم للأمن القومي ، وصناع القرار في السلطة الوطنية ، التي لم تكتمل سيادتها على الأراضي الفلسطينية ، وتناولت الدراسة أولويات الأمن القومي الإسرائيلي منذ نشأتها ، بل أن قادتها وضعوا فرضيات هذه النظرية قبل قيام إسرائيل ،

ليتوصلوا لاحقا لوضع استراتيجيات ، ورسم السياسات للرد على تلك الفرضيات . إن هذا الدراسة تتعرض لمسألة الأمن القومي الإسرائيلي بالتحليل و الدراسة ، و يتتبع تسلسل تطورها حسب الظروف و الأحوال في محاولة متواصلة من القادة السياسيين و العسكريين و نخبة من المفكرين لتصور احتمالات الأخطار التي قد تهدد إسرائيل في وجودها أو في تقدمها و ازدهارها .

و في هذا السياق تتبع الدراسة تطور مفهوم الأمن القومي الإستراتيجي الإسرائيلي الواسع بدءا من الأمن العسكري إلى الأمن الغذائي ، و هدف هذه الدراسة هو تحفيز الفكر الفلسطيني أولا و العربي عامة على الشروع الفوري في التفكير في المستقبل و التحديات التي تواجهنا ، بدءا بوضع المفهوم العام و الإطار الفكري لنظرية الأمن القومي ، من خلال وضع الفرضيات التي تهدد الأمن القومي

8- خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة و فصلين وخاتمة.

يتناول الفصل الأول التصور الفكري للأمن الإسرائيلي في إطار مفاهيمي وقد قسمناه إلى مبحثين ففي المبحث الأول يهتم بالإطار المفاهيمي للأمن بشكل عام ابتداء من تعريفاته اللغوية والاصطلاحية مرورا أبعادة انتهاء إلى مدارسه ونظرياته بينما في المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم الأمن من خلال التصور الإسرائيلي إضافة إلى الأبعاد والمحددات التي ساهمت في بلورت هذا التصور الأمني.

بينما تطرقنا في الفصل الثاني إلى مصادر التهديد للأمن الإسرائيلي وهي بدورها مقسمة إلى قسمين ، مصادر تهديد داخلية متمثلة في اختلال التوازن السكاني وتدهور الوضع الاجتماعي و التراجع الاقتصادي بالإضافة إلى تأثير المقاومة الفلسطينية ، بينما المبحث الثاني يتناول مصادر التهديد الخارجية والمتمثلة في البرنامج النووي الإيراني وحروب لبنان بقيادة حزب الله وثورات الربيع العربي .

9- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي اعترضت الدراسة تعدد المفاهيم وتشابكها وخاصة أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الأمن من عدة جوانب مختلفة.

مــقــدمـــــة

يعد الأمن القومي عند إسرائيل قضية وجود شامل يمس صميم الوجود المادي ، وأكد ذلك اللواء (يسرائيل طال) بقوله" :إن الفحوى الكامل لعبارة أمن في حالتنا يطابق مفهوم الوجود عموماً .. فإستراتيجيتنا لا تتقرر من نسب القوى وحدود القوة بل أيضا الأهداف القومية التي تستطيع إسرائيل أن ترسمها لنفسها .. وفوق كل شيء من الحافز لدينا، فقوة الحافز تتناسب طردياً مع مدى حيوية المصلحة الفردية والقومية ، إن نظرية الأمن القومي الإسرائيلي ، التي وضعها (ديفيد بن جوريون) أول رئيس وزراء إسرائيلي منذ أكثر من خمسين سنة ، أرادت أن تجيب على سؤال مصيري لإسرائيل، وهو كيفية تحقيق الأمن لشعب قليل العدد ، يواجه بيئة عربية معادية .وفي معظم الحالات، أخذ (ديفيد بن جوريون) في الحسبان قلة سكان إسرائيل وديموغرافية السكان مقارنة بالشعوب العربية، ومساحتها الضيقة ومواردها المادية المحدودة. ومن هذا يتضح أن قضية الأمن الإسرائيلي تمثل أهم القضايا التي تشغل إسرائيل لما لها دلالات متصلة بكافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية .و ما لهذه القضية من تأثير على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك على مستقبل عملية السلام في المنطقة.

1- أهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع أهميته من ناحيتين :الناحية العملية والأخرى علمية.

أولا : الأهمية العملية:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تشكيل رؤية واضحة المعالم حول التصور الإسرائيلي للأمن وتحديد مرتكزات العقيدة الأمنية الإسرائيلية،كما تسمح لنا التعرف على إستراتيجية إسرائيل الأمنية وسياستها الحالية والمستقبلية ، وتأثير ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي عموما والفلسطيني خصوصا، وكذلك على مستقبل عمليات السلام في المنطقة.

ثانيا : الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية من خلال التطرق إلى مصادر التهديد المختلفة لمستقبل إسرائيل، علما أن إسرائيل استندت في مفهومها "للأمن " على مبادئ صهيونية منها " نكون أو لا نكون"، وعلى اعتبار أنها "في تهديد مستمر" من الدول العربية، وأن قضية "الأمن" هي المفتاح الرئيسي لجميع خطوطها السياسية ومنهج عمل الحكومات والقيادات الأمنية والعسكرية.ومدى قدرتها على التكيف مع المستجدات على الساحة العالمية وبما يتناسب والمتطلبات الخاصة بالفكر الإسرائيلي الصهيوني.

2- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف فيمكن إجمالها فيمايلي:

- التعرف على البعد النظري لمفهوم الأمن من خلال التطرق إلى أبعاده ومستوياته والنظريات التي ساهمت في أثرائه.
- التعرف على الفكر الأمني الإسرائيلي من خلال دراسة محدداته ومقوماته.
- التعرف المصادر التهديد الداخلية للأمن الإسرائيلي ومدى هشاشة البنية الداخلية.
- التعرف على مصادر التهديد الخارجية للأمن الإسرائيلي والمتمثلة في البيئة الإقليمية

3- إشكالية الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول البحث في الفكر الأمني الإسرائيلي ، من خلال التركيز على التغيرات والتحولات، على البيئة الإقليمية ، والتي أصبحت من مصادر التهديد التي تواجهه

إسرائيل منذ بداية عقد تسعينات القرن الماضي بداية من المقاومة الفلسطينية مرورا بالمواجهة العسكرية مع لبنا مع حزب الله سنة 2006م وصولا إلى التحولات الأخيرة من ثورات الربيع العربي والملف النووي الإيراني.وكلها تعتبر منعطفات مهمة في الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن خلال هذا السياق فان إشكالية الدراسة مفادها:

كيف ساهم الفكر الإسرائيلي في بلورة الأمن وما مدى تأثير التغيرات الداخلية والخارجية على مفهوم الأمن؟

من هذا التساؤل الرئيسي تتفرع التساؤلات التالية:

- ماهو المعنى الشامل للأمن؟
- ماهو التصور الفكري الإسرائيلي للأمن ؟
- ماهي المحددات والمقومات التي يستند عليها الأمن الإسرائيلي؟
- فيما تتمثل مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن الإسرائيلي ؟ وكيف واجهت إسرائيل هذه التهديدات ؟

4- فرضـيــات الــدراسة :

- التصور الأمني الإسرائيلي مرتبط بالممارسات الأمنية والسياسية
- تساهم الأوضاع الداخلية في خلق جبهة معادية تهدد الكيان الإسرائيلي بالزوال .
- تغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الإقليمية تجبر إسرائيل من تغيير نمط المواجهة

5-منهجية الدراسة:

أولا: المنهج الرئيسي:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأن طبيعة الدراسة لتحليل أثر التغيرات الداخلية والخارجية باعتبارها مصادر للتعديد الأمني ، لكون هذا المنهج يستطيع وصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا وشاملا ومن ثم استخلاص النتائج مما يساعد على تكوين رؤية مستقبلية للأمن الإسرائيلي .

ثانيا :المنهج المساعد :

استندت الدراسة إلى المنهج التاريخي أيضا ، وذلك بتتبع الأحداث التاريخية التي لها علاقة بالكيان الإسرائيلي منذ ظهور الحركات الصهيونية إلى إعلان قيام الكيان على أرش فلسطين سنة 1948 والتي ساهمت في بلورة الفكر الأمني مزامنة مع تلك الأحداث ويسمح لنا في الوقت نفسه ، استشراف الوضع المستقبلي للأمن.

6-مقاربة المفاهيم:

التهديد الأمني:

هو تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الإيديولوجيات أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهدداً بضرر أو غزو أو احتلال، ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدول القوية عادةً ما تتعرض للتهديدات خارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج

التهديدات السياسية:تتضمن غياب نظام سياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب شبه تام لمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد

- **التهديدات الاقتصاديّة**:
تتمثل فيعدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في الناتج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المالية والعقوبات الاقتصادية.
- **التهديدات الاجتماعية والثقافية :**
تتجلَّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافةً إلى الاختراق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات العولمة التي ارتبطت ارتباطاً عضوياً بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا، وجعلت العالم ينتقل من صفة المحدود إلى اللامحدود، وتزايد الحركات الأصولية المتطرفة التي أصبحت تمثل الخطر الرئيسي على السلام العالمي.
- **الصـــــــراع:**
أما المفهوم الشامل للصراع فهو حالة يكون سببها التعارض الحقيقي أو التخيلي للمصالح والقيم والاحتياجات، وقد يكون الصراع داخلياً (في نفس الشخص) أو صراعاً خارجياً (بين شخصين أو أكثر)، مفهوم الصراع يُفسر العديد من جوانب الحياة الاجتماعية مثل التعارض بالمصالح و الاختلاف الاجتماعي والحروب بين الأشخاص أو المنظمات أو الجماعات، ومن الناحية السياسية يشير إلى الثورات أو الحروب أو النضالات والتي يستخدم بها القوة مثل الصراع المسلح.

7-الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت مفهوم الأمن الإسرائيلي بأبعاد مختلفة نذكر منها مايلي:

1- دراسة **الدكتور جراية الصادق** ، بعنوان : **مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2016 ، لقد سعت الدراسة إلى تحليل مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ومعرفة مدى تطوره في ظل التغيرات الحاصلة على مستوى البيئتين الداخلية و الخارجية حيث أن الأمن يحتل مكانة خاصة لدى إسرائيل و ترتبط به كل الممارسات الفعلية علة أرض الواقع و الرؤية الإسرائيلية لتوجهات هذا الصراع مع الفلسطينيين و العرب حاضرا ومستقبلا باتت مرهونة بمدى تعزيز متطلبات هذا الأمن

2- دراسة الدكتور **عدنان عبد الرحمن أبو عامر بعنوان :منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات -العربية –تاريخ الصدور: الطبعة الأولى، 2016 الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات** وتسلط الدراسة الضوء على التفاعل الأمني الإسرائيلي مع الثورات العربية، من خلال رصد الأجهزة الأمنية للحراك العربي في شوارع العواصم المحيطة، والإجراءات الأمنية المتلاحقة لوقف النتائج السلبية لهذه الثورات على الواقع الإسرائيلي، والتنسيق الأمني الذي بادرت إليه المنظومة الإسرائيلية مع الأنظمة العربية، وحلفائها حول العالم، لكبح جماح المد الثوري العربي.

انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن التغيرات العربية الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس، وانتقلت إلى مصر وليبيا، فاليمن وسوريا، ودول عربية أخرى، شكلت زلزالاً سياسياً، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية، نظراً للأثر الذي ستلعبه في رسم مستقبل المنطقة.

وجاء تخصيص الدراسة للتقييم الأمني الإسرائيلي، لأن "إسرائيل" من أهم الدول التي راقبت الأحداث في المنطقة العربية، بعين الترقب والقلق، وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعد التغيرات مع محيطها العربي، خصوصاً مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام.

انشغلت الدراسة بقراءة وتحليل جملة من السيناريوهات المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط في ظل الثورات العربية، ومن أهمها: تخلص الدراسة إلى أن دراسة واقع التطورات العربية وأثرها على المنظومة الأمنية الإسرائيلية، يتعلق بأخذ "كرة الثلج" هذه، ورؤيتها تتعاظم رويداً رويداً، بحيث إذا ما تغيرت الأنظمة العربية المقربة من الغرب، وبالضرورة "إسرائيل"، فإن الموقف سيتغير على نحو جذري، ولن يكون بوسع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرها فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، وحتى الدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل لاعتبارات معينة، فإنها ستضطر لتغيير موقفها إيجابياً من القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي.

3- دراسة الدكتور **خالد وليد محمود بعنوان أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل الطبعة: الأولى/2007 .الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت**
تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى معرفة إستراتيجية "إسرائيل" الأمنية وسياستها الحالية والمستقبلية، وتأثير ذلك على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص، حيث أن وضوح معالم السياسات الأمنية الإسرائيلية سيحدد ملامح التعامل معها.وقد قسم المؤلف كتابه إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول منها الأمن الإسرائيلي من حيث مفهومه وتطوره وأهم ثوابته ومرتكزاته. بينما تناول الفصل الثاني بيئة الأمن الإسرائيلي والتهديدات المحيطة به سواء كانت مهددات داخلية؛ مثل المقاومة الفلسطينية، والخطر الديموغرافي. أو مهددات خارجية مثل إيران وبرنامجها النووي، والإرهاب، والجبهة الشمالية المتمثلة بسورية وحزب الله. أما الفصل الثالث فتناول استراتيجية "إسرائيل" العسكرية من حيث خصائص التسلح، والبرنامج الفضائي الإسرائيلي، والعلاقات الاستراتيجية بين "إسرائيل" وأمريكا. أما الفصل الرابع والأخير فتناول خيارات الأمن والسلام عند "إسرائيل"، ومستقبل الأمن الإسرائيلي. وقد استند المؤلف على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لإتمام دراسته هذه.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن الأمن الإسرائيلي بات يتعرض لتحديات كبيرة، بسبب تغير البيئة السياسية والأمنية و الإستراتيجية في المنطقة، خصوصاً في ظل تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتزايد نفوذ حركات المقاومة المسلحة في المنطقة المتمتعة ببعد شعبي واسع، وبروز إيران كدولة منافسة قوية. كما أن نظرة إلى المعطيات الراهنة تدل على أن العقلية الإسرائيلية ستبقى رهينة لعقلية القلعة المبنية على هاجس الأمن، والذي سيبقى حاضراً في كل سياساتها الداخلية والخارجية.

4- دراسة الدكتور محمد المصري بعنوان نظرية الأمن الإسرائيلي صادرة هن دنيا زاد الوطن غزة 2009 حيث تناول الباحث عدة مفاهيم للأمن القومي ، وصناع القرار في السلطة الوطنية ، التي لم تكتمل سيادتها على الأراضي الفلسطينية ، وتناولت الدراسة أولويات الأمن القومي الإسرائيلي منذ نشأتها ، بل أن قادتها وضعوا فرضيات هذه النظرية قبل قيام إسرائيل ،

ليتوصلوا لاحقا لوضع استراتيجيات ، ورسم السياسات للرد على تلك الفرضيات . إن هذا الدراسة تتعرض لمسألة الأمن القومي الإسرائيلي بالتحليل و الدراسة ، و يتتبع تسلسل تطورها حسب الظروف و الأحوال في محاولة متواصلة من القادة السياسيين و العسكريين و نخبة من المفكرين لتصور احتمالات الأخطار التي قد تهدد إسرائيل في وجودها أو في تقدمها و ازدهارها .

و في هذا السياق تتبع الدراسة تطور مفهوم الأمن القومي الإستراتيجي الإسرائيلي الواسع بدءا من الأمن العسكري إلى الأمن الغذائي ، و هدف هذه الدراسة هو تحفيز الفكر الفلسطيني أولا و العربي عامة على الشروع الفوري في التفكير في المستقبل و التحديات التي تواجهنا ، بدءا بوضع المفهوم العام و الإطار الفكري لنظرية الأمن القومي ، من خلال وضع الفرضيات التي تهدد الأمن القومي

8- خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى مقدمة و فصلين وخاتمة.

يتناول الفصل الأول التصور الفكري للأمن الإسرائيلي في إطار مفاهيمي وقد قسمناه إلى مبحثين ففي المبحث الأول يهتم بالإطار المفاهيمي للأمن بشكل عام ابتداء من تعريفاته اللغوية والاصطلاحية مرورا أبعادة انتهاء إلى مدارسه ونظرياته بينما في المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم الأمن من خلال التصور الإسرائيلي إضافة إلى الأبعاد والمحددات التي ساهمت في بلورت هذا التصور الأمني.

بينما تطرقنا في الفصل الثاني إلى مصادر التهديد للأمن الإسرائيلي وهي بدورها مقسمة إلى قسمين ، مصادر تهديد داخلية متمثلة في اختلال التوازن السكاني وتدهور الوضع الاجتماعي و التراجع الاقتصادي بالإضافة إلى تأثير المقاومة الفلسطينية ، بينما المبحث الثاني يتناول مصادر التهديد الخارجية والمتمثلة في البرنامج النووي الإيراني وحروب لبنان بقيادة حزب الله وثورات الربيع العربي .

9- صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي اعترضت الدراسة تعدد المفاهيم وتشابكها وخاصة أن الدراسات السابقة تناولت موضوع الأمن من عدة جوانب مختلفة.

الـــــفـــصـــــل الأول

الإطار المفاهيمي للأمن الإسرائيلي

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للأمن الإسرائيلي

المبحث الأول:الأمن وتعريفاته

المطلب الأول :مفهوم الأمن.

الفرع الأول :تعريف الأمن لغة:

للأمن تعاريف عِدَّة في لغة العرب، فمن ذلك:

يري الجوهري في صحاحه أن الأمان والأمانة بمعنى واحد، والتصديق مستفاد من لفظ الإيمان ويشاركه في هذا الرأي الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط والزمخشري وابن منظور ويضيف الأخير نقلاً عن ابن سيده معنىً للأمن وهو نقيض الخوف، نقول :أَمِنَ فلان يَأمِنَ أَمَ ناً، وأَمَناً وأَمَنَةً، و الأَمَنَةُ بالتحريك :الأمن .ويقال :رجل أَمَنة، بالفتح، يأْمَنُ كلَّ أحد، يطمئن إليه، قال تعالى :(آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إلاّ كَمَا أَمِنتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبل)[1]
وقيل :هو للذي يأمنه الناس ولا يخافون غائلته.
ويقال :آمن فلان العدو إيماناً؛ فأَمِن يأْمَن؛ والعدو مُؤْمَن .ورجل أَمِن وأَمين بمعنى واحد .وفي التنزيل العزيز :وهذا البَلد الأَمين؛ أَي الآمن، يعني مكة، وهو من الأَمْنِ، والإيمان :بمعنى التصديق وفي التنزيل العزيز وما أنت بمؤمن لنا (والله تعالى المُؤْمِنُ، لأَنّه آمَنَ عبادَه من أن يظلمهم، وضدُّه التكذيب .والإيمان :ضدُّ الكفر([2])
يعكس مفهوم الأمن حالة نفسية وذهنية وعقلية للفرد والجماعة والشعب والأمة على السواء، كما يشكل مطلباً ضرورياً وملحاً لكليهما، فهو حاجة إنسانية دائمة لا تغيرها الظروف، وليس ظاهرة
عرضية تزول بانتهائها) ([3]) .
فالأمن في اللغة العربية هو نقيض الخوف، فهو حالة يوجد بها الإنسان لا تستثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو الهرب أو العدوان وهذه الحالة كما توجد في الفرد توجد في الجماعات، باعتبار أن هناك دوافع كثيرة تحرك حياة الإنسان وتوجه مسار سلوكه وهي إما دوافع بيولوجية عضوية كالجوع والعطش والنوم والتنفس أو دوافع نفسية لا نستطيع في كثير من الأحيان أن نتبين لها أساسا عضوا يفسرها، ويرى العلماء أن حاجة الإنسان إلى الأمن تدفعه إلى الدأب في السعي إلى اكتشاف البيئة المحيطة به سواء كانت بيئة مادية أو اجتماعية للتعرف عليها والتفريق بين النافع والضار فيها بحيث يشبع الإنسان حاجته الغريزية إلى الأمن.

الفرع الثاني :تعريف الأمن اصطلاحا:

ومن بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم إذ تتميز في هذا الحقل عموما بغموضها و بغياب الإجماع حول معناها ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن([1]).

---

[1]- سورة يوسف، الآية64

[2]- إسماعيل بن حماد الجوهري، **الصحاح :تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط2 ، 1979 م مج 5 . ص 2040.

[3] -مارتن غرغش وتيري أوكلاهن ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للطباعة والنشر،2008 ، ص 78.

عموما يمكن القول أنه من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني لما بعد الحرب الباردة والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف **buzan) (barry باري بو ا زن** ،أهم مفكري مدرسة كوبنهاجن وأحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية . يعرف ،الأمن بأنه" العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التعبير التي تعتبرها معادية ."في سعيها للحفاظ على الأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى،" أساس الأمن هو البقاء " لكنه يحتوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود،فالعمل على التحرر من التهديد لا يعني أن تكون بمنأى عنه كليا و إنما يمكن أن يكون نسبيا فقط، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حقل الدراسات الأمنية إلا أنها انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن : تصور ضيق يحصر الأمن في المجال السياسي والعسكري وتصور آخر أكثر شمولية يوسع معنى الأمن إلى مجالات أخرى فضلا عن المجال السياسي والعسكري.

يشير المعنى السياسي الضيق للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها، وحدتها الترابية، أما التصور الموسع للأمن فهو أكثر عمومية ويشمل إضافة إلى الأبعاد السياسية والعسكرية سلامة الأفراد من العنف والجرائم وتحقيق مستوى معيشي مقبول، كما يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي والعسكري الضيق التصورات التقليدية له والتي برزت أثناء ممارسة السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى،حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني و وحدتها الترابية([2]).

وقد تطور هذا المعنى الضيق للأمن في سياق نظام دولي قائم على الدولة الأمة (nation state) كوحدة أساسية ومهيمنة في العلاقات الدولية، حيث كانت القوة، المصلحة الوطنية ،وميزان القوى هي النظريات المهيمنة على السياسات الخارجية للدول و كان يعتقد أنها أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق الاستقرار والأمن في العلاقات الدولية.

و بالرجوع إلى التعريف الذي اقترحه **باري بوازن** يبدو واضحا في تعريفه للأمن" في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"،وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه" **أرنولد والفرز** "في تعريفه للأمن والذي يعتبر أقدم صياغة نالت نوعا من الإجماع بين الدارسين لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي و الذاتي ومسألة القيم، حيث عرف **والفرز**" الأمن من الناحية الموضوعية يقيس غياب التهديدات ضد

---

[1] - فهد بن محمد الشقحاء ، **الأمن الوطني:** تصور شامل،الرياض :جامعة نايف للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ،2004 ، ص12.

[2]- جون بليس وستيف سميث ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للطباعة والنشر، 2004 ، ص412.

القيم المركزية، ويقصد بالمعنى الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم .**([1])**"
إضافة لتعريفي **بو ا زن و والفرز** سنستعرض مجموعة من المحاولات لباحثين للوقوف على حقيقة المفهوم منها:
***كيجلي و ويتكوبف** الأمن الوطني شعور بالاطمئنان توفره البرنامج والأهداف التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جدا أن تحتضن عناصر معادية.([2])

***وولتر ليبمان (walter lippmann)** "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"
***بوث وويلر (booth wheeler)** لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر " إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه و يتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر."
***جاكبسون (jakobson)** يعرف الأمن بأنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية)([3]).

***كمنجز و وايز** هذا التعريف يدل على رؤيتين :الأولى مفادها أن الأمن الوطني يتحقق بتحرر الدولة من الخوف الناجم عن تهديدات العناصر المعادية لها في الساحة الدولية، أما الثانية فتوحي بأن الشعور بالأمن الوطني يعتمد على مدى توافق قيم الدولة ومصالحها الحقيقية مع صيغة النظام الدولي القائم.
* **هنري كيسنجر** يعرف الأمن بأنه " :أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.
ومن خلال هذا التنويع في الطرح قصد إثارة متغير الاختلاف قدر الإمكان فإننا نلاحظ سقوط بعض التعاريف في جوهر الطرح الواقعي للسياسة الدولية و إهمال الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية كالاقتصاد، البيئة،...إلخ، واعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد والرئيسي في تحديد مفهوم الأمن و ربطه بالبعد الوطني، و إبعاد المستويات الأخرى كالفرد والمجتمع.
وعليه يمكن القول أن مفهوم الأمن أمر لا يخلو من عدم يقينية المفهوم فكل باحث يعطيه صبغة معينة تعكس وجهة نظره الفكرية عادة، هذا من جهة، من جهة أخرى ارتباط المفهوم بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام، وكون هذه الأخيرة في صيرورة وديناميكية مستمرة، مما عقد من إمكانية صياغة مفهوم موحد قابل للاستعمال الواسع النطاق.

المطلب الثاني :أبعاد الأمن، مستوياته و مرتكزاته.

الفرع الأول: أبعاد الأمن

[1]- أعمر أحمد قدور ،**شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، القاهرة :مكتبة المدبولي ، 1994 ،ص 161.
[2]- فهد بن محمد الشقحاء ، **الأمن الوطني: تصور شامل**، مرجع سبق ذكره، ص182.
[3] -أعمر أحمد قدور ،**شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، مرجع سبق ذكره ،ص 165.

بعد نهاية الحرب الباردة وقع نقاش عنيف حول إعادة صياغة مفهوم الأمن حينما أخذ الباحثون وصناع السياسات يبتعدون عن المقاربة التقليدية التي ترتكز على الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن، ليشمل جوانب متعددة ويرى **بوزان** أن أمن الجماعة الإنسانية له خمسة أبعاد هي:**([1])**

1-البعد العسكري :ويخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

2-البعد السياسي :ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيته.

3-البعد الاقتصادي :ويخص الوصول إلى الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول من الرفاهة، وهو يقصد بذلك توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

4-البعد المجتمعي :ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

5-البعد البيئي :معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني كأساس للوجود الكوني إذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

ويرى **باري بوزان** أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل بالعكس كلها متجمعة في إطار ضيق، إلا أن البعد العسكري يلفت الانتباه أكثر من غيره وهذا نتيجة امتلاك الدول لقدرا ت كافية للرد على أي تهديدات عسكرية على الهجمات أو على الاجتياح، لكن بعد إعادة النظر.

الفرع الثاني: مستويات الأمن

و يجمع معظم الكتاب والدارسين أن هناك أربعة مستويات للأمن يقع في جوهرها الأمن الفردي وهي كما يلي([2]):

1-الأمن الفردي :ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة وينعكس إيجابا على أمنها.

2-الأمن الوطني :و يقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي، وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإراداتها.

---

[1] - هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن المعاصر مدخل تاريخي وسياسي**، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، ص64.

[2] - محمد الصوافي ،**البناء الحقوقي للنظام العربي ،عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي** ، مجلة الوحدة ،الرباط، العدد28 ،1987،ص 146.

3-الأمن الإقليمي :وهو معنى واسع عن المستويين المذكورين سابقا لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة" رقعة جغرافية معينة "بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديدا لجميع هذه الدول، ويفترض لقيام هذا النوع من الأمن مجموعة من الشروط وهي:

- ✓ الحيز الجغرافي والذي تنحصر فيه بطاقة مفهوم الأمن الإقليمي.
- ✓ روابط معينة تدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين هذه الدول، فوجود تفاعلات سياسية ووجود هوية مشتركة، والشعور بوجود مصالح مشتركة يدفع هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها، كما يولد لديها إحساس بأن أمن واحدة منها مرتبط بأمن الدول الأخرى وبالتالي الوصول إلى نوع من الإجماع حول الأهداف العليا لاسيما فيما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن الإقليمي.

4-الأمن الجماعي :وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية وفي هذا الإطار يرى **فريدمان** "أن مبدأ الأمن الجماعي يعني ضمان سلامة وأمن ووحدة أراضي أي دولة يكون بواسطة كل دولة، ويفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أو الفردي و بذلك فهو يتطلب خضوع الإدارة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذا فعالية فإنه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية ([1]).

ويجب أن يكون هناك حدا أدنى من التكامل بين هذه المستويات المختلفة، فتحقيق الأمن الفردي والوطني يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي، كما أن مستوى الأمن الدولي لابد أن ينعكس على المستويات المختلفة من الأمن، إلا أنه ليس هناك مستوى مطلق من الأمن لأن ذلك يعني حالة الوئام الكامل بين الدول وداخل كل دولة، كما أنه لا توجد حالة من عدم الأمن المطلقة أي العداء التام لأن ذلك يعني حالة حرب لا تتوقف بين الدول كاملة وهذا ما يغاير الواقع الدولي، ويبقى اختلاف وزن كل مستوى من تلك المستويات من دولة إلى أخرى.

ويعكس مفهوم الأمن بعدا موضوعيا وآخر لا موضوعي، وهذا الأخير جعل منه مفهوما غامضا، فالتهديد يمكن أن يمارس من طرف دولة أو جماعة عرقية، جماعة إرهابية، تمس بأمن الدولة أو بالفرد.

الفرع الثالث:مرتكزات الأمن

أما من حيث الموضوع فإن النظرات إلى مفهوم الأمن قد تعددت وتنوعت حسب المراحل التاريخية، فالنظرة الأولى الواقعيون كانت نابعة من المهتمين بالمسألة الأمنية الأمنيين

[1]- هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن المعاصر مدخل تاريخي وسياسي** ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

الكلاسيكية الذين يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة.

أما النظرة الثانية المنتشرة بداية الثمانينيات المتمثلة في الليبيراليون فهي نظرة الأمنيين الموسعة والذين يعتبرون أن الفاعلين غير الدول) مثل المنظمات الحكومية والمنظمات بين الحكومات تتنافس مع الدول في تسيير القوة .أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقادين والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي، أي أن مستوى التفاعل يكون بين أطراف أو فواعل سواء كانوا رسميين أو غير رسميين، وهو ما سنتعرض إليه لاحقا من خلال المدارس الفكرية التي عالجت مفهوم الأمن.

ومما سبق يمكن القول أن المفهوم الشامل للأمن، يهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج مما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل شعبها حياة مستقرة .ويتم صياغة الأمن وفق أربع ركائز هي([1]):

1- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

2- رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

3- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على المواجهة والتصدي.

4- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديدات سواء خارجيا أم داخليا.

المطلب الثالث :الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية.

عرف حقل الدراسات الأمنية نقاشات عديدة إثر التحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحربين العالميتين وخاصة تلك التي ظهرت بداية تسعينيات القرن الماضي، أدت هذه النقاشات إلى ظهور أفكار جديدة حول مفهوم الأمن والتي تكون ذات أهمية كبيرة على الخيرات الإستراتيجية، الأمر الذي عقد من استيعاب مفهوم الأمن بالاعتماد على وجهة نظر واحدة وهو ما سنحاول إبرازه من خلال التعرض لأهم المدارس الفكرية المتعلقة بالموضوع ومنها:

الفرع الأول: المدرسة الواقعية:

لقد جاءت النظرية الواقعية كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عوامل القوة والحروب والنزاعات بتركيزها على الدولة كوحدة للتحليل لفهم سلوكيات الدولة، وتعتمد في دراستها لميدان العلاقات الدولية على العامل التاريخي إذ ارتبطت نشأتها بجذور الباحثين الأمريكيين خلال بداية الأربعينيات تزامنا مع تخلي الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية على العنصر الأخلاقي وتوجه جل اهتماماتها على المصلحة القومية ، ووفقا لهذه النظرية فإن النظام

[1] - عبد المنعم المشاط, **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**, القاهرة: دار الموقف العربي, 1984, ص. 29.

الدولي يتّصف بالفوضوية لغياب سلطة دولية مركزية آمرة، ومن ثم فإن الدول فرادى تتولى أمر أمنها وتدافع عن مصالحها من خلال استحواذ القوة واستخدامها، و من هنا تكون الحرب أداة طبيعية للحركة الخارجية إذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام القائم وهو ما نادى به أحد مفكري المدرسة الواقعية الجديدة" **كينث والتز** "الذي يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية ويحكمها مبدأ" كل لنفسه "و أنه في الفوضوية" الأمن هو الغاية الأسمى."([1])
فالحفاظ على النظام وعلى الوضع القائم وفق المنظور الواقعي هو الغاية، فالحرب كأداة لتصحيح الاختلال في توازن القوى الذي يؤدي بدوره إلى إحداث تغيير في داخل النظام بتغيير الدولة المهيمنة في النظام وليس أسس النظام ذاته من حيث وجود مهيمن وآخرين.
إذا، فالأمن في إطار هذا المنظور يكمن في مفهوم البقاء، حيث عبر عنه المفكر" **وولفز**" في قوله" الأمن ما يكفي لضمان البقاء على قيد الحياة"،ويزدهر هذا المفهوم للأمن في ظل مناخ وعلاقات الصراع والتوتر والحرب، واتساقا مع ذلك التوجه العام القاضي بالسعي لاستحواذ القوة واستخدامها يمثل جوهر السياسة الأمنية للدول، والقوة العسكرية تحديدا تمثل محور القوة وأداتها الرئيسية.
ويرى **هانس مورجانتو** عميد المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية هي صراع على القوة والنفوذ إذ يعتبر أن السياسة الدولية تهدف إلى:

- ✓ الحفاظ على القوة .
- ✓ زيادة القوة .
- ✓ إظهار القوة .

ويؤكد **مورجانتو** أن العلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصلحة القومية وأن الإنسان مطبوع بغريزتي الأنانية والعنف، الشيء نفسه الذي يؤكده **ماكيافيلي**، ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الواقعية:

- ✓ تركيزها على القوة وإهمالها لباقي المؤثرات الأخرى، الاجتماعية والروحية المعنوية.
- ✓ الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية كأدوات لإدارة القوة وتحليل النظام الدولي المعاصر([2]).

الفرع الثاني: المدرسة الليبرالية

تعتبر المدرسة الليبرالية امتداد للمدرسة المثالية ويتأسس إطارها الفكري الليبرالية على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية، فالدولة عند الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا ما يكون لفاعلين آخرين داخل الدولة أو عبرها أهمية مكافئة أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة .وتركز هذه النظرية على الفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل الذي من شأنه أن يعزز التفاهم بين الشعوب والحد من

[1] -منذرمحمد ، **مبادئ في العلاقات الدولية** ، من النظريات الى العولمة ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002 ،ص33-34
[2] - ياسين سويد ، **كيف يتحقق الامن القومي العربي** ،مجلة الوحدة ،العدد88 ، 1992 - ص 11

الصراع ويشجع الروابط و الولاءات عبر حدود الدولة القومية، كما يرى **فوكوياما** أن أفضل فرصة لوضع حد للحرب تقع على مدى انتشار الليبرالية الديمقراطية لأن الدول الديمقراطية لا تميل إلى استخدام القوة في حل خلافاتها مع بعضها البعض مما يؤهل الليبرالية الديمقراطية لأن تكون أفضل عملية في بناء السلام وأنها تمثل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية .
على عكس بعض الليبراليين الجدد الذين يؤكدون على أصالة الليبرالية كثقافة محددة ومحدودة بجزء من العالم الغربي.
و إذا كانت الحرب اتجاها طبيعيا لدى النظرية الواقعية فإنها بالنسبة لليبراليين خطأ يجب منعها أو تقليل فرصها على الأقل من خلال الاتفاقات والمنظمات الدولية فالمدرسة الليبرالية تنطلق
من مبدأ أن السياسات العالمية لا تهتم بالأبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية التي تشمل الأمن والشؤون العسكرية فحسب، بل تهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئة بدرجة كبيرة ومن تلك القضايا مكافحة الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان .أو ما يسمى عند أصحاب هذا المنظور ب "السلام الديمقراطي"،" الأمن الجماعي."([1])

و من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية، أفكار" **ايمانويل كانط** "الذي اقترح إنشاء فدرالية تجمع دول العالم يتكتل من خلالها غالبية الدول لمعاقبة أي دولة تتعدى على أخرى، عوضا أن تكون من طرف دولة عظمى أو حكومة عالمية، ويعتبر **كانط** أن السلم هو الحالة العادية للشؤون وأن إمكانية البقاء الاستمراري له عن طريق قوانين الطبيعة التي تفرض الانسجام والتعاون بين الأفراد،وعليه، فإن الحرب شيء غير طبيعي ولا عقلاني في نفس الوقت، فهي حيلة مصطنعة غير ناتجة عن أي خصوصية للطبيعة الإنسانية، وأن إيمان الأفراد بقوة العقل الإنساني يجعلهم واثقين من فكرة التطور وتحسين الظروف المعيشية، عن طريق استغلال طاقاتهم الطبيعية، ومن ثم إمكانية مسح نقاط الحرب من التجربة الإنسانية وهو نفس الاتجاه بالنسبة" **لروسو** "أن الحرب اصطنعت من قبل حكومات متعسكرة وغير ديمقراطية من أجل مصالحها الخاصة، فهندست الحروب من قبل "الطبقة الحربية "من أجل توسيع قوة سلطتها وثرواتها من خلال الحروب .ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي يقوم عليها مشروع السلام الدائم حسب
كانط فيما يلي:
أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا جمهوريا .
أن يستند قان ون الشعوب على أساس نظام إتحادي بين دول حرة .
أن يكون الحق العالمي محدودا بشروط الضيافة العالمية .
ويؤكد أصحاب هذه المدرسة أن التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن وتقليص حدة التهديدات مثل الأمم المتحدة لأنها مجهود جماعي مشترك وتعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي، فالتعاون بين الدول ضرورة في عالم تزداد

[1] علي الدين هلال, **الأمن القومي**: دراسة في الأصول, مجلة شؤون عربية, عدد 35, كانون ثاني 1984.ص12.

فيه الارتباطات في ظل محدودية الموارد .وهو ما وصفه " **مير شايمر** "بسعي صانعو السياسة لإنشاء الترتيبات الأمنية في معظم مناطق العالم من أجل عالم أفضل لأن هذا النهج في السياسة الدولية يقوم على الاعتقاد بأن المؤسسات هي الوسيلة الأساسية لتعزيز السلام. ([1])

الفرع الثالث:النظرية النقدية:

لقد شكل واقع ما بعد الحرب الباردة نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات خاصة تلك المتعلقة بالثورة التكنولوجية والاتصالية، إلى جانب تقليص الحدود بين الدول كما تزامن مع هذه التحولات ظهور تهديدات جديدة لمسألة الأمن. هذا فضلا تنامي ظواهر العولمة وتحول طبيعة الصراعات ذاتها فمعظمها أصبحت صراعات داخلية بين الجماعات و الأفراد وليس بين الدول، وأصبحت مصادر التهديد الأساسية للدول من داخلها كالنزاعات المسلحة في إفريقيا مثل الصومال، رواندا التي لعبت فيها عوامل العرق والدين والأقليات والسياسات الداخلية عاملا مهما .جعل من المنظور الواقعي غير كافي لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة فكانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة هذه التهديدات الجديدة، مما استلزم إعادة النظر في الأداة الأساسية لتحليل الأمن، موضوعه المرجع،أي ضرورة إعادة النظر في التصورات النظرية للأمن، وهي المرحلة التي وصفها **ستيفن وولت** ب" مرحلة النهضة للدراسات الأمنية.

وبغض النظر عن أعمال باري بوازن المدرسة الواقعية كأول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي إلى حقل الدراسات الأمنية، فإن أكثر إسهامات المدرسة النقدية تمثلت في تحليلات أحد أبرز روادها **ويفر** من خلال تطويره لمفهوم الأمن الاجتماعي الذي شكل قطيعة مع الدراسات التقليدية باقتراحه مرجعية جديدة للأمن أي نقل الموضوع الم رجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون البشرية ككل وهي من أبرز التحولات المفهومية للأمن وفقا للنظرية النقدية كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب . أي أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان" الأمن البشري "و"الأمن العالمي الشامل "وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.

فبالنسبة لمفهوم الأمن البشري يعود سبب ذلك إلى تراجع دور الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة إضافة إلى تدفقات الهجرة إلى الدول المتطورة والتي تؤدي عادة إلى خلق توترات اجتماعية.([2])

أما المفهوم العالمي للأمن فيشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية

---

[1] - منذرمحمد ، **مبادئ في العلاقات الدولية** ، من النظريات الى العولمة ،مرجع سابق،ص48.

[2] - جاري محمد, **القدرة في التنظيم الدولي المعاصر**, المجلة العربية للدراسات الدولية, السنة الأولى, عدد 2, صيف 1988, - ص. 59.

الإنسان، أي النظر إلى الحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد الطبيعية كتهديد ضد أمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي.

و منه فإن النظرية النقدية تسعى إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، وتقوية المنظمات المدافعة على حقوق الإنسان والتنمية، وذلك بإعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة، وتحديد وضع الفرد، حيث أن التهديدات ضد حريته أو انعتا قه في قلب السياسات الأمنية من جهة ثانية، إضافة إلى تحويل الدور التقليدي للقوات المسلحة والاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين.

وأخيرا يبقى هدف المدرسة النقدية هو الاهتمام بالعلاقات" عبر المجتمعية "وهي خلاصة لمسارات مختلفة وعديدة من الفكر الغربي هدفها السعي إلى تفكيك أشكال الحياة في المجتمع الدولي بالتركيز على أهمية الإنسان وحريته كمحور في التحليل والدراسة وبحث الأشكال الواضحة والخفية من الظلم والهيمنة والتي تقيد حرية الإنسان.

كانت هذه -إذن – أبرز تطورات" الأمن "كمفهوم علمي لمعالجة الظواهر الإنسانية والاجتماعية، ...تطورات أثرت أو تأثرت في البناءات النظرية للدراسات والبحوث في العلاقات الدولية، والعلوم السياسية.([1])

نستشف مما سبق، أن" الأمن المرتبط بالدولة"، كان الأكثر حضورا في الفكر والممارسة في تاريخنا المعاصر، وهو ما يطلق عليه اصطلاحا" الأمن القومي"، فما هي المقاصد المفاهيمية لهذا المصطلح، وتطورها بين التغيير والثبات في الفكر الإسرائيلي ؟.

المبحث الثاني :محدات الفكر الأمني الإسرائيلي ومقوماته.

المطلب الأول: التصور الإسرائيلي للأمن

الفرع الأول:المفهوم الإسرائيلي للأمن

يستند مفهوم إسرائيل للأمن القومي على قاعدة تقول: " إن إسرائيل تعيش في حالة من التهديد المستمر لوجودها ذاته.. " ومن هذا المنطلق ظل موضوع " الأمن القومي " منذ عام 1948 يشغل اهتمام حكومات إسرائيل المتعاقبة ويشكل مصدر إلهامها.

إن نقطة الانطلاق لجميع تلاوين المفهوم الإسرائيلي للأمن القومي هي الفرضية القائلة "أن إسرائيل هي أمة تعيش في محنة كيانية". هذا التوافق في الرأي، وبغض النظر عن الإختلاف في المواقف الأيديولوجية والسياسية، يعكس مكانة إسرائيل كفريق في نزاع متواصل.

[1] - عبد المنعم المشاط, **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**, مرجع سابق ، ص. 29.

ويعتبر الإستراتيجيون الإسرائيليون بأن لهذا النزاع مستويان ينطويان على تحديين تتصدى لهما مفاهيم إسرائيل للأمن القومي منذ سنة 1948.([1]) فعلى مستوى النزاع بين دول المنطقة، وفي ظل انعدام السلام بين إسرائيل و"جاراتها العربيات"، تتصدى إسرائيل لتحدي "البقاء العسكري في بيئة إستراتيجية معادية"، وأما على الصعيد القومي _ الأيديولوجي للنزاع، بين "القومية اليهودية" و"القومية الفلسطينية"، على مصير الأرض الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، تسعى إسرائيل إلى ترسيخ الاعتراف الدولي بشرعية وجودها كدولة ذات سيادة([2])

الفرع الثاني : أهمية مفهوم "الأمن عند إسرائيل :"

لا شك أن الأمن القومي هو أحد أهم الموضوعات في دول العالم جميعاً، لكن أهميته بالنسبة لإسرائيل تفوق أهميته في أي دولة أخرى. لذا يتوقع أن تتبنى إسرائيل سياقاً لصناعة القرارات وأن تبنيه على أكثر الوسائل والأجهزة المتقدمة الموجودة لصناعة القرارات في العالم.

"لأن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم أمم العالم، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة إسرائيل، من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة وجود أساسية، ويلزمها بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له" " "

كما عبر عن ذلك **تسفي شور** هذا من جهة.

وإذا خيل للبعض، أن هذا الدور الإسرائيلي، قد تلاشى، فإنه يقع في خطأ، فدور إسرائيل يتعدى دور الشرطي الذي يحرس المصالح الأمريكية ليصل إلى دور العصا والقوة التي تتصدى لكل نمو في القدرات العربية، لإبقاء دول المنطقة العربية والإقليمية أحجار شطرنج تحركه الأصابع الأمريكية، متى شاءت([3]).

فسياسة إسرائيل الأمنية، هي إستراتيجية، بمثل ما هي تكتيك اجتماعي يتناول الشارع الإسرائيلي، الذي أصبح التطرف زاده اليومي، بفعل التعبئة العامة في شتى الميادين. لهذا نجد أن صيغة السلام، تتلقى اعتراضا إسرائيليا، إذا لم تأخذ بالاعتبار "مسألة أمن إسرائيل"، و"أمن إسرائيل" لا حدود له فهو، يتصل بالأرض والإنسان.

وتبقى جميع الاتفاقيات السلمية والمشاريع القادمة مربوطة في ذيل مصطلح "أمن إسرائيل"، الذي لا يتحقق إلا بالقوة العسكرية الإسرائيلية المتميزة، وكل ما يستطيعون تقديمه للعرب... هو "أمن مقابل سلام"، الأمن الإسرائيلي والسلام الإسرائيلي...وكل شئ إسرائيلي([4]).

الفرع الثالثً: مستويات الأمن الإسرائيلي:

---

[1]- ضياء أيغور، **الصهيونية حركة عنصرية** ، ترجمة إبراهيم الداقوقي ، بغداد : وزارة الثقافة و الإرشاد ، 1966، ص15

[2]- الأخضر محمود عباس ،**الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته** ، غزة: مركز الوعي للدراسات والتدريب ، ص33.

[3] - خالد وليد محمود ، **أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل** ، بيروت : الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،ط1 ، 2007 ،ص 23.

[4]- ذياب مخادمة ، خالد وليد محمود ، **إسرائيل و خيارات الأمن و السلام** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع 19 ، صيف 2008/7م ،ص 53-64..

1- على المستوى المحلي:

تعتمد إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي المحلي على مستوى العلاقة الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث يكاد يكون هناك إجماع على مستوى المخططين الأمنيين الإستراتيجيين في إسرائيل على عدم السماح بوجود قوات غير إسرائيلية _ عربية، أو فلسطينية _ داخل الضفة الغربية، لأن ذلك يحرم إسرائيل من قدرتها في الدفاع عن نفسها، بقوتها الذاتية، كما هو مرسوم في إستراتيجيتها الأمنية بشكل عام.

2-على المستوى الإقليمي:

إن التخطيط الإستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي على المستوى الإقليمي يعتمد على أن إسرائيل تعيش في حالة "حرب راقدة"، أي أنها في حالة استنفار دائم لحرب محتملة.

ولهذا فهي تعمل على مواجهة هذا الوضع مع جيرانها عبر الوسائل العسكرية، حتى لو لم تكن هناك حروب عبر قوة أمنية قومية تستطيع إبعاد أي خطر قد تتعرض له على كافة المستويات،وهي بذلك تميل إلى التشديد على ضمان قدرة إسرائيل القتالية الذاتية وضمان التفوق العسكري على جيرانها ، حيث تواجه هذه النظرية إشكاليتين-:

الإشكالية الأولى: ضعف العمق الإستراتيجي للدولة.

الثانية: اختلال نسب القوة مع جيرانها.

ولقد عمد المخططون على مستوى الأمن القومي الإستراتيجي لإسرائيل، لحل الإشكالية الأولى بتوسيع رقعة أراضي الدولة بالسيطرة على أراضي الدول المجاورة. كما حدث في حرب عام 1967م وحل الإشكالية الثانية بالاستعانة بنظرية" الكيف مقابل نظرية الكم، في مجال النظرية الأمنية الإسرائيلية،"على مستوى التسليح والتحديث والاتصال.. الخ، بالإضافة إلى اعتماد نظرية "تجييش الشعب" أي الشعب ذو البزات العسكرية الذي يتحول كله لجيش مقاتل عند الحاجة([1])

3- على المستوى الدولي:

ففي حين تعتمد على القوة العسكرية في مجال أمنها المحلي والإقليمي ،فإنها تعمل على توظيف نشاطها السياسي والدبلوماسي في مجال علاقاتها الدولية من أجل تثبيت هذا المفهوم وتعتمد في رسم العلاقة بين مفهومها للأمن القومي، وبين البعد الدولي على الاندماج أو الارتكاز بقدر ما تستطيع ، على أنظمة أمن أخرى، خاصة في دول العالم الغربي، والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال إدراكها أن العالم غير مستقر.

المطلب الثاني : مقومات الأمن القومي الإسرائيلي :

يعتمد الأمن الإسرائيلي الذي يأتي في نظر الإسرائيليين مرادفا لوجود الدولة ، على جملة من المقومات الثابتة التي تضم في ثناياها الهجرة اليهودية و الإستيطان ، المؤسسة العسكرية ،

[1] -خالد وليد محمود ، **أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل** ، مرجع سبق ذكره ،ص 75.

التحالفات الدولية و الإقليمية ، و الردع النووي ، و التي يتم تفعيلها باستمرار بما يتناسب مع مصالح إسرائيل و تطلعاتها القومية([1]) و نذكر منا التالي :

الفرع الأول : الهجرة اليهودية و الاستيطان :

تعد الهجرة اليهودية و المشروع الإستيطاني الصهيوني الدعامة الرئيسية من دعائم بقاء الدولة و الاستمرار فيها ، حيت سعت إلى عدم ذوبان اليهود في الشعوب الأخرى ، و ذلك على حساب السكان الأصليين في فلسطين و بلغ هذا التوجه مداه في الدعوة السافرة المنسوبة للكاتب يسرائيل زنغويل "أرض بلا شعب ، إلى شعب بلا أرض " ، و روجت هذه المقولة في المحافل الدولية ، ودعت لهجرة اليهود إلى فلسطين ، و التنكر لوجود شعب كان يشكل ما نسبته قبل حرب عام 1948م نحو 65.5 % من جملة السكان و استمرارا لهذا المنهج استمرت إسرائيل في حروبها ضد العرب لأجل الاستيلاء على مزيد من الأراضي ([2])، و بالرغم من كل المحاولات نجد أن نسبة اليهود في فلسطين يقارب 40 % من نسبة يهود العالم، حيث تبلغ مساحة الدولة العبرية 20980كم2 و عدد سكانها عام 2010م 7.697.600 نسمة ، و يصل متوسط الكثافة السكانية في الدولة العبرية 366 نسمة /كم2 ، و تقسم إلى ست مناطق ، و بالتوزيع النسبي و الكثافة الحسابية للسكان تعتبر منطقتا المركز و تل أبيب – يافا التي تبلغ مساحة المنطقتين 3014 كم2 و عدد سكانها ما يعادل 41 % من عدد السكان و هي تعتبر أعلى كثافة سكانية ومن ثم المنطقة الشمالية و يليها حيفا و القدس ، أما الجنوب فيعتبر أقل إزدحاما رغم كبر مساحتها ، كما أن هناك ما نسبته 3.7 % من جملة سكان إسرائيل يسكنون في الضفة الغربية في المستوطنات.

ووصل عدد المهاجرين إلى إسرائيل عام 2010م 16.633 مهاجر بزيادة نسبتها 14 % عن عام 2009 و الذي يبلغ عدد المهاجرين فيها 14.572 مهاجر ، و هي النسبة الأعلى منذ ثلاث سنوات ومن الجدير ذكره هنا أن أعلى نسبة للمهاجرين جاءت في الآونة الأخيرة ما بين سنوات 1990-2001م ما عدده 1.010.091 مهاجر([3]).

هدفت إسرائيل عل مدار الهجرات المتعاقبة قبل إعلان الدولة و بعده زرع الوجود اليهودي في الأراضي العبرية ، و الحد من التغير الديموغرافي الآخذ بالتحول لصالح العرب ، و تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي من خلال قوات الجيش الرئيسة ، أو الإستعانة بالمستوطنين المسلحين حيثما تقتضي الضرورة الأمنية ، و تعود أهمية دراسة حجم السكان في توفير موارد بشرية كافية لامتلاك قوة عسكرية تستطيع حماية الدولة ، حيث شكل الجيش في إسرائيل ما نسبته 10 % من مجموع السكان ، لذلك وصف إسرائيل بأنها ليست دولة ذات جيش بل جيش له دولة .

الفرع الثاني : المؤسسة العسكرية :

---

[1]- الأخضر محمود عباس ،**الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته، مرجع سبق ذكره ،ص45.**

[2] - دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية

[3] - خالد وليد محمود ، **أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل** ، مرجع سبق ذكره ،ص 75.

تتكون المؤسسة العسكرية في إسرائيل من ثلاث قطاعات : الجيش بقسميه العامل و الإحتياط ، و المخابرات بقسيمها الداخلية و الخارجية (الشاباك و الموساد)، و التصنيع الحربي .

أولا - الجيش :

من المتعارف عليه أن الجيش مكلف بالدفاع عن حدود الدولة و حماية سكانها من أي إعتداء خارج أو داخلي ، غير أن الجيش الإسرائيلي له وضع مختلف يعود لطبيعة الدولة التي ظهرت عن طريق الحرب و الاحتلال ، و يتجاوز الجيش الإسرائيلي في صلاحياته الجيوش الأخرى ، فهو جهاز عسكري و مدني في آن واحد استنادا إلى فلسفة عسكرة المجتمع التي تعني الإعتماد على جيش يضم كافة أفراد المجتمع الذي يمكن تعبئته عند الضرورة تطبيقا لمفهوم الأمة المحاربة التي نادي بها وايزمان ، حيث يعتمد على تعبئة خط الإحتياط الأول خلال 24 ساعة ، و خط الإحتياط الثاني خلال 72 ساعة ، إضافة إلى وجود الإلزامية للنساء و الرجال([1]) .

كما تمتلك إسرائيل قدرات عسكرية مختلفة من طائرات مقاتلة و غواصات و صواريخ بالستية قادرة على حمل الرؤوس النووية ، و تحرص إسرائيل على تحسين مستواها القتالي فهي تزود جيشها بتقنيات عسكرية حديثة من أجل الإبقاء على حالة التفوق النوعي و التكنولوجي على كافة جيوش المنطقة ([2]) ، وضمن هذا السياق قامت إسرائيل في الآونة الأخيرة بشراء طائرا F35 المتطورة كجزء من المعونة العسكرية الأمريكية ، كذلك تعتمد على الأقمار الصناعية و التجسس الإلكتروني ، حيث تمتلك إسرائيل منظومة منها فقد بدأت بإطلاق أول قمر صناعي لها بإسم OFIQ عام 1988م و إستمرت بإطلاق الأقمار و كان آخرها OFIQ 9 عام 2010م ، و قد أطلقت في يناير 2008م مر TECSAR من الهند حيث جعل إسرائيل في قمة الدول القادرة على إنتاج الأقمار الصناعية ، و قد دفع هذا التطور رئيس مركز أبحاث الفضاء الإسرائيلية –تل عنبر – بوصف قدرة الأقمار على " أنها تستطيع رؤية شعر وجه أحمدي نجاد " ([3])، هذا بالإضافة إلى محطات القيادة و السيطرة على الأقمار الصناعية ، و هي منشآت تحت الأرض ، كما تم الكشف عن أكبر قاعدة تجسس في العالم في النقب جنوب إسرائيل ، و هي جزء من وحدات التنصت المركزية التابعة للإستخبارات العسكرية المعروفة باسم الوحدة 8200 المرتبطة مباشرة بقسم الإستخبارات التابع للجيش الإسرائيلي.

ثانيا - المخابرات : نشأت المخابرات الإسرائيلية عبر مراحل زمنية مختلفة و بأسماء متعددة ، و يشير المعجم العبري في شرحه لكلمة مخابرات بأنها تعني : مصطلحا عاما للإشارة إلى

---

[1] - هيثم الكيلاني ، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية** ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1969م ، ص 120 .

[2] - أمنون برزيلاي و آخرون ، **ميزان القوى في الشرق الأوسط** ، مجلة معاريف ، 1999/12/22م .

[3] - **إسرائيل قلقة من تطور الأقمار الصناعية الإيرانية** ، وكالة أنباء الأنصار ، 2011/2/10م.

المعلومات التي يتم جمعها بغية تنفيذ مهمة ([1]). و يتلخص دور المخابرات في نظرية الأمن الإسرائيلية ب

1- جمع المعلومات و تقييمها للإسهام في إعطاء مهلة للجيش من أجل التعبئة و التأهب و الانتشار ، و بحسب العميد ابيهان بن لون أن مهمة أجهزة الأمن هي توفير حياة هادئة نسبيا و توفير الظروف للحفاظ على الأمن الجماعي و الإطار القومي .

2- مع المعلومات الإستخباراتية عن الدول التي تهم إسرائيل و استعداداتها العسكري ونظام معاركها ، و المراقبة الوثيقة للنشاطات المعادية للصهيونية في كل أنحاء العالم .

3- تنفيذ عمليات الإغتيال داخل فلسطين المحتلة و خارجها ([2]).

ثالثا - التصنيع الحربي :

نظرا لإدراك إسرائيل الفوة بينها و بين دول إقليم الشرق الأوسط في الموارد البشرية و المادية ، إستدعى ذلك تبني مفهوم " النوعية مقابل الكمية " مما يعني استغلال الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن من أجل بناء قوة عسكرية ذاتية تعتمد على التصنيع الحري و تعود جذوره إلى ما قبل عام 1948م ، حيث أنشأت الهاجاناة دائرة سرية للإنتاج الحربي ، و أصبحت بعد إعلان الدولة نواة للصناعات العسكرية الإسرائيلية ([3]) ، و التي أنيطت بها مهمة مواجهة التفوق الكمي العربي بالتفوق النوعي الإسرائيلي ، و بحسب أهارون كلايمن ، الباحث الإسرائيلي في الشؤون الإستراتيجية ، فإن الصناعات العسكرية الإسرائيلية حققت قفزة كمية و نوعية بفعل الصراع مع العرب

و تنضم الصناعات العسكرية العديد من الشركات الضخمة ، حيث لا يقتصر دورها على تسليح الجيش لحماية الأمن ، بل تتعدى ذلك في إسهامها بتوفير فرص عمل للعلماء و التقنيين للحد من هجرة الأدمغة إلى خارج البلاد و إستقطاب الكفاءات لصالح الإنتاج الحربي الإسرائيلي ، و تعد نسبة الإنفاق على المجالات العسكرية عالية ، فهي تمثل ثلثي الناتج القومي الإجمالي ، كما أنها تتناسب طرديا مع الحالة الأمنية و تنتج إسرائيل مقاتلات حربية بدون طيار و صواريخ و دبابات و ذخائر و أسلحة كيميائية و خفيفة ، و هذه المنشآت تعتمد على العقود التي تحصل عليها وزارة الدفاع ([4])، بالإضافة إلى المعونات و المعدات الأجنبية و تعد إسرائيل من الدول الأولى في العالم المصدرة للسلاح، و تركز إسرائيل في إنتاجها الحربي على التكنولوجيا أنظمة القيادة و التحكم و المراقبة و مواجهة الصواريخ البالستية ، و هي الخطر الأمني الذي أصبحت إسرائيل تواجهه بعد عام 1991م حيث أطلق العراق صواريخه باتجاه العمق الإسرائيلي ، فهي كانت في السابق تعمل على نقل المعركة إلى أرض العدو لكي تحافظ على الجبهة الداخلية من

---

[1] - هشاي مخابرات منظمة الهاجناه ، **أجهزة المخابرات الإسرائيلية** ، عمان: دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية ، ط1 ، 1999م ، ص7.

[2] - وجيه الحاج سالم و آخرون ، **الوجه الحقيقي للموساد** ، عمان: دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية ، ط1، 1987م، ص47.

[3]- حسين آغا و آخرون ، **إسرائيل العقيدة العسكرية و شؤون التسلح** ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، ع 3 ، 1982م ، ص 3.

[4] - فؤاد مرسي ، **الاقتصاد السياسي الإسرائيلي** ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ط2، ا 1983م ، ص 115-130.

جهة ، و تعوض العمق الإستراتيجي لها من جهة أخرى ، كما أنها ما تزال تنظر إلى القدرات الصاروخية الإيرانية البالستية كخطر محدق ينتظرها .

المطلب الثالث: محددات الفكر الأمني الإسرائيلي

الفرع الأول : محددات داخلية

1-المحدد الديني:

يعتقد اليهود ، وفقا للشرائع اليهيودية ، بأن الرب قد إصطفاهم دون غيرهم من بني البشر ، و ملكهم الأرض بما فيها و من عليها ، و مكنهم على غيرهم من الأمم الأخرى ، فقد جاء في" كتاب المقدس لدى اليهود: " كل موضع تطأه أخامص أقدامكم يكون لكم من الرية و لبنان من النهر الكبير نهر الفرات إلى البحر الأقصى يكون تخمكم لابقف إنسان في وجوهكم فإن الرب إلهكم يلقي ذعركم و رهبتكم على كل الأرض التي تطأونها كما وعدكم".([1])

و قد حددت التوراة حدود دولة بني إسرائيل بكل دقة و تفصيل منذ أكثر من خمسة و ثلاثين قرنا حسب المفهوم اليهودي ، فقد جاء في سفر يوع : و كان بعد وفاة موسى عبد الرب ، أن الرب كلم يشوع بن نون خادم موسى قائلا : " إن موسى عبدي قد مات و الآن قم فاعبر هذا الأردن أنت و جميع هؤلاء الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لبني إسرائيل ، من الرية و لبنان إلى النهر الكبير نهر الفرات جميع أرض الحثيين و إلى البحر الكبير الذي في وجهة مغارب الشمس تكون تخومكم " ([2]) .

لكن التعريف الجغرافي الدقيق لمصطلح (أرض إسرائيل) لايزال موضع خلاف بين الصهاينة أنفسهم . فعض الصهاينة يرى أن أرض إسرائيل تشمل (بالإضافة إلى فلسطين نفسها) كامل سيناء و الأردن و سوريا و لبنان و أجزاء كبيرة أيضا من تركيا . منهم من يضع الحدود الشمالية (فقط) عند منتصف الطريق عبر سوريا و لبنان ، عند خط العرض لمدينة حمص . و كان **بن غورين** يؤيد النظر هذه ([3]).

لقد ترسخت تلك المعتقدات و الشرائع العنصرية الفوقية في عقلية و فكر القادة الإسرائليين و المفكرين ، و لا أدل على ذلك من قول **بن غوريون** رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول : " أن أورشيلم ليست فقط عاصمة إسرائيل و اليهودية العالمية ، إنها تفوق لتصبح المركز الروحي للعالم كما صورها الأنبياء . و في السياق ذاته يقول **مناحيم بيغن** ، رئيس الوزراء الإسرائيل عام 1977 ، في كتابه تورة اليهود " لقد أتى اليهود إلى فلسطين ليبقوا و يؤسسوا وطنهم الذي يمتد من النيل إلى الفرات "([4]) .و إعتبر العقيد إيجال الون ، وزير الدفاع الإسرائيلي إبان السبعينيات ، أن الوسائل التي تتبعها الدولة العبرية ، في تحقيق مصالحها الحيوية و في التعامل

---

[1] - سفر التثنية 11: 24-25 ، نقلا عن ضياء أيغور، **الصهيونية حركة عنصرية** ،ص85

[2] - سفر يشوع1: 1-5. . نقلا عن ضياء أيغور، **الصهيونية حركة عنصرية** ،ص65 .

[3] - إسرائيل شاحاك ، **اليانة اليهودية و تاريخ اليهود** ، بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،ط2، 1997 ص 150 .

[4] - ضياء أيغور، **الصهيونية حركة عنصرية** ، مرجع سبق ذكره ، ص17-18 .

مع الآخرين ، لها مرجعية دينية من التوراة ([1]) وذهب المفكر الإستراتيجي الإسرائيلي لانير إلى أبعد من ذلك حينما قال بأن الهجوم الإستباقي مأخوذ من التوراة ([2]) ، داعما قوله هذا بما جاء في التلمود " من قام عليك ليقتلك إسبقه و أقتله ([3]) . أما شارون فقد طالب رسميا ، أثناء إنعقاد مؤتمر حزب الليكود عام 1993، بضرورة تبني إسرائيل (الحدود التوراتية) في سياستها الرسمية .

2-المحدد التاريخي والقومي

تعود بدايات الصهيونية ، كحركة قومية يهودية ، إلى نهايات القرن التاسع عشر ، حينما ظهرت بين أوساط يهود أوروبا المتأثرين بفكرة القومية التي كانت تجتاح أوروبا خلال تلك الفترة ، و القاضية بأحقية كل أمة بأن يكون لها وطن خاص بها . نادت الصهيونية آنذاك ب'يجاد حل للمسألة اليهودية في أوروبا ، يقوم هذا الحل على إيجاد وطن خاص بالهود ، شأنهم في ذلك شأن الأمم الأخرى ، يكون ملاذا و مستقرا لجميع يهود العالم .و بعد نقاش و جدال بين مختلف تيارات الحركة الصهيونية تمكنت الصهيونية السياسية بزعامة **ثيودور هيرتزل** " من تمرير رؤيتها الخاصة داخل الحركة ، و القائلة بأن حل المسألة اليهودية بتم من خلال إيجاد وطن خاص باليهود . و إستقر الرأي ، فيما بعد ، أن يكون هذا الوطن في فلسطين و طنه القديم و أرض الميعاد المزعومة . و من أجل تجسيد تلك الرؤية إلى واقع ، إتخذت الحركة الصهيونية من قواعد أو مبادئ الإنغلاق على الذات منهجا لها و من العنف و التوسع مسلكا لها .و فيما يلي عرضا مختصرا لهذه القواعد أو المبادئ .

أولا- الإنغلاق على الذات :

إن الحافز الأقوى للحركة الصهيونية هو تمكين الأمة اليهودية من تحقيق ذاتها عن طريق تجميع اليهود في دولة خاصة بهم كما يقول وايزمن : " إن هدف الصهيونية بناء قومية تكون يهودية بقدر ما هي الأمة الفرنسية فرنسية و بقدر ما هي الأمة
البريطانية بريطانية "([4]).و حتى تستطيع الأمة اليهودية تحقيق ذاتها يجب عليها الإنغلاق على ذاتها.

فالإنغلاق على الذات (**الغيتو**) يحول دون اندماج اليهود في المجتمعات الأخرى ، و بهذا يشكلون أمة واحدة لها خصائص قومية مشتركة . فاندماج اليهود في المجتمعات الأخرى ، وفقا للعقيدة الصهيونية ، يعني فقدان الهوية اليهودية و بالتالي الإتجاه نحو الزوال([5]) .

و للحيلولة دون ذلك ، ينبغي على الأمة اليهودية أن تتميز عن غيرها حتى تتمكن من تحقيق ذاتها و خلاصها القومي ، و هذا يتطلب : انتقال جميع اليهود من ارض الشتات (المنفى) إلى

---

[1] - إيجال الون ، **أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاما من عمرها** ، مرجع سابق ص 3.

[2] - تسفي لانير ، **الغايات السياسية و الأهداف العسكرية لحرب إسرائيل** ، مرجع سابق ، ص 25 .

[3] - التلمود ص72. نقلا عن ضياء أيغور، **الصهيونية حركة عنصرية** ،ص23.

[4] - هيثم الكيلاني ، **دراسة في العسكرية الإسرائيلية** ، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات العربية ، 1969، ص 113.

[5] - **جراية الصادق ، مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2016 ، ص75 .

الوطن الأم (فلسطين) ، ورحيل كل من هو غير يهودي عن التجمع اليهودي. عندها يبدأ التفوق اليهودي في الظهور ، فالشعب المختار لا يستطيع تحقيق ذاته الا عندما تجميعه في وطن خاص به لا يقيم فيه سواه .

يستدل مما تقدم أن الحركة الصهيونية تسعى إلى إقامة دولة يهودية ضمن المنطلقات التالية :

1- لايستطيع اليهود بفطرتهم أن يتعايشوا مع غير اليهود .

2- لكي يحافظ اليهود على أنفسهم لابد لهم من التجمع في وطن خاص بهم دون سواهم ، و هذا يعني ضرورة التخلص من سكان فلسطين الأصليين .

3 أن تستبعد من الدولة اليهودية أو أن تعيش منعزلة عن اليهود بحيث تفصل بين الجانبين حواجز قانونية و سيكولوجية .

ثانيا – العنف :

تحت شعار "بالدم و النار سقطت يهودا و بالدم و النار ستقوم يهودا مارست المنظمات الصهيونية شبه العسكرية سياسة العنف ضد العرب الفلسطينيين في المدن و القرى الفلسطينية ، فارتكبت العديد من المجازر لإرهاب الفلسطينيين و دفعهم إلى ترك قراهم و مدنهم ، ومن هذه المجازر على سبيل المثال ، مجزرة دير ياسين و مجزرة صلاح الدين ([1]).

وبعد قيام الدولة العبرية ، قامت بطرد أغلبية العرب المتواجدين داخل المناطق التي استولت عليها و دمرت منازلهم ، و الوقائع القليلة التالية المستقاة من مصادر إسرائيلية دليل على ذلك ، ففي 1948/11/5 طرد سكان قرية إقرت في الجليل الغربي من منازلهم بالقوة . و كذلك سكان قرية كفر برعم . و في 1949/2/4 طرد أغلبية سكان كفر عنان بالقوة و دمر الجيش منازلهم .

و السجل الصهيوني حافل بالعنف و الإرهاب ، ليس كمنطقة و دولة فقط ، و إنما كأفراد أيضا .فديفد بن غوريون و غولدا مئير و مناجم بيغن و موشية ديان و غيرهم من زعماء إسرائيل ، كانوا إما أعضاء في الوكالة اليهودية خلال فترة الانتداب ، و هي التي كانت تصنع خطط الأعمال الإرهابية و تنسق بينها ، أو كانوا أعضاء عاملين في المنظمات الإرهابية السرية ، التي كانت حكومة الإنتداب تلاحق أعضائها لتقليدهم إلى المحاكم على الجرائم التي ارتكبوها

ثالثا – النزعة التوسعية :

تدل وثائق الحركة الصهيونية ومذكرات قادتها بوضوح على أن الصهيونية تسعى و منذ نشأتها ، في أعقاب مؤتمر بازل عام 1897 لإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين ففي المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1919 إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس ، حددت فيها تعريفا الأدنى لامتداد فلسطين ، و بموجب هذا التعريف فإن فلسطين تشمل بالإضافة إلى فلسطين الأردن و جنوب لبنان و جنوب غرب سوريا ([2]) . أنظر إلى الخريطة رقم ، و التي تبين الحد الأدنى لامتداد فلسطين وفقا لما تطالب به الحركة الصهيونية في المحافل الدولية .

---

[2] - ضياء أيغور، **الصهيونية حركة عنصرية** ،مرجع سابق ،ص24 .

لا تقتصر الأدلة على الوثائق فقط بل تتعداها إلى التصريحات الرسمية لقادتها و التي تفصح عن رغبة الحركة الصهيونية في الاستيلاء على أراض جديدة ، تقع ضمن حدود ما تسميه بأرض الأجداد عندما يحين الوقت لذلك . يقول بن غوريون بهذا الخصوص " إن الدولة الصهيونية أقيمت في جزء صغير من أرض إسرائيل ([1]). في الواقع ، نجد أن جوهر الصهيونية هو الطابع العرقي و التوسع الإقليمي ، فعملية الإستيطان الصهيوني التي قام بها الصهاينة (شعب الله المختار) على أرض فلسطين العربية جرت منذ بدايتها الأولى تحت شعار باطل مفاده "أرض بلا شعب لشعب بدون أرض " ، و بوسائل اتبعت فيها أشرس أساليب التمييز العنصري ضد العرب ، شملت شتى مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

و تم وضع القوانين و التشريعات التي تساعد على نقل ملكية الأراضي من أصحابها العرب إلى المهاجرين اليهود ، و عندما كانت وسائل الضغط الاقتصادي تعجز عن تحقيق النتائج المرجوة ، كان صهاينة يلجئون إلى استخدام القوة و العنف تجاه العرب الفلسطينيين ، و هكذا استطاعوا أن يغيروا الطابع الديموغرافي للسكان الأصليين لمصلحة المهاجرين اليهو

3- المحدد الديمغرافي:

المصدر الديموغرافي يعني القوة البشرية أو السكان و يعتبر من المصادر الهامة لأن القوة البشرية هي أحد عناصر السياسة الدفاعية ، و بالنسبة لإسرائيل فهناك حقيقة لا يمكن إغفالها ، و هي أنها جمع شتات من اليهود من جميع دول العالم ، و لهذا ظهرت التفرقة على عدة مستويات أهمها([2]):

- التفرقة بين اليهود الغربين (الاشكناز) و اليهود الشرقيين (السفارديم)
- التفرقة بين اليهود بشكل عام و بين الأقليات الأخرى سواء عرب إسرائيل أو الدروز أو الشركس
- التفرقة بين اليهود المتدينين و اليهود غير المتدينين
- التفرقة بين اليهود الذي ولدو في إسرائيل (الصابرا) و اليهود المهاجرين إلى إسرائيل خاصة أولئك الذين يتمسكون بإنتمائهم لدولهم الاصلية مثل اليهود الروس
- التفرقة بين اليهود سكان الحضر (المدن) ، و اليهود سكان المستعمرات و المستوطنات (الكيوبوتزات) .

لقد بذلت الحكومات الإسرائيلية جهودا للقليل من هذه الفروقات

4- المحدد الجغرافي:

أ. الموقع الجغرافي

يزيد من اهتمام الدول الكبرى بإسرائيل، ما يضيفه عليها موقعها الجغرافي من مزايا، فإسرائيل جسر إستراتيجي، بري وبحري وجوي، يربط بين ثلاث قارات، وهي حلقة الوصل بين بحرين بالغي الأهمية (المتوسط والأحمر). وتتجمع في موانئ ومطارات إسرائيل شبكة خطوط بحرية وجوية كبيرة، إضافة لما يتيحه لها من قدرة على التأثير في مجريات الأمور

[1] - الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل لعام 1952،المقدمة ، ص 15 .

[2] إسرائيل شاحاك ، الديانة اليهودية و تاريخ اليهود ، مرجع سابق ، ص 17-34.

بالمنطقة عند الضرورة. كما تستغل الولايات المتحدة الأمريكية هذه المزايا الجغرافية لموقع إسرائيل، فتجعله نقطة ارتكاز لنفوذها في الشرق الأوسط([1]).

ويوضح شيمون بيريز ذلك فيقول: "يجب أن تهتم أوروبا بنا بسبب ما تملكه أيدينا، فموقعنا الممتاز يعتبر قوة، تمكننا من أن نسد الطريق في وجه القومية العربية، وأن نكون بديلا لقناة السويس، وأن نشكل ضغطا على الدول المنتجة للنفط، وتلك التي تنقله".

وقد راح بن جوريون يعدد مزايا الموقع فيقول: "إن الأمن يعنى أيضاً غزو البحر والجو، كما يعني الأرض، ويجب أن تتحول إسرائيل إلى قوة بحرية هامة، وقد أكدت هذه الحاجة تلك المقاطعة الاقتصادية، التي فرضها العرب، وغلق قناة السويس في وجهنا" .

وإضافة إلى ما سبق، فموقع إسرائيل في قلب الوطن العربي، رغم ما يبدو له من دوافع مباشرة، فإنه يحتوى في حقيقة الأمر على مزايا كامنة:

1- وأخطرها شأناً، تمزيق أوصال هذا الوطن الكبير، وفصل مَشْرِقه عن مغربـه، عند نقطة التقائهما في فلسطين.

2- يتيح الموقع للقوات المسلحة الإسرائيلية، من قدرة على العمل من خطوط داخلية، للانقضاض السريع من قلب الدولة نحو أطرافها الخارجية، شمالاً أو شرقاً أو جنوباً، لتوجيه الضربات الشديدة لأعدائها، في شكل عمليات تعرضية متعاقبة (وهو ما نفذوه جيداً في حربيّ 48، و67، وكذلك في المراحل الأخيرة من حرب 1973.

هكذا تأثرت نظرية الأمن بالموقع الجغرافي، بالقدر الذي دفعها إلى وضع نظرية محكمة للدفاع الشامل عن إسرائيل، عن طريق شن "الحرب الوقائية"، مع إقلال الفاصل الزمني لنقل الجهود الرئيسية للهجوم، من جبهة إلى أخرى، في أقل وقت ممكن (الوقفة العملياتية)، بفضل إتقان المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لأساليب وأدوات المناورة للعمل من خطوط داخلية.

ب. المساحة وشكل الحدود

رسمت إسرائيل خريطتها الأولى في حرب 1948، فجاءت على شكل مثلث بالغ الطول، شديد النحول، جملة مساحته 20700 كم2، ومجموع أطوال حدوده المائية، على البحر المتوسط والبحر الميت وخليج العقبة، 244 كم، بينما تناهز أطول حدوده البرية زهاء 951 كم: (مع الأردن 531 كم، مع لبنان 79 كم، مع سورية 76 كم، مع مصر 265 كم).([2])

يبلغ أقصى طول لإسرائيل حوالي (415) كم، وأقصى عرض لها (110) كم، وأقل عرض لها (14) كم، في المنطقة المحصورة بين قلقيلية في الضفة الغربية و"تل أبيب" مما أعطى لإسرائيل شكلاً غير طبيعي. فهي شريط طويل، يقل عرضه في بعض الأجزاء إلى حد كبير، الأمر الذي لا يؤمن لها العمق الكافي، ويتيح الفرصة لشطرها إلى قسمين عند أي هجوم مفاجئ عليها.

خلق هذا التناقض، بين المساحة الإجمالية وطول الحدود، بعض المشاكل الإستراتيجية. وكان أشدها خطراً على أمنها الوطني، الافتقار إلى العمق الإستراتيجي، الذي أثّر بدوره وبصورة مباشرة على عقيدة إسرائيل العسكرية، فدفعها إلى أن ترفض القتال على أرضها رفضاً تاماً، لقرب مراكزها الحساسة من الحدود، ولسهولة تمزيق أوصال الدولة بضربات منسقة، تشن ضدها على الاتجاهات التعبوية الكثيرة، التي تتجه كلها إلى قلب الدولة. إضافة إلى

---

[1] - دراسة **الدكتور جراية الصادق ، مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، ص80

[2] - دلال محمود السيد محمود ، **الاستمرارية و التغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية** ، دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 و يونيو 2006 .ص126.

ذلك، فقد خلق طول الحدود جبهات واسعة، كان يمكن أن تثقل كاهل الدفاع، لو اتبعت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النمط التقليدي لحمايتها([1]).

تأثر الفكر الأمني الإسرائيلي والعقيدة العسكرية، بشكل الدولة غير الطبيعي، ودفعها ذلك إلى التوسع بالعدوان نحو حدود طبيعية، أكثر أمناً، فكانت الجولة الثانية خريف عام 1956 (29 أكتوبر 1956)، ثم الثالثة صيف عام 1967.

الفرع الثاني : محددا ت خارجية

1- البعد الإقليمي :

أقحمت إسرائيل في المنطقة العربية في إطار إقليم الشرق الأوسط ، الإقليم الأكثر اضطرابا و أهمية لدى الدول العظمى على اختلاف المراحل التاريخية و طريقة وجود إسرائيل قسرا كدولة في قلب المنطقة العربية جعلتها تثير صراعا إستراتيجيا ممتدا بينها وبين الدول العربية الرافضة لوجودها . زادت من اضطرابات هذا الإقليم و عدم إستقراره ، لتصبح البيئة الإقليمية هي المصدر الرئيسي للتهديدات العسكرية التي واجهت إسرائيل منذ إعلانها كدولة ، و هذا ما أدى إلى تحديد إسرائيل الدول في الإقليم ذات التأثر القوي و الواضح على سياستها الدفاعية و التي تمثل تهديدا إقليميا محتملا و هذا ما دفع إسرائيل إلى تقسيم الدول العربية إلى ثلاث :

[1] - ممدوح فتحي ، **أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة** ، مجلة السياسة الدولية ، ع 124 ، أبريل 1996م ، ص233.

أ- دول الطوق :

و هي التي تشترك في الحدود مع إسرائيل ، و دخلت معها في مواجهات عسكرية مباشرة ، و هي : مصر ، و سوريا ، و الأردن ، و لبنان .

ب- دول المساندة و الدعم :

التي ساندت دول المواجهة في مواجهتها العسكرية ضد إسرائيل مساندة مباشرة بالتدعيم المادي و العسكري و هي العراق و السعودية و ليبيا ([1]) .

ج- بقية الدول العربية :

التي تدخل في ملاقات مع إسرائيل في معظم الأحيان و هي بعيدة عن مجال المواجهة معها مثل : دول المغرب العربي و الصومال و قطر و البحرين و غيرها .

* و رغم هذا التصنيف فإن إسرائيل تركز إهتمامها على دول المواجهة لأنها تعبر عن البعد الإقليمي في البيئة الخارجية المحيطة بإسرائيل أي مصر و سوريا و الأردن و لبنان .

* وفي ظل الأوضاع التي عرفتها المنطقة العربية سقوط النظام في مصر و اندلاع المواجهات في ليبيا و تفاقم الأزمات في اليمن و البحرين و سوريا و الإمارات ، و إتفقت جميعا على أن الشرق الأوسط القديم قد إهتز و أن الوضع المترتب سيكون خليطا بين القديم و الجديد و هذا الحال لايطمئن إسرائيل لأن هذا يتعلق بمصالحها الكبرى المتمثلة في :

* ضمان بقاء إتفاقات السلام الموقعة بينها و بين كل من مصر و الأردن . الحفاظ على توازن القوى الذي كان قائما في الشرق الأوسط بين معسكر المعتدلين الذي تقوده مصر و السعودية و الأردن و معسكر المتطرفين بقيادة إيران و سوريا المتحالفتين مع حزب الله في لبنان و حركة حماس في غزة .

- ضمان التنسيق الأمني الذي كان قائما بين مصر و إسرائيل فيما يتعلق بإدارة المعابر على الحدود مع غزة

- مواصلة الضغط على الحركة حماس و منعها من إستغلال العمق المصري سياسيا و أمنيا و شعبيا

- عدم التعرض لضغوط أوربية و أمريكية لإستأناف مسيرة التسوية مع الفلسطينيين بشروط لا تقبلها إسرائيل([2]).

2- **البعد الدولي:**

سعت إسرائيل جاهدة منذ نشأتها إلى إيجاد تحالفات دولية و إقليمية تسهم في تثبيت وجودها و تعزيز قدراتها العسكرية من جهة ، و تطويق المنطقة و تهديد أمنها من جهة أخرى ، ومن هذه التحالفات :

التحالف الإسرائيلي الأمريكي :

[1] - دلال محمود السيد محمود ، **الاستمرارية و التغير في السياسة الدفاعية الاسرائيلية** ، مرجع سابق ،ص 240.

[2] - **جراية الصادق ، مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، مرجع سابق ، ص89.

يمكن القول إن بدايات التعاون الأمريكي الإسرائيلي تبلورت في أعقاب فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ، حيث اتجهت الأنظار الأمريكية صوب إسرائيل في ظل مصالحها الاقتصادية و الإستراتيجية في المنطقة . ([1])

كانت الولايات المتحدة قبل ذلك تتبع سياسة العزلة و الحياد وفقا لمبدأ مونرو 1823م ، و لكنها خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، قامت قواتها الموجودة في مصر و إيران بدور بارز في دعم الحلفاء ، حيث قامت هذه القوات بنقل الإمدادات إلى مسرح العمليات في الشرق الأوسط و في ظل تصعيد التهديدات السوفيتية لمنطقة الشرق الأوسط قامت الإدارة الأمريكية في عام 1947م بإصدار مبدأ ترومان ([2]) و عملت علىتطويق منابع النفط في المنطقة بقوة عسكرية من خلال فكرة الحزام الشمالي ، ومن ثم سعت لإنشاء الأسطول السادس لتحقيق تواجد عسكري دائم لها في البحر المتوسط ، و قامت في فترة الخمسينيات من القرن الماضي بربط المنطقة بالأحلاف و هي كثيرة ، منها حلف شمال الأطلسي و حلف بغداد ، و أقامت العديد من القواعد العسكرية لها ، منها قاعدة الظهران في السعودية ، كما تدخلت في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بحجة مكافحة الشيوعية بموجب بمبدأ إيزنهاور ([3])و قد نظر معظم الرؤساء الأمريكيين للمنطقة من عدسة أحتواء الإتحاد السوفيتي ، و كذلك المصالح الأمريكية مثل الحصول على النفط و حماية أمن إسرائيل.

لقد أسهمت المعونات الأمريكية في تحقيق التفوق العسكري الإسرائيلي على جميع العرب ، مما مكنها في حرب 1967م من إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية ، و يشير الكاتب الأمريكي STEVEN GREEN إلى أن هذه الحرب قد أسهمت في تحقيق الأهداف الأمريكية ضد الإتحاد السوفياتي و ضد نظام الرئيس المصري عبد الناصر ، "إذ بدأ يتضح للولايات المتحدة أنها تحقق أهدافها إذا تركت إسرائيل توجه ضربتها.

و تطورت العلاقة بين الدولتين إلى درجة إتفاق التعاون الإستراتيجي الذي وقع في 1981/11/30م ، و الذي ينص على "تمكين البلدين من التعاون و أن يقدم كل منهما المساعدة العسكرية للآخر لمواجهة التهديدات لأمن المنطقة بأكملها " و تضمن بيان إعلان الإتفاق التالي :

1- إجراء مناورات بحرية و جوية مشتركة في البحر المتوسط
2- تضع إسرائيل تحت تصرف أمريكا كافة التسهيلات المتعلقة بالأنشطة الحربية .
3- التعاون في مجال الأبحاث العسكرية لصناعة الأسلحة([4]).

---

[1] - جمال مصطفى عبد الله السلطان ، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000م**، بغداد: دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1، 2002م ، ص18.

[*] - مبدأ ترومان : أعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مارس 1947م للدفاع عن اليونان و تركيا و شرق البحر الأبيض المتوسط في وجه الأطماع السوفيتية .

[3] - فكرت نامق ، سياسة الولايات المتحدة تجاه الوطن العربي ، بغداد: بيت الحكمة ، 1998م ، ص96.

[4] - طلعت أحمد مسلم ،التعاون العسكري العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1،بيروت ، أيار 1990م ، ص80-90.

و في عام 1983م حدث تطور آخر في التعاون بين إسرائيل و الولايات المتحدة و هو إنضمام إسرائيل إلى مبادرة الدفاع الإستراتيجي الأمريكية SDI ، و التي تمكن الصناعات العسكرية الإسرائيلية من إضافة تحسينات نوعية إلى أنظمة الأسلحة الأمريكية ، كما تمكن إسرائيل من الحفاظ على التفوق النوعي بقدراتها الذاتية ومع تحول المبادرة إلى مشروع جديد متطور تحت إسم "منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي " فإن التحالف الأمريكي الإسرائيلي تطور إلى مشاركة إستراتيجية و التي حدد وزير الدفاع الأمريكي LES ASPIN في منتصف عام 1993م أهدافها و أسسها بمايلي([1]) :

1- الحفاظ على المساعدات الأمنية الأمريكية لتعزيز ثقة لإسرائيل و معاونتها على النهوض في أعباء الدفاع عن نفسها .
2- الحفاظ على التفوق الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا العسكرية المتطورة .
3- الحفاظ على حضور عسكري أمريكي قوى في المنطقة .
4- العمل مع إسرائيل لمنع إنتشار الأسلحة النووية و الكيميائية و البيولجية.

و هناك التزام أمريكي مطلق بالحفاظ على التفوق النوعي و التكنولوجي للقوة العسكرية الإسرائيلية ، أكده الرئيس الأمريكي كلينتون خلال لقائه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في 1993/04/15م ، حيث قال " إن مبدأ الولايات المتحدة هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعي العسكري المطلق([2]).

و إستمرارا للدعم الأمريكي عملت إسرائيل على تطوير ثلاثة نماذج للمنظومة الصاروخية الدفاعية ، و هي القبة الحديدية و مقلاع داود و السهم ، و قد وقعت إسرائيل على إتفاقية مع الولايات المتحدة تقتضي بمواصلة التطوير المشترك لمنظومة العصا السحرية لإعتراض الصواريخ و القذائف الصاروخية متوسطة المدى ، هذه الإتفاقية هي إستمرار للإتفاقية الموقعة عام 2008م التي نصت على تمويل كلفة التطوير الأولي للمنظومة المذكورة على نفقة الولايات المتحدة

[1] - حسن نافعة ، ستيفن غرين ، **الإنحياز : علاقات أمريكية بإسرائيل المتحفزة** ، مجلة شؤون عربية ، ع 43 ، القاهرة ، أيلول 1985م ، ص 221.

[2] - فوزي جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت 1998م،ص10.

الـــــفـــــصـــــل الثاني

مصادر التهديد للأمن الإسرائيلي

الفصل الثاني : مصادر التهديد للأمن الإسرائيلي

المبحث الأول: المصادر الداخلية

المطلب الأول:اختلال التوازن السكاني

لقد احتل موضوع الديمغرافيا اهتماماً خاصاً في السنوات الأخيرة في كثير من المؤسسات الاستشارية ومراكز الأبحاث وهيئات صنع القرار في إسرائيل، إضافة إلى اهتمام الشخصيات السياسية بالموضوع. وأصبح النقاش في هذه القضية لا ينحصر في الأوساط الإسرائيلية المتطرفة كما كان في السابق، بل أن عددا من الأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين من التيار المركزي يشارك بصورة ملحوظة في هذا النقاش. ويأتي على رأس هؤلاء الأكاديميين **أرنون سافير**، وهو جغرافي من جامعة حيفا يلقب بإعداد العرب" ومعروف بأفكاره اليمينية، يقوم هذا الباحث بإصدار التحذيرات المستمرة بشأن التوازن السكاني بين العرب واليهود الإسرائيليين. وفي هذا الصدد فإن صناع الرأي العام الإسرائيلي جميعاً يتفقون، بغض النظر عن ميولهم السياسية، على أن الخطر الديمغرافي يهدد دولة إسرائيل على الرغم من أنهم يختلفون بشأن كيفية التعامل مع هذا الخ.

لقد وُضعت أسس هذه السياسة العنصرية منذ ما أكثر من مائة عام في جوهر وصميم تكوين وفكر الحركة الصهيونية، حيث يقول خبير الديموغرافيا الصهيوني الأبرز، **أرنون سوفير** إن "المسألة الديموغرافية تشغل الحركة الصهيونية منذ انطلاقتها الأولى، ورافقتها طوال السنوات، منذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم". فمقولة "الخطر الديمغرافي" باتت تشكل مركباً مركزياً في أية مفاوضات حول ترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل([1]).

الفرع الأول :الهجرة المعاكسة:

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن معدلات الهجرة المعاكسة بدأت تأخذ معدلات كبيرة تقلق بال الساسة الإسرائيليين، فقد أشار استطلاع السلام لشهر سبتمبر 2002، الذي اجري بإشراف **جامعة تل أبيب**، إلى أن أبناء الشرائح الشابة أفادوا بأنهم يفكرون بالهجرة من البلاد بصورة عملية. ففي أوساط أبناء الأعمار 18-29 عام يفكر 25% منهم بالهجرة، وفي استطلاع أخير أجري في نوفمبر 2004 تبين أن 20% من سكان إسرائيل يرغبون بالهجرة إذا توفرت فرصة مناسبة لذلك([2]).

الفرع الثاني :الميزان الديمغرافي وتوقعات السكانية:

المقصود بالميزان الديمغرافي في فلسطين، هو نسبة العرب إلى اليهود، وهذه النسبة تنقسم بدورها إلى قسمين (ينظر إليها من منظورين: المنظور الأول خاص بنسبة العرب واليهود داخل حدود إسرائيل، والمنظور الثاني خاص بالنسبة بين العرب واليهود داخل فلسطين

---

[1] - أهارون فركش, **البيئة الاستراتيجية لإسرائيل- 2005**, رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار, 2006 ص32

[2] - عبد الحليم قنديل, **الأمن العرب و الحرب الإسرائيلية المقبلة**, مجلة الشاهد العدد 5960 تموز / آب يوليو أغسطس 1990 ص32.

بحدودها الإنتدابية التاريخية عند قيام إسرائيل بلغ عدد السكان فيها نحو 806 ألف نسمة، 653 ألفاً منهم يهود يمثلون 81% من إجمالي السكان، والباقي من العرب يمثلون 19% من السكان. وفي عام 2004 بلغ عدد سكان إسرائيل 6.8 مليون نسمة، 5.5 مليون يهودي، و1.3 مليون عربي، يمثل اليهود 81% في حين يمثل العرب 19% منهم. هكذا يلاحظ أن الحكومات الإسرائيلية وبعد 55 عام من قيام إسرائيل استطاعت المحافظة على حالة من التوازن السكاني بين الفئتين، وذلك من خلال تشجيع هجرة اليهود لتقويض التفوق العربي في معدل المواليد. ولكن بنظرة فاحصة إلى التركيب العمري لدى الفئتين كل على حده، والذي يعطي صورة لطبيعة النمو السكاني المستقبلي لكلا الفئتين، انظر الجدول التالي:

توزيع السكان الفلسطينيين في إسرائيل حسب مجموعات الجيل لنهاية سنة 2001

الأعمار	عدد السكان العرب	عدد السكان اليهود	المجموع العام	نسبة السكان العرب
4-0	192.6	469.0	661.6	29.11
5-9	167.3	436.0	603.3	27.73
14-10	137.0	431.5	568.5	24.09
19-15	116.1	440.2	556.3	20.87
24-20	110.4	427.2	537.6	20.54
29-25	103.7	413.5	517.2	20.5
34-30	86.9	349.1	436.0	19.93
39-35	76.1	311.8	387.9	19.62
44-40	57.9	321.8	379.7	15.25
49-45	43.7	329.8	373.4	11.70
54-50	31.3	317.9	349.3	8.96
59-55	27.3	198.2	225.5	12.11
64-60	20.3	191.6	211.9	9.58
69-65	14.7	169.7	184.4	7.97
74-70	10.2	154.9	165.1	6.18
79-75	6.3	133.4	139.7	4.51
84-80	3.3	72.4	75.8	4.35
89-85	1.8	43.9	45.7	3.94
90	1.1	19.1	20.2	5.45
المجموع	1.208.1	5.231	6439	%18.76

1- المصدر: السياسة السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني ، بيروت : منشورات فلسطين المحتلة 2015

يلاحظ من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق، أن مستقبل الميزان الديمغرافي داخل إسرائيل يميل جزئياً لصالح العرب، خاصة في ظل انخفاض معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل مع ثبات معدلات الزيادة الطبيعية العالية للسكان العرب داخل إسرائيل.[1]

أما التقديرات التي قدمها رئيس قسم اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية سير جيودي لافرغولا، فقد قدر إجمالي عدد السكان في فلسطين التاريخية في عام 2000 بنحو 9.3 مليون نسمة (لا يشمل الرقم العمال الأجانب والمقيمين غير الشرعيين)، وتوقعت الدراسة أن يبلغ عدد هؤلاء السكان 11.7 مليون نسمة في عام 2010، وان يزداد العدد إلى 14.4 مليون نسمة عام 2020 والى 23.5 مليون نسمة عام 2050، مما يعني زيادة بنسبة 152% خلال خمسين عاماً. وحسب نفس التوقعات فإن نسبة اليهود سوف تتراجع داخل إسرائيل من 81% الآن إلى 79% عام 2010 والى 77% في عام 2020، ثم إلى 74% عام 2050. كما توقعت الدراسة أن تصل نسبتهم في منتصف القرن من دون المهاجرين غير اليهود، والعمال الأجانب، والمقيمين غير الشرعيين إلى 66%.([2]).

الفرع الثالث :تداعيات الميزان الديمغرافي على أمن إسرائيل

وبنظرة مستقبلية إلى الواقع السكاني فمما لا شك فيه، أن نسبة الزيادة السكانية ستكون لصالح العرب داخل فلسطين، فعلى سبيل المثال يولد اليوم نحو 150 ألف طفل فلسطيني في السنة داخل فلسطين التاريخية، في حين لا يولد سوى 90 ألف طفل إسرائيلي، وبذلك فإن عدد الولادات الفلسطينية تزيد مرة ونصف المرة عن الولادات الإسرائيلية، وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن معدل الهجرة اليهودية والتي تعتبر مصدراً رئيسياً لزيادة السكان لدى اليهود، بدأ في الانخفاض التدريجي والمنتظم نظراً للظروف الأمنية والإقتصادية التي تعيشها إسرائيل، إضافة إلى أن مصادر الهجرة بدأت تنضب أو على أقل تقدير من يهود الخارج لم يعد لديهم الحماس المطلوب للهجرة إلى إسرائيل وان معدل الهجرة العكسية بدأ يأخذ أرقاماً قياسية في السنوات الأخيرة، فإن ظلت هذه المعطيات على حالها، فمما لا شك فيه أن الميزان الديمغرافي في فلسطين سيتحول لصالح العرب، وحسب **البروفيسور سافير** فإن الميزان الديمغرافي في فلسطين بحدودها التاريخية، سوف يشهد تبدلاً دراماتيكياً في السنوات المقبلة، وذلك على النحو التالي:

الميزان الديمغرافي في فلسطين "التاريخية" بالآلاف

"إسرائيل"	2000		2020	تقديرات
يهود	4.900	%73	6400	%6.8
غير يهود	1.800	%27	3000	%32
المجموع	6.70	%100	9.400	%100

[1] - جمال البابا ، **الهواجس الديمغرافي في إسرائيل** ، "مخاوف حقيقية أم أطماع سياسية"،ص88.
http://www.oppc.pna.net/mag/mag15-16/p2-15-16.htm

[2] - السياسة السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني ، بيروت : منشورات فلسطين المحتلة 2015 ، ص 80.

فلسطين(الضفة وغزة)	3.000	-	5.800	-
المجموع	9.700	%100	15.200	%100
بينهم يهود	4.90	%51	6.400	%42

وعلى الرغم من قناعة بعض الديمغرافيين اليهود، بان سافير يبالغ في ارقامه، إلا انه يلقى آذان صاغية لدى الساسة اليهود بكافة توجهاتهم السياسية، وهو ما سيتم استعراضه في الصفحات المقبلة([1]).

في كتابه إسرائيل ديموغرافيا 2000-2020 (مخاطر واحتمالات)، يؤكد ارنون سافير منذ البداية، أن الموضوع الديمغرافي هو موضوع وجودي لدولة إسرائيل، حيث يقول "يمكن لدولة إسرائيل البقاء، فقط، إذا كانت فيها أغلبية يهودية واضحة تعيش في منطقة يسمح حجمها وحدودها بتحقق سيادة الدولة والدفاع عنها". ويضيف سافير "احد الشروط الحيوية لوجود الدولة هو الحفاظ على مستوى حياة ملائم لمجتمع غربي". وحاول سافير في كتابه أن يصور التغيرات الديمغرافية المتوقعة في إسرائيل في العقدين القادمين بأن لها تأثيرات سياسية وجغرافية خطيرة، ولها أيضا تأثيرات على جودة الحياة للمواطن داخل إسرائيل وذلك على النحو التالي:

مخاطر على إسرائيل بسبب التغيرات الديمغرافية السريعة المتوقعة في العقدين القريبين:

[1] - جلال رسالة ، **إسرائيل في مواجهة القنبلة الديمغرافية**، أسطنبول :مركز رؤية للتنمية السياسية،2006،ص20.

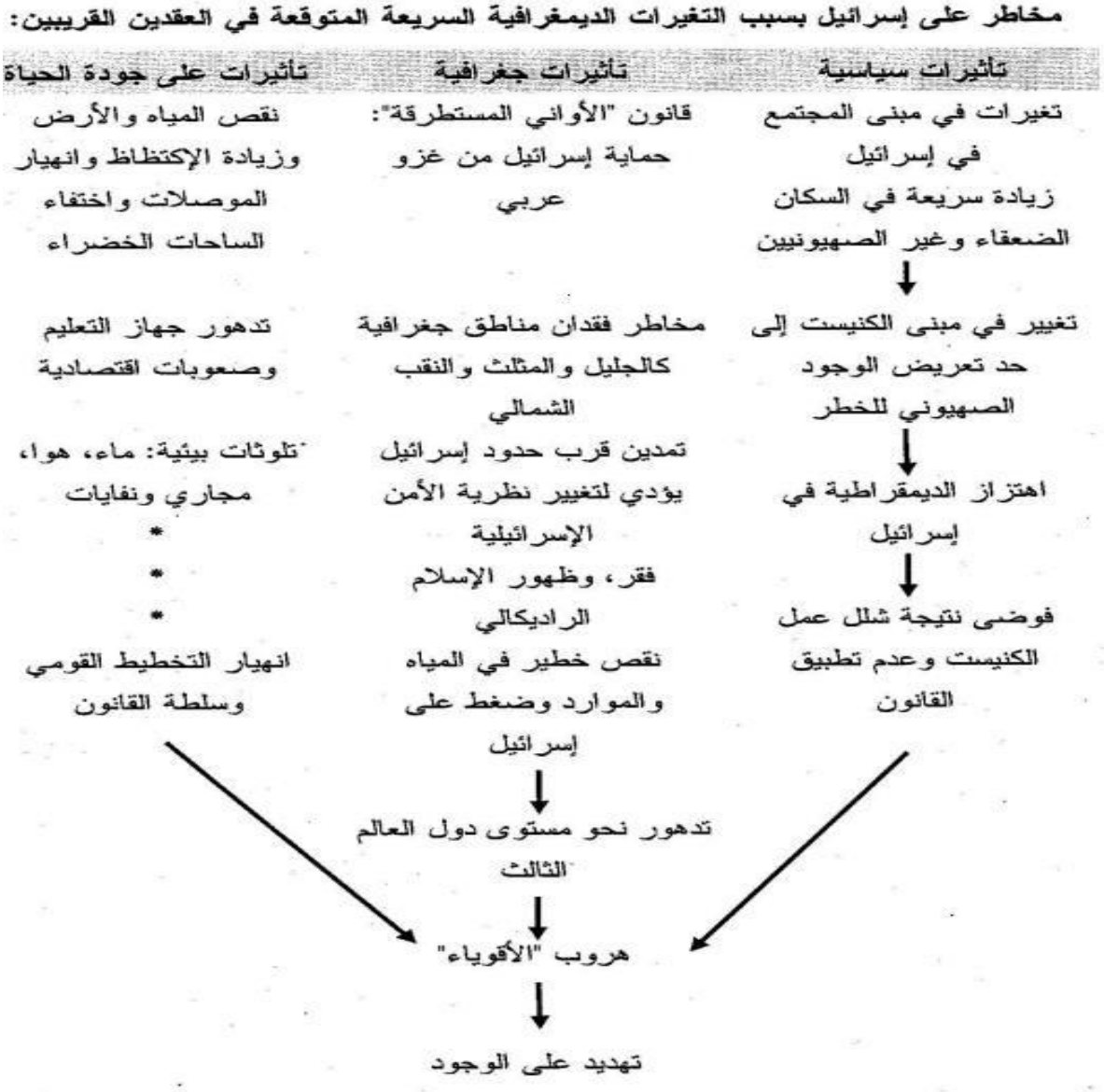

وحسب الهيكل السابق، فإن المخاطر التي قد تسببها التغيرات الديمغرافية المتوقعة خلال العقود القادمة، تصب في اتجاهين، وهما جيوسياسي وسياسي يضم جودة الحياة، ولكل اتجاه_([1])

المطلب الثالث :التهديدات الاجتماعية

الفرع الأول:التقاطب الاقتصادي على الخلفية القومية, الأثنية

هنالك فوارق واضحة وصارخة بين الإسرائيليين على الخلفية القومية,الأثينية والجندرية كما يستدل من معطيات الدخل منذ عام 1990 وحتى عام 2005. كان معدل دخل المواطنون الفلسطينيون منخفض جدا في تلك الفترة وأستمر في الانخفاض. كان معدل دخل اليهود من أصل شرقي أعلى من دخل المواطنين الفلسطينين وفي التسعينيات طرأ ارتفاع قليل على دخلهم مقارنة بالمعدل العام دخل اليهود الاشكناز هو الأعلى من بين ثلاثة الفئات, أعلى من دخل

[1] كمال منصوري ، **دليل إسرائيل العام 2011**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ،ط1 ، 2011.ص 320.

اليهود من أصل شرقي ودخل المواطنون الفلسطينيون. سجل ارتفاع أضافي طفيف على دخل اليهود الأشكناز في السنوات الأربع الماضية. يشير تقرير "المركز العربي للتخطيط البديل" أن معدل دخل الفرد للمواطن الفلسطيني يعادل ثلث معدل دخل المواطن اليهودي هنالك فوارق واضحة بين الرجال والنساء, فمعدل دخل المرأة الشهري يساوي 63% من معدل دخل الرجل الشهري (8.575 شاقل مقابل 5.419 شاقل جديد في عام 2005), ويساوي معدل دخل المرأة لساعة عمل واحدة 83% من معدل دخل الرجل لساعة عمل واحدة 44.9 شاقل مقابل 37.4 شاقل جديد. وذلك يعود الى ان نسبة كبيرة من النساء تعمل في وظائف جزئية مما يفسر الفوارق في الدخل الشهري ولكن حتى عندما تكون وحدة العمل متساوية هنالك فوارق بين دخل الرجال والنساء.([1])

يظهر التقاطب الاقتصادي بشكل واضح عند مقارنة دخل المدراء والدخل العام في سوق العمل الإسرائيلي. الزيادة التي سجلت في السنوات الأخيرة في حصة الفئة العشرية العليا كانت نتيجة لزيادة دخل المدراء في القطاع الربحي. مثلا تكلفة الدخل السنوي لمدير عام في شركة مسجلة بقائمة "تل-أبيب 25" (الشركات ال-25 الكبرى المسجلة في البورصة) وصلت في عام 2005 الى 7.67 مليون شاقل هذا بالإضافة إلى المحفزات المختلفة الأخرى غير المشمولة في التكلفة السنوية. ازدادت تكلفة دخل المدراء في الشركات التي تباع أسهمها في البورصة زيادة كبيرة في العقد الأخير. في عام 1994 كانت تكلفة دخل المدراء 30 ضعف من الأجر الأدنى و 13 ضعف من الدخل المتوسط وفي عام 2005 كانت تكلفة دخل المدراء 48 ضعف من الأجر الأدنى و 22 ضعف من الدخل المتوسط. ازدادت هذه الفوارق (بين أجر المدراء, الأجر المتوسط والأجر الأدنى نتيجة لسياسة التسهيلات التي انتهجتها الحكومة تجاه أرباب العمل, فبالإضافة للارتفاع في أجر المدراء تنعم شريحة رجال الأعمال بتسهيلات ضريبية كبيرة, فمنذ 1986 خفضت حكومات إسرائيل المتعاقبة ضريبة الشركات, ألغت ضريبة المشغلين وقلصت حصة المشغلين في تمويل شبكة التأمين الاجتماعي لعمالهم. ضريبة الشركات (الضريبة التي تفرض على أرباح الشركات) قلصت من 61% في عام 1986 إلى 36% في عام 1996. أدخلت هذه الضريبة إلى خزينة الدولة حوالي 24 مليار شاقل, أي حوالي 15% من مجمل الضرائب ومدخول الدولة. قررت الحكومة في 2004-2005 تقليص تدريجي أضافي لضريبة الشركات حتى عام 2010, إلى إن تصل إلى 25% وذلك بحجة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتمثل التقاطب الاقتصادي بفوارق صارخة في الدخل, فمعظم الإسرائيليون يتقاضون أقل من الدخل المتوسط في حين أجر المدراء عال جدا وفي ارتفاع مستمر وهو الذي يؤثر على "متوسط الدخل في السوق الإسرائيلي" وبالتالي يعكس صورة غير حقيقية عن الواقع. ففي عام 2004 تقاضى 73% من الإسرائيليون حتى الدخل المتوسط, وتقاضى 61% منهم أقل من

[1] - نبيل الصالح ، **المسهد الاجتماعي لإسرائيل** ، تقرير مدار الإستراتيجي 2011 م، ،مؤسسة الأيام، رام الله، مارس 2011 م، ص 19.

75% من الأجر المتوسط وتقاضى 34% من الإسرائيليون أجر حتى الدخل الأدنى (سفيرسكي وكونور-أتياس, 2006. حسب معطيات تقرير 2006 لجمعية حقوق المواطن الصورة قاتمة أكثر بكثير حيث أن 50% الى 70% من العمال الذين يفترض أن يتقاضوا أجر أدنى يتلقون أجرا أقل من ذلك. يقوم أرباب العمل بالاحتيال على القانون من خلال تقديم تقارير ساعات مزيفة أو تشغيلهم كمتدربين لكي لا يدفعوا لهم أجرا كاملا. تفاقم هوة الدخل العام هي نتيجة للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة([1]).

الفرع الثاني :انتشار الظواهر الاجتماعية

1-انتشار الفساد

ليس الفساد في السلطة ظاهرة جديدة في إسرائيل، كما في غيرها من الدول، **ولكن وتيرة كشف قضايا الفساد وإساءة أصحاب المناصب الرسمية لاستعمال صلاحياتهم كانت سريعة جدا في العامين الأخيرين** .وكان بين المتورطين في مخالفات فساد وفضائح أخلاقية كل من : رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزير المالية، وقد اضطروا جميعا إلى التخلّي عن مناصبهم جرّاء تقديم لوائح اتهام ضدهم.

في العام 2008 ، تابع الإعلام الإسرائيلي انشغاله بتهم الفساد الموجهة ضد وزير المالية في حكومة كديما الأخيرة، أبراهام هيرشزون، الصديق الشخصي لشارون وأولمرت وأحد أبرز شخصيات حزب كديما .اتهم هيرشزون باختلاس وسرقة مبالغ تقدر بملايين الشواكل أثناء تولّيه مناصب إدارية رفيعة في منظمات صهيونية، شبه رسمية، مثل نقابةالعمال الوطنية وجمعية نيلي، التي تعمل في مجال توثيق الصلات مع الجاليات اليهودية في العالم وتشجيع الهجرة .وهي منظمة تعمل على إحياء ، «مسيرة الحياة » إلى إسرائيل .كذلك اتهم هيرشزون باستغلال شخصي لأموال منظمة ذكرى ضحايا النازية من اليهود 13 .وما زالت محاكمة هيرشزون مستمرة بسبب تشعّب قضايا السرقة التي تورط فيها مع عدد كبير من الموظفين الكبار في المنظمات المذكورة التي شكلت قناة لإيصال الأموال إلى جيوب هيرشزون وأصدقائه، لكي تنفق الأموال التي تعود إلى ضحايا النازية على الولائم الفاخرة في المطاعم والفنادق وعلى دعم مشاريع تجارية فاشلة لأبناء العائلة، كما يتضح من شهادة هيرشزون أمام المحكمة. أثّر هذا الازدياد في سلوكيات الفساد على تدريج إسرائيل بين الدول في مقياس الفساد السلطوي .

2- ظاهرة البطالة:

في المنتصف الثاني من سنوات التسعينات تفشت ظاهرة البطالة في إسرائيل([2]) وفي سنوات الانتفاضة الثانية أخذت هذه الظاهرة بالاستفحال (في فترة الركود والنمو الاقتصادي على حد سواء. البطالة تمس أكثر الشرائح الضعيفة في المجتمع: فالبطالة تؤثر أكثر على البلدات الفلسطينية من البلدات اليهودية وعلى بلدات التطوير أكثر من البلدات المتأسسة اقتصاديا, وعلى

[1] - كمال منصوري ، **دليل إسرائيل العام 2011**، مرجع سابق.ص 305.

النساء أكثر من الرجال وعلى النساء الفلسطينيات أكثر من النساء اليهوديات. البطالة أيضا تمس الذين لم يتمكنوا من الحصول على تعليم ملائم, والفئات العمرية الصغيرة في سوق العمل التي لم تستطع أن تأخذ حيز ثابت في سوق العمل([1]) .

وصلت نسبة العاطلين عن العمل المسجلين في مكاتب العمل في عام 2006 إلى حوالي 9% (مع العلم أن هنالك عدد كبير من العاطلين عن العمل غير مسجل في مكاتب العمل) وفقط نسبة ضئيلة منهم تتقاضى أجر البطالة. نسبة العاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنة في تزايد ومنهم من وصل إلى درجة اليأس من إيجاد وظيفة, معظمهم من النساء, المهاجرين غير اليهود وأيضا من المواطنين الفلسطينيين. هنالك عدد من العاطلين عن العمل الذي لا يتوجه الى مكاتب العمل لعدم وجود فرع قريب منه, أو أنه يئس من أيجاد عمل بعد محاولات عديدة. على قائمة البلدات اللواتي تعاني من نسب بطالة عالية هي القرى الفلسطينية البدوية في النقب (قرية الأعصم 21.2% وأبو ربيعة 19.8%) ومن ثم البلدات الفلسطينية في (الجليلكفركنا 12.8% وعين ماهل 12.8%) وبعدها بلدات التطوير والبلدات اليهودية البعيدة عن المركز (كريات ملأخي 10.9% ومعالية عيرون 10.2%). سجلت أقل نسبة بطالة في بلدات ذات الدخل العالي مثل: كوخاب يئير (1%) وايفراتا (0.9%).

جدول رقم 1: المتوجهون إلى مكاتب العمل لطلب العمل – معدلات شهرية

السنة	طالبو العمل	طالبو الحصول على مخصصات بطالة
2005	228.726	71.594
2006	216.147	69.628
2007	199.236	62.824
2008	190.243	59.773
2009	226.791	88.659

المصدر : دائرة الإحصاء المركزية ، إحصائيات بتصرف بنك إسرائيل / على موقع الإنترنت بنك إسرائي

2- ظاهرة الفقر:

ومما يثبت انتشار الفقر وعمقه في إسرائيل أيضا تقرير منظمة الدول المتطورة OECD ،الصادر في 2010/1/20 ،والذي بينّ ان في إسرائيل نسبة مرتفعة من الفقراء تصل إلى حوالي 20 %من السكان، وهي نسبة تساوي ضعف النسبة في الدول الأعضاء في هذه المنظمة، التي ترغب إسرائيل في الانضمام إليها .ويستدل من التقرير إن أعلى نسب الفقر هي بني العرب والمتدينين اليهود المتزمتين، حيث تصل نسبة الفقراء في الوسط العربي إلى حوالي 50 %وبني عائلات المتزمتين من اليهود إلى 60 %من المجموع. ويشير تقرير التأمين

[1]- كمال منصوري ، **دليل إسرائيل العام 2011**،مرجع سابق.ص 307.

الوطني عن الفقر في العام 2008 إلى هبوط في نسبة الفقر في صفوف المهاجرين من اليهود إلى 18 ،%في حني ارتفع مستوى عمق الفقر قليل، بمعنى إن الفرق بني معدلات دخل هؤلاء الفقراء وقد صر وبني خط الفقر قد زاد، ولهذا تبعات على مستوى المعيشة اليومية .العام لمنظمة OECD ،ً([1]) الذي حضر إلى إسرائيل خصيصا مع صدور التقرير، قائلا إنه يوجد في إسرائيل عدد كبير من المنسيين الفقراء مقارنة بدول أخرى أعضاء في منظمة الدول المتقدمة، بسبب انخفاض مخصصات التقاعد والشروط الصارمة للحصول على مخصصات من الدولة. وقال: إن إسرائيل إذا انضمت إلى منظمة الدول المتقدمةًا، لكن من ناحية ثانية اعتبر إسرائيل حالةً فستكون أكثر هذه الدول فقراً وتفاوتا طبقي جناح اقتصادي واضح بسبب انخفاض نسب التضخم فيها وانتقالها السريع إلى نسبة 8% اقتصادي ايجابية والتعافي من آثار الأزمة العالمية قبل غيرها من الدول([2]).

جدول معدل الفقر في الأسر اليهودية و العربية (1990-2008)

السنة	يهود			عرب		
	معدل الفقر قبل دفع التحويلات و الضرائب %	معدل الفقر بعد دفع التحويلات و الضرائب المباشرة %	نسبة الانخفاض %	معدل الفقر قبل دفع التحويلات و الضرائب %	معدل الفقر بعد دفع التحويلات و الضرائب المباشرة %	نسبة الإنخفاض %
1990	33.5	13.2	60.6	47.2	34.5	26.9
1992	33.8	16	52.7	49.8	39	21.7
1994	33.1	16.8	49.2	51.9	38.5	25.8
1996	32.7	14.4	56	46.3	28.3	38.9
1998	31.3	13.5	56.9	52.8	37.6	28.8
2001	31.6	14.7	54.5	54.7	41.3	24.6
2002	30	14.8	45.6	55.6	44.7	20.1
2003	30.5	14.9	51.5	56.9	48.4	15
2004	30.3	15.9	51.5	57.5	49.9	13.2
2005	29.8	15.9	46.6	58.6	52.1	11.1
2007	28.3	15.0	46.8	58.3	51.4	11.8
2008	27.9	15.2	45.5	56.5	50.1	11.3

المصدر : مؤسسة التأمين الوطني : درجة الفقر و عدم المساواة 2001-2007.*

وقد أضيفت معطيات الفقر لسنة 2008 إلى الجدول .

على المستوى الرسمي، يتم قياس الفقر في إسرائيل بحسب المقياس النسبي المتبع في غالبية الدول الغربية، وبحسبه يعتبر الشخص فقيرا إذا كان دخله أدنى من مقياس محدد متغير على محور الزمن .تتبع إسرائيل منذ السبعينيات من القرن الفائت، حين بدأ قياس معدلات الفقر في إسرائيل، نفس الأسلوب لحساب خط الفقر([3]) .ووفق التعريف المتبع فان الفقير في إسرائيل هو

[1]- د. حسام جريس . **قراءة في الوضع الاجتماعي في إسرائيل،** تقرير المدار الاستراتيجي ، 2015 رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات والاستثمارات ،2016.

[2] - أحمد المسلماني ، **ما بعد إسرائيل ،السودان** ، دار ليلى للنشر والتوزيع ،ط2 ،2012،

[3] خط الفقر هو 50% من الدخل الذي يتقاضاه نصف العاملين في سوق العمل وهو أقل من الدخل المتوسط (خط الفقر للفرد الواحد في إسرائيل هو 1,866 شاقل

شخص يعيش في أسرة يكون دخلها مع المخصصات للفرد العادي أقل من نصف متوسط الدخل في إسرائيل .وهكذا مثلا فان **شخصا واحدا يتقاضى دخلا ومخصصات تقل عن 2,150 شيكلا في الشهر يعتبر بين من يعيشون تحت خط الفقر**، وإذا كان الدخل المشترك الصافي لزوجين تحت 3,440 شيكلا فهما يعيشان تحت خط الفقر أيضًا. من دون التطرق إلى « موضوعية » كما هو واضح من مركبات هذا المقياس لخط الفقر فان هذه الطريقة تعتمد مركبات المركبات الذاتية للأفراد الفقراء، ومن دون الأخذ في الحسبان المصاعب الحياتية والقسوة التي يعيشها الفقير .

الفقر في السنوات 2010-2011 (بالأعداد)

		قبل دفع مدفوعات التحويل و الضرائب المباشرة	بعد دفع مدفوعات التحويل و الضراءب المباشرة
2011	عائلات	728.000	442.200
	أفراد	2.499.100	1.838.600
	أطفال	1014.600	860.900
2010	عائلات	712.300	433.300
	أفراد	2.383.800	1.773.400
	أطفال	958.500	837.900

المصدر : مؤشرات الفقر و الفجوات الاجتماعية 2011- تقرير سنوي ،ص .10 .

4-الجريمة المنظمة

ويقول الخبير القانوني البروفسور زئيف سيغل أن أحد أسباب الفشل في القضاء على منظمات الجريمة المنظمة في اسرائيل هو عدم قيام الشرطة بتطبيق قانون محاربة منظمات الجريمة 2003 ، بحيث يتم استغلال البنود الصارمة في هذا القانون ضد رؤساء عائلات الجريمة بدل الاكتفاء بتطبيق القانون على أعضاء هامشيين في هذه العصابات .كما أن هناك سببا آخر يكمن في عدم وضع خطة للدفاع عن شهود ملك من داخل هذه المنظمات يشهدون في المحاكم ضد رؤسائهم، حيث أنهم يخافون من التعرض للانتقام والقتل[1].

ويضيف سيغل أن الوضع نفسه يسري أيضا على قانون منع تبييض الأموال الذي يمكن لو استغل بصورة شاملة أن يكون قناة يمكن عبرها الوصول إلى قيادات هذه المنظمات .كذلك فان الإجراءات القانونية اللائقة، في رأي سيغل، تمنح للمتهمين من رؤساء العصابات ولمحاميهم حق الاطلاع على الإفادات والأدلة وعدم الاحتفاظ بأية مواد مصنفة مغلقة أمامهم، مما يردع الكثيرين من تقديم إفادات تدينهم .هذه الإجراءات تصعب عمل الشرطة بشكل كبير كما تجعل الجانب الاستخباراتي في كشف المجرمين صعبا ونادرا بسبب خطورة كشف شخصية المتعاونين مع الشرطة كمخبرين([2]).

5-التعاطي بالمخدرات:

[1] - ت حسام جريس . **قراءة في الوضع الاجتماعي في إسرائيل**، مرجع سابق ص23.

[2] - مارسيليو سڤيرسكي، **ما بعد إسرائيل** ، ترجمة سمير عزت النصار ،صادر هن دار منشورات المتوسط ، ميلانو ط1 ، 2016 ، ص 150.

يقدر عدد المدمنين على المخدرات في إسرائيل 12.500 مدمن وذلك حسب تقرير بحث أجرته منظمة مكافحة المخدرات والكحول في إسرائيل في 2005 لا يشمل الفئة العمرية فوق 40 عام ولا يشمل المتدينون اليهود-الحريديم). وصل عدد الشبيبة في جيل التعليم الثانوي الذين اعترفوا بأنهم استعملوا المخدرات الممنوعة, لو لمرة واحدة في السنة الأخيرة إلى 58 ألف شخص (9.9% من الفئة العمرية), يضاف إليهم 23 ألف شخص الذين يستعملون مواد بديلة للسموم مثل الصمغ والتبكس وحبوب الأكستازي. وصل عدد المستعملين مخدرات ممنوعة (هيروين, كوكائين وغيرها) من الفئة العمرية (40-18) في تلك السنة الى 240 ألف مستعمل (10.5% من هذه الفئة العمرية). مجموع المستعملين للمخدرات (إضافة الى الشبيبة التي تستعمل بدائل للسموم) وصلت إلى 321 ألف شخص, عند إضافة المدمنين إلى هذا المجموع وصل المجموع الكلي إلى 333.500 شخص.

تصل نسبة المدمنين من الشبيبة من فئة المهاجرين اليهود إلى 14.6% ونسبة الشبيبة غير اليهودية (مواطنون فلسطينيون ومهاجرين من غير اليهود) إلى 9.9% ونسبة المهاجرين من الفئة العمرية (40-18) إلى 6.7% والنسبة ذاتها من غير اليهود من نفس الفئة العمرية, 30% من الطلاب الجامعيين و11.7% من الجنود في الخدمة الإلزامية.

المطلب الثالث: التهديدات الاقتصادية

الفرع الأول :التحولات الاقتصادية الأخيرة في إسرائيل :

شمل هذا الفل التحولات و التطورات الاقتصادية الأساسية في لإسرائيل من منظور اقتصادي كلي لعام 2014 ، و تبين من خلال المؤشرات الاقتصادية أن معدل النمو تراجع عن السنوات السابقة ، حيث دلت المعطيات الأولية أن معدل النمو بلغ 2.6% و معد النمو للفرد بلغ 0.7% و ساهم كل من الاستهلاك الشخصي و الإنفاق العام بشكل أساسي في التنمية ، بينما كانت مساهمة الصادرات متواضعة ، أما الاستثمار العام فلم يساهم في النمو ، بل تراجع مقارنة مع العام الذي سبقه ، و لم تختلف معدلات النمو كثيرا عن الدول المتطورة و الصاعدة ، فجميع هذه الدول شهدت نموا معدلات النمو كثيرا عن الدول المتطورة و الصاعدة ، فجميع هذه الدول شهدت نموا معتدلا نتيجة للتباطؤ في الطلب العالمي ، و في إسرائيل كانت للحرب على غزة تأثيرات سلبية على معدلات النمو ، ففي الربع الثالث للسنة وصلت نسبة النمو 0.6% بينما تراجع الناتج التجاري ب1.4% و لولا زيادة الإنفاق العام لكان النمو في الربع الثالث سلبيا ، مع انتهاء الحرب ،و في الربع الرابع للسنة ، تسارعت وتيرة النمو ووصلت إلى 7.6% أما مؤشر التضخم المالي فقد تراجع إلى دون الحد الأدنى المتوقع ، و كانت نسبة التضخم المالي -0.2% و يفسر هذا التراجع في الأسعار نتيجة لارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية ، و الأسعار العالمية المنخفضة و الهبوط في أسعار النفط بوتيرة عالية في النصف الثاني لعام 2014 . أما مؤشرات التشغيل فأظهرت أن عرض العمل ارتفاع ب0.5% في الوقت الذي زاد عدد السكان بـ1.9% . و انخفض معدل البطالة الى 5.9% مقارنة بـ6.2% في عام 2013 ، كما تجدر الإشارة أن سوق العمل الإسرائيلي يشغل ما يقارب 200 ألف عامل آخر ، نصفهم من الفلسطينين المقيمين في الضفة الغربية ، و النصف الآخر من العمل الأجانب ([1]) .

1- تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي

بعد مرور خمسة أعوام على الكساد الاقتصادي الأخير الذي شهدته إسرائيل خلال الأعوام 2000 -2003 ، ربما تجد إسرائيل نفسها تقف على عتبة كساد اقتصادي كبير ، و ذلك وفقا لتقديرات أوساط اقتصادية ، منها أوساط كبيرة في وزارة المالية ، و الهيئتان البنكية و الصناعية

ووفقا للتقديرات فإن الكساد الاقتصادي قد يجر في أعقابه ليس فقط تباطؤا بالإنتاج الاستهلاكي ، بل و أيضا تجميدا للأجور و إقالات واسعة ، وجراء هذا القق دعا شراغا يروش رئيس اتحاد الصناعيين الحكومالى العمل على الفوز و إعداد مخطط طوارئ اقتصادي ، من أجل الحد من الكساد الاقتصادي و ذلك قبل فوات الأوان[2].

[1] عاص الأطرش ، المشهد الاقتصادي ،تقرير المدار الاستراتيجي ، 2015 رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات والاستثمارات ،2016.

[2] - حسام جريس، تقرير المدار الاستراتيجي ، 2015 رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات والاستثمارات ،2012.

تشهد إسرائيل حاليا تباطؤا و ليس كسادا ، حيث كان نمو الناتج بنسبة 3.8% عام 2008، و لكن التراجع الحاصل في الربع الأخير من العام 2008 قد يدل على ان التباطؤ سيتحول إلى كساد خلال العام 2009 .

و على العكس من التباطؤ الذي يتمر فيه الاقتصاد بلنمو لكن ببطئ ، فان الكساد هو احد الظواهر الخطيرة في الاقتصاد ، و يعني عدم وجود نمو اقتصادي . و في فترة الكساد ينخفض الاستهلاك ، و يلجم الإنتاج ، و تبدأ المصانع بإقالة العمال الأمر الذي يجبر الدولة على مضاعفة دفع رسوم البطالة و إفراغ ميزانيتها ، و تتوقف الدولة عن تخفيض الضرائب ، و يزداد عدد العاطلين عن العمل ، و تجبر الدولة على الاقتطاع من الميزانيات الضرورية مثل الرفاه الاجتماعي و الصحة و التعليم ([1]) .
و قد كانت شركات (الهاي تك) أول المتضررين من الازمة المالية العالمية التي تترك آثارا سيئة على الاقتصاد الاسرائيلي بمجمله ، و خاصة من جهة ارتفاع نسبة البطالة و العاطلين عن العمل . و قد قامت شركات (الهاي تك) بفصل ما يقارب 10آلاف عامل خلال العام 2008 .
كما من المتوقع ان يتم فصل عدد آخر يتراوح ما بين 5-10 آلاف عامل خلال العام الحالي .
يشار في هذا السياق الى ان شركة (الهاي تك) كومبرس قامت بفصل 500 عامل من بين 4500 عامل يعملون في فروع الشركة في كافة إنحاء العالم ، نصفهم يعمل في إسرائيل . و أشارت إلى أن كبرى شركات (الهاي تك) تسجل انخفاضا في الطلب على منتجاتها في العالم .
و تشير التقديرات ألان ، إلى أن الأزمة المالية و انخفاض أسعار الأسهم في جميع أرجاء العالم ، ألحقت أضرارا بخزينة الدولة بحوالي 4.5 مليار شيكل خلال العام 2008 . و تبرز معظم الصحف العبرية أن حالة من الذعر و فقدان الثقة تعم الأسواق ، تسببت في تراجع عدد كبير من الأسهم تجاوز بعضها الانخفاض بنسبة 40 % من قيمتها .
و من المتوقع استمرار تحطم أسواق المال الإسرائيلية في الفترة القادمة إزاء تزايد التقديرات بانتشار حالة الركود أو حتى الكساد في إسرائيل و اتساع آثار الأزمة العالمية لتؤثر على جميع المرافق الاقتصادية ، ما يسبب ظاهرة الإقبال الشديد على بيع الأسهم كنتيجة لذلك .
و قد كان انهيار الأسواق المالية في بورصة **تل أبيب** بمثابة هزات ارتدادية لانهيارات أسواق المال العالمية ([2]) .

2-التضخم المالي

بعكس التوقعات و النطاق المحدد للتضخم المالي بواقع 1%-3% ، انخفضت الأسعار بنسبة -0.2% مقارنة مع ارتفاع ب2% في العام 2013 . و يأتي هذا الانخفاض على أثر ارتفاع قيمة الشيكل بالنسبة للعملات الأجنبية في النصف الأول لعام 2014، و على أثر التضخم المالي المنخفض عالميا ، الذي نتج عن انخفاض الطلب في الدول المتطورة و النامية ، إضافة

[1] - : فضل النقيب لاقتصاد الإسرائيلي ، دليل إسرائيل 2011 .مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت
[2] كمال منصوري ، دليل إسرائيل العام 2011،مرجع سابق ،2011.ص 544.

إلى الانخفاض أسعار النفط نتيجة لفائض العرض في النصف الثاني لعام 2014 (بنك إسرائيل 2015) إضافة لذلك فإن تغييرات بنيوية أدت إلى انخفاض جدول غلاء المعيشة للمستهلك ، حيث يمثل الجدول الآتي (جدول رقم 1) التغيرات في أسعار عام 2014 ، و مساهمة كل قطاع في مؤشر غلاء الأسعار ، و كان النصيب الأكبر لارتفاع الأسعار لقطاع خدمات السكن و البناء ، و كذلك خدمات التعليم ، أما القطاعات التي انخفضت أسعارها بنسبة عالية فكانت المنتجات الزراعية ، الصناعية ، و الكهرباء و المياه ، إضافة للضرائب و التأمينات ، و شهدت باقي القطاعات ارتفاعات طفيفة ، ما أدى إلى الانخفاض في نسبة التضخم في عام 2014 .

وعند مقارنة نسبة التضخم المالي في السنوات العشر الأخيرة ، فإن سنة 2014 في السنة الوحيدة التي انخفضت فيها الأسعار ، و يأتي هذا الانخفاض نتيجة لعوامل خارجية في الأساس ، و خاصة انخفاض أسعار النفط العالمية التي كان من المفروض أن يكون تأثيرها أكبر على نسبة التضخم في إسرائيل ، و لكن نسبة الضرائب العالية نسبيا منعت هذا الانخفاض ، فعلى سبيل المثال ، الضريبة المفروضة على سعر لتر البنزين – و التي تسمى بالبلو-هي 3 شيكل للتر الواحد ، إضافة إلى 18% ضريبة القيمة المضافة ، إضافة إلى اسعار الكهرباء التي بدأت بالانخفاض في بداية 2015 ، و لذلك فإن الأسعار العالمية لمصادر الطاقة سوف تترك أثرها على الأسعار في المدى البعيد إذا ما استمرت في الانخفاض ، و ستستمر الأسعار العالمية للمنتجات الأخرى في الانخفاض ، ما قد يترك أثره ليس فقط على الأسعار ، و إنما أيضا على معدلات التنمية ([1]).

3-الإسقاطات الاقتصادية للحرب على غزة :

عند تناول تأثير غزة الأخيرة على الاقتصاد الإسرائيلي فإنه لابد من تلقي بعض المؤشرات التكلفة المباشرة ، التحويلات التي نفذت لصالح ميزانية وزارة الأمن في شهر كانون الأول 2014 ، و كذلك معدل النمو في الناتج المحلي في الربع الثالث لعام 2014 ، و تأثير الأسواق المختلفة ، مثل سوق الأوراق المالية و غيرها من الأسواق ، بناء على هذه المؤشرات ، سنتناول في هذا الفصل التأثيرات المختلفة كلا على حدة .

4-التكلفة المباشرة للحرب على غزة

تشمل التكلفة المباشرة نوعان من التكاليف ، وهي : التكلفة العسكرية ، و التكلفة المدنية ، و تشمل التكلفة العسكرية تكاليف الحرب الجوية في بداية ، و تكاليف الحرب بعد الهجوم البري على غزة ، و تتكون هذه التكاليف الإنفاق على العتاد العسكري و مشتقاته ، و أيام الاحتياط ، إضافة إلى التكاليف الثابة لقرار الحرب ، و تنفيذ الهجمات ، و تكاليف القبة الحديدية في مواجهة الصواريخ الفلسطينية . و تقدر تكاليف هذه المواجهة بـ 4 مليار شيكل إضافة إلى 200

[1] ***حسين أبو النمل** ، اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010–2017:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/israel-economy-170829100146200.html

مليون شيكل تكاليف القبة الحديدية أما التكاليف المدنية فتتوزع كالآتي : أضرار مباشرة للأبنية و الأملاك ، و إضرار غير مباشرة للأنشطة و الفعاليات الاقتصادية قي زمن الحرب ، و لأن دائرة التعويضات توسعت إلى مدى 40كم ، فالتقديرات أن الأضرار المباشرة المتوقعة 100 مليون شيكل ، أما تكلفة الإضرار غير المباشرة فتقدر بـ900 مليون شيكل ، أي أن مجمل التكاليف 506 مليار شيكل . و تخلف تقديرات التكلفة المباشرة للحرب حسب الباحث في معهد الأمن القومي يشيف عيران ، حيث يقدر التكاليف المباشرة بـ 7 مليار شيكل ، مع إضافة تكاليف أيام الاحتياط فإنها تزيد عن ذلك ، و يستند يشيف هذه التقديرات إلى أن مجمل التكلفة اليومية للحرب قبل الهجوم البري هي 100 مليون شيكل ، و بعد الدخول البري 200 مليون شيكل لليوم ، و لذا فإن مجموعها هو 7 مليار شيكل ، أما السيناريو الثالث فتعبر عنه تقديرات وزارة الأمن التي تقدر تكاليف الحرب بـ 9 مليار سيكل بينما قدرتها وزارة المالية بـ6.5 مليار شيكل . و إذا ما إستثنينا تقديرات سترفتسمنكي لأنها كانت في الأيام الأولى لوقف الحرب فإن مجال التقديرات يكون بين6.5-9 مليار شيكل كتكاليف مباشرة للحرب([1]).

الفرع الثاني :السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف إستراتيجية 2028

1- الأهداف:

- هدف تشجيع الاستثمار الرأسمالي في مناطق معينة.
- قيام الحكومة بإعطاء منح وضمانات قروض للشركات التي تقوم بالاستثمار في مشاريع موافق عليها وخفض الضرائب على تلك الشركات.
- قيام الحكومة بتشييد مرافق البنية التحتية للمناطق الصناعية الجديدة.
- خفض تكلفة الضرائب الجمركية وسعر صرف العملة العالي.
- قيام الحكومة بإعادة جزء من الضرائب الجمركية على أساس أنها تخص سلعاً وسيطة تستعمل من أجل التصدير.
- قيام الحكومة بتعويض الشركات المتضررة من سعر صرف النقد العالي.
- قيام الحكومة بتقديم ضمانات للشركات المصدرة ضد المخاطر التي قد تتعرض لها.
- قيام الحكومة بإعداد برامج تساعد المصدرين على عمليات التسويق في الخارج.
- قيام الحكومة بعقد الاتفاقيات التجارية كي تفسح المجال للمصدر الإسرائيلي دخول أسواق جديدة.
- قيام الحكومة بتمويل عمليات البحث والتطوير بالجامعات.
- هدف مساعدة الشركات التي تواجه صعوبات :قيام الحكومة بتقديم قروض خاصة

[1] حبيب ابراهيم , أثر المقاومة الفلسطينية **على الأمن القومي الإسرائيلي** , مجلة الجامعة الإسلامية, العدد الثاني, سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد الثامن عشر، ، غزة, 2010.

للمساعدة، قيام الحكومة بضمان القروض، قيام الحكومة بالاستثمار المباشر في الشركات([1]).

- هدف تعظيم فائدة الشركات الإسرائيلية من التعامل مع الحكومة :قيام الحكومة بتفضيل الشركات الإسرائيلية على الأجنبية في شرائها للحاجات العسكرية والمدنية، وقيام الحكومة بمحاولة إعطاء الشركات الإسرائيلية دورا في عملية شراء الأسلحة من الخارج.
- هدف تطوير الصناعة الحربية :قيام الحكومة بتمويل عمليات البحث والتطوير لشركات صناعة الأسلحة، و قيام الحكومة بمساعدة المجمع العسكري – الصناعي لتشجيه تصدير الأسلحة، وقيام الحكومة بالاستثمار المباشر في الشركات الإسرائيلية لإنتاج أسلحة معينة، ومحاولة الحكومة الحصول على أفضل الشروط التي تحمل الولايات المتحدة على زيادة شرائها الأسلحة الإسرائيلية.

2-التوقعات حال نجاح الخطة الاقتصادية:

✓ ازدياد انفتاح الاقتصاد الإسرائيلي على الأسواق العالمية عبر التجارة الخارجية.

✓ -ازدياد تمويل الاستثمارات الإسرائيلية من السوق المالية الإسرائيلية والأسواق المالية، وذلك نتيجة تقليص دور الدولة في تمويل الاستثمارات وانفتاح السوق المالية الإسرائيلية على الأسواق المالية العالمية.

✓ صاحب هذا النمو تغييرا في توزيع الدخول لمصلحة الأغنياء وعلى حساب الطبقة المتوسطة وذلك نتيجة سياسات ازدياد المنافسة العالمية وتقليص دور برامج الضمان الجماعي.

✓ زيادة حساسية الاقتصاد الإسرائيلي لما يدور في الأسواق العالمية، فالركود النسبي الذي أصاب إسرائيل كان لحد كبير انعكاساً للأزمة الاقتصادية في آسيا.

✓ بالرغم من تغير دور الدولة في الاقتصاد الإسرائيلي ..إلا أن حجم القطاع العام ما ا زل مهماً جداً في إسرائيل حيث أن حجم الإنفاق العام للحكومة الإسرائيلية في التسعينات يعادل أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي وذلك بالرغم من تقلص دور الدولة كثيرا في الإنتاج.

المطلب الرابع : تأثيرات المقاومة الفلسطينية على الأمن الإسرائيلي

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى لاحظ المسؤولون عن الملف الفلسطيني في إسرائيل تعاظم قوة حماس ، وازدياد تأثيرها الشعبي داخل صفوف الشعب الفلسطيني، ومن هنا يتضح أن نية إسرائيل كانت واضحة للقضاء على حركة حماس وإزالة هذا التهديد الاستراتيجي، أو على 2008 ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال شن حرب إبادة على غزة الأقل إبعاده لإنهاء حكم حماس، وهو ما تم بالفعل في السابع والعشرين من ديسمبر من عام 2008 م؛ حيث قامت إسرائيل بشن حرب شرسة على قطاع غزة استمرت لمدة اثنين وعشرين يوماً، أرادت من خلالها تحقيق أهدافها، ولكن الصمود الأسطوري لحركة حماس وفصائل المقاومة وسكان قطاع غزة أفشل هذا المخطط، وخرجت إسرائيل من القطاع في السابع عشر من جانفي 2009م دون أن تحقق أياً من أهدافها، بل على العكس فقد ازداد التأييد لحماس محلياً وعربياً ودولياً، وأصبحت، في نظر أغلب شعوب العالم، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في قضيته كما

[1]- إبراهيم البحراوي ، إستراتيجية إسرائيل 2028 ، دراسة تحليلية ،غزة ، ط1 ، 2015 ، ص 219.

تمكنت من كشف الوجه القبيح لإسرائيل من خلال إظهار عنصرية احتلالها لفلسطين، واستخدامها أبشع أساليب القتل والتعذيب ضد المدنيين الفلسطينيين، التي كان آخرها العدوان على غزة في حرب الفرقان، الذي أسفر عن استشهاد أكثر من1455 إنساناً ثلثاهم من النساء والأطفال، إضافة إلى أكثر من 5500 جريح، وتدمير ما لا يقل عن عشرين ألف مسكن، مما أدى إلى تشريد أكثر من أربعين ألف مواطن وزارة الصحة الفلسطينية، .

الفرع الأول :خطر حركة حماس على الأمن الإسرائيلي

أن ما يقلق إسرائيل من حكم حماس لغزة، وتراه تحدياً استراتيجياً لوجودها، يعود إلى مجموعة من الأسباب التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ✓ حماس ترفض الاعتراف بإسرائيل وميثاقها يدعو إلى تحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها، وهي تمتلك المبررات الأخلاقية والشرعية للمطالبة بالحقوق الفلسطينية حيث تستمد شرعيتها من التأييد الشعبي الذي حققته في الانتخابات التشريعية عام 2006م، إضافة إلى وجودها على رأس المقاومة الفلسطينية حالياً في مواجهة إسرائيل كمبرر أخلاقي.
- ✓ حماس ترفض مبدأ المساومة على حق العودة، وبالتالي لا يمكن تمرير أي اتفاق سياسي بين منظمة التحرير وإسرائيل قد يتحايل على هذا الحق ما دامت حماس في الحكم.
- ✓ وجود حماس في الحكم أعطاها قدرة هائلة على زيادة قدراتها العسكرية من خلال حصولها على كميات كبيرة من السلاح عبر الأنفاق الممتدة إلى سيناء، الأمر الذي سيؤدي إلى تعاظم قوتها ليصبح من الصعب التعامل معها عسكرياً.
- ✓ الخشية الإسرائيلية من الخلفية الأيدلوجية لحركة حماس التي تسعى إلى أسلمه الصراع مما سيوسع دائرة العداء لإسرائيل.

الفرع الثاني :أثر المقاومة الفلسطينية على أمن إسرائيل:

نجاح حماس في حكم غزة قد يشكل نموذجاً يحتذى به في الدول العربية المجاورة، مما قد يترتب عليه تغير في الأنظمة السياسية العربية القائمة، واستبدالها بأنظمة أكثر عداء لإسرائيل، خصوصاً إذا ما وصل الإسلاميون للحكم، كما هو متوقع في مصر والأردن.لذلك :لا ينكر الإسرائيليون التأثيرات الكبيرة للمقاومة العسكرية الفلسطينية على الأمن الإسرائيلي، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً :التأثير السياسي.

أثبتت المقاومة وبما لا يدع مجالاً للشك أن لها تأثيراً كبيراً على المشهد السياسي الإسرائيلي الذي بدا واضحاً، في الأدبيات السياسية التي يمكن رصدها في الصور التالية:

1-خطة فك الارتباط([1]):

[1] خطة فك الارتباط :هي خطة إسرائيلية (تقدم بها رئيس الوزراء آنذاك ارئيل شارون، وكانت تقضي بالانسحاب الإسرائيلي (من قطاع غزة، وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، وقد تم تنفيذ هذه الخطة يوم 13-9-2005م، حيث خرجت القوات الإسرائيلية من القطاع بعد أن دمرت المستوطنات التي أقامتها .

بدأ هذا التأثير يأخذ منحا سلوكياً لدى صانع القرار الإسرائيلي عندما استطاعت المقاومة الفلسطينية أن تقنع شارون، منظِّر المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وقطاع غزه، بضرورة الرحيل عن غزة، والذي تبجح وتعهد لكل ناخبيه من اليمين، بأنه سيفرط بتل أبيب في حال فرط بنيتساريم([1]).

لقد أدرك شارون عجز الجيش عن تحقيق نصر حاسم على المقاومة الفلسطينية، وبالتالي فإن تكلفة الاستمرار في احتلال قطاع غزة غير مجدية ويجب البحث عن طرق جديدة، إضافة إلى سعيه لتحسين الوضع الديمغرافي لإسرائيل، من خلال التخلص من 5.1 مليون فلسطيني وهذا في قطاع غزه، ونقل تبعيتهم إلى كيان آخر قد ينشأ هناك.

ومن الأهمية بمكان أن نشير للدلالات التي ينطوي عليها تنفيذ خطة " فك الارتباط " من ناحية أيدلوجية، وتحديداً لليمين الإسرائيلي الذي كان يؤمن بفكرة " أرض إسرائيل الكاملة"، وهذا ما جعل يشعياهو لندن، أحد مفكري اليمين، أن يعتبر تنفيذ خطة " فك الارتباط" ، كأحد الشواهد على نهاية " حقبة الأفكار الكبيرة" ، مشيراً إلى أن إسرائيل بعد تنفيذ هذه الخطة باتت تدرك حدود قوتها ومواطن قصورها([2]).

2-عسكرة النظام السياسي:

يرى الخبراء والمحللون السياسيون الإسرائيليون أن أهم أثر للمقاومة الفلسطينية على النظام السياسي الإسرائيلي دفعها نحو تآكل النظام الديمقراطي في الدولة العبرية؛ حيث بدأ واضحاً طغيان دور المؤسسة العسكرية على الهيئات السياسية، وتجاوز هذا الدور الحكومات المنتخبة نتيجة لاستمرار حالة النزاع، وتفويض الجيش لحسم المعركة دون النظر للخيارات الأخرى مما أعطاه زمام المبادرة، والتحكم بالقرار السياسي، إضافة إلى جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

ولعل أوضح معلم، من معالم تأثير المقاومة الفلسطينية على النظام السياسي، تآكل السمات الديمقراطية للنظام عبر اضطلاع الجيش بدور هائل في عملية صنع القرار لدرجة أن عوفر شيلح يصف إسرائيل بأنها أصبحت " دولة يملكها جيش" ([3]) .

3-أسلمة الصراع:

ترى إسرائيل في المقاومة الفلسطينية الإسلامية خطراً محدقاً بها، بسبب محاولتها أسلمه الصراع؛ حيث تخشى أن تنجح حماس في نقل أفكارها إلى دول المحيط العربي السنِّية، خصوصاً وأن لها امتدادات أيدلوجية عالمية؛ مما سيشكل خطراً بالغاً على وجود الدولة عقب

---

[1] نيتساريم :مستوطنة إسرائيلية كانت تتواجد على أراضي مدينة غزة، تأسست عام 1972 م، في جنوب مدينة غزة إلى الغرب، تبلغ مساحتها 2325 دونم، وقد جاءت أهميتها من طبيعة مكانها الذي يربط مدينة غزة بمدن جنوب القطاع، حيث كانت تستخدم لتقطيع القطاع أثناء الانتفاضة، أو عند قيام إسرائيل بعمليات عسكرية داخل مدن القطاع وخاصة مدينة غزة، كما كان بها موقع للجيش الإسرائيلي.

[2] - قيطة؛ محمد أمير , **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ط 1، دار المنارة، غزة فلسطين.2002.**ص:47**

[3] *شيلح عوفر , الصينية والمال -لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟، ترجمة: عدنان أبو عامر، مركز باحث للدراسات، ط 1، بيروت. 2005, ص:97.

فوز حماس وظهورها على المشهد السياسي الفلسطيني؛ مطالباً بضرورة العمل على وقف أسلمه الصراع، حتى لو كان الثمن المطلوب أن تقدم إسرائيل تنازلات كبيرة للأطراف العربية

ثانياً :التأثير السكاني الديموغرافي:

يمكن رصد التأثير الديمغرافي للمقاومة الفلسطينية في اتجاهين:

- ✓ 1-تزايد نسبة الهجرة العكسية من إسرائيل إلى الخارج. وصل عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج، إلى 750ألف شخص .
- ✓ توسع الاستيطان منذ اللحظة الأولى لتأسيس إسرائيل أدرك بن غوريون أنه يتوجب على إسرائيل استيطان المناطق غير المأهولة بالسكان، وخصوصاً في مناطق الأطراف الشمالية والجنوبية،بن غوريون، 1955م إلا أن القيادة الإسرائيلية لم تستطع تنفيذ توجهاته، وسارت في اتجاه الظاهرة العالمية التي يبرز فيها حجم المدينة الكبيرة

أن التميز الطبقي والإثني لعب دوراً كبيراً في التوزيع الديمغرافي في إسرائيل؛ حيث تركز النشاط الاقتصادي والسياسي والعسكري في المناطق التي يقطنها اليهود **الاشكناز**، وبرغم كل الحلول التي يقترحها **سوفير** لمعالجة المشكلة من خلال إعادة التوزيع السكاني من جديد، خصوصاً في منطقة الجليل والمثلث والنقب الغربي المحاذي لقطاع غزة، إلا أن المشكلة أعمق من أن تحل بهذه السهولة، بسبب دخول عوامل الصراع مع المقاومة الفلسطينية عليها وبقوة، لتصبح أحد أهم محدداتها التي لا يمكن تجاوزها، وبالتالي فإن حل هذه المشكلة سيكون صعباً، للأسباب التالية:[1].

- ✓ يمكن إعادة التوطين في مناطق الأطراف حالياً بسبب هشاشة الوضع الأمني الذي تقف وراءه المقاومة الفلسطينية واللبنانية، من خلال استهداف تلك المناطق بالصواريخ؛ الأمر الذي أدى إلى تهجير بعض سكانها أصلاً. إلى دولتين، دولة للعرب على مساحة

55 % من أراضي فلسطين، وأخرى لليهود مع إبقاء منطقة القدس تحت الوصاية الدولية[2].

- ✓ لا يمكن لإسرائيل أن تأتي بمراكز صنع القرار، والتركز الاقتصادي والأمني في مناطق ضعيفة أمنياً، مما سيشوش عمل الدولة وأداءها العام.
- ✓ لن يبد سكان تل أبيب والمناطق الساحلية، خصوصاً من فئة الشباب، تجاوباً تجاه انتقالهم للأطراف التي لا يوجد بها مظاهر الحياة الأوربية وصخبها كما هو موجود في تل أبيب، وبالتالي لن يعول على سواهم لإعادة التوازن.
- ✓ لن يقبل اليهود الغربيون **الإشكيناز** الاختلاط باليهود الشرقيين **السفارديم** في مجتمع يفترض أن يكون متماسكاً في الأطراف، وقائماً على المساواة.لقد استطاعت المقاومة الفلسطينية بفضل صواريخها البدائية أن تهجر عدداً كبيراً من سكان البلدات المجاورة لقطاع غزة إلى مناطق أكثر أمناً، مما أوقف عمليات التنمية والتطوير في تلك المناطق

ثالثاً :التأثير العسكري.

---

[1] سوفير ارنون , **فصول في جيو سياسية الشرق الأوسط**، إصدارات وزارة الدفاع الإسرائيلية، إسرائيل, **2007**

[2] مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1975

لا ينكر القادة العسكريون الإسرائيليون التأثير العسكري للمقاومة الفلسطينية على الدولة العبرية ومؤسستها العسكرية. ([1])

1- خلخلة الجبهة الداخلية للدولة العبرية. :

استطاعت المقاومة الفلسطينية، بإمكانياتها البسيطة، أن تخترق الجبهة الداخلية الإسرائيلية وهو ما لم تستطع فعله الجيوش العربية، مما كان له أكبر الأثر على معنويات الجيش الإسرائيلي الذي يشعر بأن ظهره مكشوف أمام المقاومة الفلسطينية، وتمثل ذلك في العمليات الاستشهادية، وإطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيلي من حزب الله في الشمال والمقاومة الفلسطينية في الجنوب، وخصوصاً أثناء الحرب على غزة؛ حيث وصلت صواريخ المقاومة إلى أكثر من خمسين كيلو متراً داخل العمق الإسرائيلي .([2])

2- تحطيم مبادئ للعقيدة الأمنية الإسرائيلية:

إيجاد الحدود الآمنة، امتلاك قوة ردع والعمل على تطويرها، الحرب القصيرة، توفير الميدانية وسرعة الحركة في أرض المعركة، أسلوب الهجوم في القتال.

،وتحقق ذلك بشكلٍ واضح في حرب تموز 2006 م على لبنان، وحرب غزة عام 2009 م؛ حيث استطاعت المقاومة تحطيم إحدى أهم ركائز الأمن الإسرائيلي، إضافة إلى مبادئ عديدة.

أما الركيزة الأساسية فتمثلت بانتهاء عصر نقل المعركة إلى أرض العدو، فلم يعد بإمكان إسرائيل حماية جبهتها الداخلية ونقل المعركة إلى أرض العد التي استطاعت المقاومة تحطيمها:

المبدأ الأول :انهيار مبدأ الحدود الآمنة.

انتهى ما كان يعرف بالحدود الآمنة في نظرية الأمن الإسرائيلية، ويرجع الفضل في ذلك إلى إبداعات المقاومة المتواضعة، التي تمثلت بإطلاق الصواريخ التي لم تستطع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن تجد لها حلاً حتى الآن، أضف إلى ذلك تطور منظومات الصواريخ على مستوى العالم .وبالتالي لم يعد لدى إسرائيل حدود آمنة.

المبدأ الثاني :انهيار مبدأ الردع والصدمة.

فقدت إسرائيل عنصر الردع الذي كانت تستخدمه من خلال مبدأ المفاجأة مع كثافة هائلة للنيران لإحداث حالة من الصدمة والذهول تجبر العدو على الاستسلام، وعدم التفكير في مواصلة حرب خاسرة مع الجيش الإسرائيلي، وهذا ما طبقته في حروبها السابقة حتى عام 2006 م، وكذلك في حربها عندما فشلت في إسقاطه على المقاومة اللبنانية على غزة 2008 م -2009 م ضد المقاومة الفلسطينية؛ حيث تمكنت المقاومة اللبنانية والفلسطينية- في كلا الحربين -من احتواء الضربة الإسرائيلية الأولى، وبالتالي كسر عنصر الردع، مما أدى إلى إنهاء أسطورة الجيش الذي لا يقهر.([3])

---

[1]- محمود السهلي (نبيل), ملامح البنية الديمغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لإسرائيل حتى عام 2015 , دمشف , صفحات للدراسة النشر , ط1 , 2008,ص154.

[2] -أبو عامر عدنان , ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، ط 1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.2009

[3] محمود السهلي (نبيل), مرجع سبق ذكره ,ص197.

المبدأ الثالث :انتهاء عصر الحروب الخاطفة.

أجبرت المقاومة الفلسطينية إسرائيل على خوض حروب استنزاف طويلة لا ترغب بها، مما أنهك قواها وأضعف قدرتها على حسم المعارك العسكرية بسرعة، كما كانت تفعل في حروبها مع الجيوش العربية.

وقد اعتبر الكثير من جنرالات الجيش الإسرائيلي أنه في حال لم يتم حسم المواجهة مع حركة حماس في قطاع غزة، فإن المشروع الصهيوني سيصبح في خطر كبير، على اعتبار أن قدرة المستوطنين الذين يقطنون في محيط القطاع على الصمود ستؤول إلى الصفر، وقد أوجز **الجنرال دان هارئيل** نائب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي عندما قال" :إن مواصلة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على المستوطنات المحيطة يعني أن تصبح الحياة فيها مستحيلة، وفي حال خسرت إسرائيل أياً من مدنها ومستوطناتها فإن هذا يعني ضربة قاصمة للفكرة الصهيونية

3- تآكل القدرات العسكرية للقوات النظامية الإسرائيلية:

من أهم النتائج التي توصل لها المحللون العسكريون الإسرائيليون حول أسباب فشل الجيش الإسرائيلي في تحقيق النصر الحاسم في حرب تموز 2006 م على حزب الله:

أن المقاومة الفلسطينية أدت إلى تآكل القدرات العسكرية للقوة النظامية في الجيش الإسرائيلي.

يقول الجنرال **زئيف شيف،** كبير المعلقين في صحيفة هآرتس الإسرائيلية " :(إن ألوية الصفوة والوحدات المختارة في الجيش الإسرائيلي موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة لتنفيذ مهام عادية

4-ارتفاع حالات رفض الخدمة الإلزامية:منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وتطور أداء المقاومة الفلسطينية، وازدادت قدرتها على استهداف الجنود الإسرائيليين، لوحظ ارتفاع في عدد الإسرائيليين الذين يرفضون الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، خصوصاً إذا كانت تلك الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ حيث يفضل هؤلاء دخول السجن على الذهاب للجيش، خصوصاً بعد الذي رأوه في حرب غزة، 2007 ([1])

التأثير الإعلامي.: إن طبيعة المواجهة غير المتكافئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وما تمارسه إسرائيل من أعمال؛ ساعد في قيام بعض وسائل الإعلام العربية والدولية على نقل الصورة المأساوية، والإرهاب المنظم الذي يتعرض له الإنسان الفلسطيني على يد آله الحرب الإسرائيلية، خصوصاً في الحرب الأخيرة على غزة، الأمر الذي ساهم في تغير الصورة النمطية التي رسمتها إسرائيل لنفسها في أذهان الغرب، بأنها ضحية الإرهاب الفلسطيني، وأن العرب يريدون تدميرها، وهم من يحتلون أرضها، وقد ظهرت أهمية ذلك التأثير منذ اندلاع انتفاضة الأقصى2000 م، والذي يمكن إجماله على النحو التالي:

- **نجاح المقاومة في التأثير على الرأي العام الدولي:**

وقد اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي **بنيامين نتنياهو** أن أخطر نتيجة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة تدني مكانة إسرائيل الدولية بعد أن نجح الفلسطينيون في التأثير

[1] محمود السهلي (نبيل), مرجع سبق ذكره ,ص216.

بشكل واضح على الرأي العام الدولي، مشدداً على أن إسرائيل ستحرص في أي مواجهة مستقبلية مع الفلسطينيين على القيام بكل الخطوات التي تقلص من قدرة الفلسطينيين في التأثير على الرأي العام الدولي

- **نجاح المقاومة في التأثير على الرأي العام العربي:**

يقول البرفسور يحزكيل درور، الذي يوصف بأنه " أبو الفكر السياسي " في إسرائيل :إن أخطر ما يواجه إسرائيل، بعد الحرب على القطاع تحشيد مئات الملايين من العرب والمسلمين في العالم ضد إسرائيل، وأضاف" :مشكلتنا بعد الحرب على غزة أننا دفعنا قطاعات هائلة من المسلمين والعرب نحو مربع العداء ضدنا، وهذا يمثل خطراً استراتيجياً من أضف إلى ذلك أن المقاومة الفلسطينية رفعت معنويات الأمة العربية والإسلامية، وأعادت لها الثقة بنفسها، والأمل في التحرير والوحدة، وكسرت لديها الأسطورة التي زرعت في عقول أبنائها بأن إسرائيل دولة لا تقهر، وأن إمكانية هزيمتها على يد المقاومة باتت واردة إذا ما تم تقديم الدعم اللازم لها.

- **نجاح المقاومة في التأثير على الرأي العام الإسرائيلي:**

تمكنت المقاومة الفلسطينية في كثير من الأحيان من فرض تأثيرها المباشر على الرأي العام الإسرائيلي لما تقدمه من مصداقية في تغطية الأحداث؛ لدرجة دفعت الجمهور الإسرائيلي لانتظار بيانات المقاومة لمعرفة حقيقة الأمور، بعد أن أدرك هذا الجمهور أن مؤسسته الإعلامية لا تقدم له الأخبار الصحيحة، وأنها تقدم روايات كاذبة للأحداث، خصوصاً في أوقات الحرب والمواجهة مع المقاومة. ([1]).

- **التأثير النفسي والاجتماعي.**

صحيح أن المقاومة الفلسطينية لا يمكن لها أن تحقق توازن القوة مع إسرائيل ولكنها استطاعت أن تحقق توازن الرعب الذي يهدد كيان المجتمع الإسرائيلي. فعلى صعيد المؤسسة العسكرية بدا واضحاً حجم ذلك التأثير الذي يمكن توضيحه بما يلي:

1-حالة الرعب والفزع التي يعاني منها الجنود.[2]:

2-استعانة قادة الجيش الإسرائيلي بالمخدرات لمعالجة الخوف لدى الجنود:

3-أما على صعيد السكان المدنيين فالآثار النفسية والاجتماعية متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الشعور بالخوف والهلع الدائمين:

بحسب تقرير صادر عن وزارة الصحة الإسرائيلية في أوائل عام 2008 م، فإن 98% من سكان البلدات الإسرائيلية، التي تتعرض بشكل دائم لسقوط صواريخ القسام، يعانون من إصابات نفسية، في حين أن 50% منهم في حالة هلع دائم ، بينما يجد33 % منهم صعوبة في أداء أنشطتهم اليومية، كما أن46% منهم يعانون من الأرق بسبب الخوف من سقوط الصواريخ.

3-ارتفاع نسبة تناول العقاقير المهدئة:

[1] حبيب ابراهيم , أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي , مرجع سابق ،ص1114.

[2] - **المرجع نفسه ، ص**.120.

تؤكد شبكة سوبر فارم، التي تمتلك عدداً كبيراً من الصيدليات في أغلب البلدات والمدن الإسرائيلية، أن زيادة بنسبة60 % طرأت على مبيعات العقاقير المهدئة من الصيدليات الحكومية، بينما وصلت النسبة إلى 100 % في الصيدليات الخاصة، بسبب إقبال سكان تلك البلدات المذعورين على شراء تلك العقاقير عندما تسقط صواريخ القسام عليهم.[1].

لقد ظهر جلياً التأثيرات الإستراتيجية للمقاومة الفلسطينية التي تقودها حماس على الأمن القومي الإسرائيلي، وبناء على النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يوصي بما يلي:

1- .تعزيز قوة المقاومة في شتى المجالات.

2- التوجه نحو اعتماد المقاومة المسلحة كخيار استراتيجي للصراع مع إسرائيل.

3-التركيز على التعبئة الإعلامية للمجتمع الدولي لتعرية إسرائيل أمامه

4-إيجاد مرجعية قانونية للمقاومة الفلسطينية.

5-دعم حركة حماس والعمل على تثبيت أركان حكمها لما تشكله من تهديد استراتيجي على الكيان الصهيوني.

المبحث الثاني: مصادر التهديد الخارجية

المطلب الأول: حرب لبنان بقيادة حزب الله

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للحرب بقيادة حزب الله

جاءت حرب لبنان في صيف عام 2006 كرد فعل فوري وسريع على قيام حزب الله بعملية اختطاف جنديين إسرائيليين وقتل آخرين في عملية نوعية داخل الأراضي اللبنانية (مزارع شبعا) التي ما زالت إسرائيل تحتلها حتى اليوم. وما أثار جنون الإسرائيليين أن هذه العملية لحزب الله ترافقت مع عملية أخرى للمقاومة الفلسطينية في معبر كرم أبو سالم الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة, ونتج عنها اختطاف الجندي جلعاد شاليط. رأت إسرائيل في عملية حزب الله نوعاً من التزامن المقصود من أجل إظهار الدعم للمقاومة الفلسطينية في مجهوداتها العسكرية واللوجستية ضد إسرائيل. لذلك كانت الحكومة الإسرائيلية سريعة في بدء الحرب على حزب الله لكي لا يتحول إلى نموذج تقتدي به المقاومة الفلسطينية, وحتى تظهر إسرائيل في عيون اللبنانيين والفلسطينيين والعرب جميعاً أنها ما زالت قادرة وقوية على خوض معارك حربية على أكثر من جبهة وأنها ما زالت متحكمة بخيوط الحرب والسلم مع العرب .

1-أهداف إسرائيل من حربها على لبنان:

تم تحديد الأهداف الإسرائيلية من هذه الحرب في الاجتماع الخاص والسريع الذي عقده المجلس الوزاري المصغر رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت مع القيادات السياسية والعسكرية, ورغم تباين وجهات النظر خاصة بين وزيرة الخارجية تسيبي ليفني من جهة, ويهود أولمرت وعمير بيرتس من جهة أخرى, إلا أن الاجتماع حدد ثلاثة أهداف للعملية العسكرية في لبنان:

[1] **حبيب ابراهيم , أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي** ,ص117.

1- إعادة الجنديين المختطفين لدى حزب الله.

2- تدمير قدرات حزب الله أو تحييدها على أقل تقدير من أجل إضعاف مكانة حزب الله في لبنان وفي العالم العربي, مثل هذه العملية حسب التصورات الإسرائيلية تساهم في إعادة الاعتبار لمفهوم الردع الإسرائيلي, بالمعايير العملية, وبخاصة أن مثل هذا الردع قد تراجع كثيراٍ بفعل الاختراقات التي أحدثتها الانتفاضة الفلسطينية, وبعد تعاظم قوة حزب الله في فترة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في عام 2000.

3- تغيير الواقع في لبنان وإبعاد حزب الله عن الحدود مع إسرائيل من خلال استقدام قوات دولية, وتفعيل دور الجيش اللبناني في المنطقة الجنوبية ([1]) .

الفرع الثاني :تداعيات الحرب اللبنانية على إسرائيل:

لقد توقع العديد من المحللين والخبراء أن تُغَيّر حرب لبنان الأخيرة الكثير من النظريات والعقائد العسكرية التي سادت العالم حتى تاريخه، كما أنها ستدفع بالدول العظمى لإعادة النظر في حقيقة موازين القوى في المنطقة، فحزب الله لم يفاجأ إسرائيل في حجم ترسانة صواريخه وتنوعها ومداها، بل فاجأها أيضاً في تكتيكاته وأسلوبه القتالي وقدرة مقاتليه على الصمود على طول الجبهات الأمامية لأكثر من ثلاثة أسابيع، بل إن حزب الله استطاع تحقيق عدة أهداف خلال سير المعارك على حساب إسرائيل، ويمكن في هذا السياق الحديث عن مفاصل رئيسية برزت في هذه الحرب أهمها:

1. التراجع التدريجي لأهداف إسرائيل من شن العدوان، إذ بعد الإعلان عن هدف الحرب التخلص من المقاومة وضرب بُنيتها الأساسية، تراجع الهدف إلى الاستيلاء على الأراضي الواقعة من الجنوب حتى نهر الليطاني، إلى أن تقلص بعد ذلك إلى احتلال بعض المواقع والقرى على طول الحدود.

2. إن الجيش الإسرائيلي وعلى خلاف ما هو عليه الحال في جيوش العالم يعتمد في مجهوده الحربي أثناء الحروب على قوات الاحتياط وليس على القوات النظامية، ومن هنا فإن الفكر الأمني الإسرائيلي تشدد على أنه يتوجب على الجيش أن يحسم المواجهة مع "العدو"، ويحرز النصر بالسرعة الفائقة، على اعتبار أنه لا يمكن مواصلة الزج بقوات الإحتياط في المعركة لأمد طويل، لأن ذلك يعني شل الحياة في الدولة مما يؤثر سلباً على سير المعارك، وقد لاحظ المتابع لسير الأحداث في هذه الحرب كيف تهاوى هذا الأساس رأساً على عقب، فقد أدرك صناع القرار في إسرائيل أنه من دون وقف إطلاق النار، فإن ذلك يعني أن الحرب ستتواصل إلى عدة أشهر وأن إسرائيل عاجزة عن تحقيق أي نصر في هذه الحرب.

3. عملت إسرائيل في حروبها السابقة مع الدول العربية على توجيه ضربة قاصمة لـ "العدو" في العمق الإستراتيجي في ساحة المعارك بغرض تكبيد هذا "العدو" خسائر فادحة بقواته

1. خالد وليد محمود, آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل, بيروت مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات, 2007, ص. 117-123

وعتاده، وبنيته التحتية، لدفع العربي على الاستسلام والموافقة على وقف إطلاق النار بالشروط التي تفرضها إسرائيل، بل إن مخططي الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية يولون لعنصر "إلحاق الضربة القاصمة بالعدو" أهمية خاصة من حيث تعزيز الردع في مواجهة الطرف العربي حتى تترسخ لديه القناعة بعدم جدوى الحرب مع دولة إسرائيل، وفي هذا السياق يردد شمعون بيرس "رئيس دولة إسرائيل" دائماً عبارته الشهيرة: "إن العرب لا يوافقون على عقد اتفاقيات التسوية معنا إلا بعد أن ييأسوا من إمكانية تحقيق مكاسب في الحرب ضدنا"، وما حدث في حرب لبنان الأخيرة ورغم كثافة النيران التي استخدمتها إسرائيل، ليس فقط ضد مقاتلي حزب الله بل ضد كل لبنان ومؤسساته المدنية والعسكرية، فإن إسرائيل فشلت فشلاً ذريعاً في إرغام المقاومة على الاستسلام بالشروط الإسرائيلية التي وضعتها لوقف المعارك عند بداية العمليات العسكرية، فقد توعد أولمرت في بداية العمليات أنه لن يوقف الحرب إلا في حال تحقيق شرطين هما: الإفراج عن الأسيرين الإسرائيليين وتفكيك حزب الله، ولاحظنا كيف توقفت الحرب دون تحقيق أي من الشرطين.

4. ضربت حرب لبنان الأخيرة العقيدة الأمنية الإسرائيلية في أهم ركائزها، فرغم صمودها أمام الجيوش العربية سابقاً، إلا أن هذه النظرية تهاوت أمام حزب منفرد من تنظيمات المقاومة العربية، وعليه يمكن الاعتقاد أن ما حدث يُمثل تطوراً نوعياً بالغ الخطورة على تلك النظرية يؤذن بإمكانية نجاح العرب في مواجهة قادمة.

5. إن إرغام إسرائيل على الإنسحاب من الجنوب اللبناني عام 2000 تحت وطأة ضربات المقاومة وبفضل التفاف الشعب اللبناني بجميع طوائفه وتياراته حولها، كان بمثابة البشرى لنتائج حرب لبنان عام 2006، وأن ما تمخضت عنه هذه الحرب قد يعزز الأمل لدى البعض في انتصار ساحق على إسرائيل في المعارك القادمة، وأن ما تحقق يعزز خيار المقاومة والصمود أمام التعنت الإسرائيلي لصالح إجبار إسرائيل للاعتراف بالحقوق العربية.

6. الاعتماد المتزايد على سلاح المدرعات في المعارك البرية مع إعطاء دور ثانوي لسلاح المشاة. ومرد ذلك هو العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تعطي أولوية لتقليص عدد الإصابات في جنودها، وتحقيق نصر سريع عبر الحرب الخاطفة التي تعتمد على الحركة السريعة للمدرعات عبر وخلف خطوط الخصم تحت غطاء جوي ومدفعي.

7. افتقار الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لمعلومات دقيقة عن إمكانات "حزب الله" ومراكز قيادته ونوعية أسلحته وتكتيكاته القتالية ومخازن أسلحته. فأحد أكبر انجازات الحزب، منذ نشأته، هو منع الاستخبارات الإسرائيلية من اختراق صفوفه، وحتى في حال نجاحاتها المحدودة على هذا الصعيد كان الجهاز الأمني للحزب يعالج المشكلة بسرعة ويفكك شبكات التجسس.

الفرع الثالث : نتائج حرب لبنان على العقيدة الأمنية الإسرائيلية([1]):

أيمن يوسف ، **قراءة في نظرية الأمن الإسرائيلي : من الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى حرب لبنان الثانية** الضفة الغربية- فلسطين ، ط1 ،2010م

-الفشل في سياسة الردع

- الفشل في نقل المعركة إلى أرض "العدو" حيث استمر حزب الله في ضرب العمق الإسرائيلي طوال أيام الحرب، مما تسبب بضربةٍ قويةٍ لهيبة الجيش الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية.

- الفشل في تقصير أمد الحرب، رغم القوة التدميرية التي استخدمتها إسرائيل لضرب المدن اللبنانية طيلة أيام الحرب للضغط على حزب الله داخلياً حين عجزت عن الضغط عليه في ساحات المعارك.

- وكان الفشل الأكبر في مؤسسة الإستخبارات التي عجزت عن تقدير قدرات وإمكانيات حزب الله، فقد تفاجأت إسرائيل من قدرة المقاومة على الصمود التي لم يظهر عليها الإعياء طيلة فترة الحرب، وكانت الصدمة الكبيرة في اكتشاف قدرة الحزب الإستخبارية والتحليلية لإستراتيجيات وتكتيكات بل وخطط الجيش أثناء المعارك، متجاوزاً كل التخطيطات الأمنية لمنع ذلك.

الفشل العسكري في حرب لبنان، بحيث وضعت الدولة العبرية عامة ومؤسستها العسكرية خاصة في حالة من الحرج والإرباك الشديدين، إلى جانب ما اعترى ايهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل من حالة نفسية وإحباط شديد وخيبة أمل كبيرة بسبب عملية التضليل التي تعرض لها من قبل قيادة الجيش، التي أخبرته أنها أحكمت السيطرة على قرية "بنت جبيل" ليتضح فيما بعد أن جنود الاحتلال يتكبدون عشرات القتلى والجرحى نتيجة المعارك هناك، الأمر الذي دفع زئيف شيف إلى القول: إن "قوة إسرائيل الردعية قد تزعزعت في المعارك مع حزب الله".

لقد ألحقت المقاومة والصمود اللبناني تصدعاً جوهرياً في عنصر التفوق داخل البنية العسكرية للجيش الإسرائيلي إلى جانب إسقاط الهالة التي أحاط بها هذا الجيش نفسه طوال ما يزيد عن 50 عاماً، لذا فإن الهزيمة طالت الوعي العسكري لديه، وتمكن مقاتلو حزب الله من تكبيد جيش إسرائيل خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، فقد بلغ عدد القتلى من الجنود أكثر مما أعلنته إسرائيل رسمياً، أي ما يقارب 150 جندياً، فيما قدرت الخسائر المادية ما يقارب ملياراً ونصف المليار دولار عدا عن الأضرار في المنازل والممتلكات وفي قواعد الجيش([1]).

بل إن الحرب وصمود المقاومة في لبنان وفلسطين حولت الاهتمام من مفهوم الحرب الخاطفة، إلى مفهوم وإمكانية حرب طويلة الأمد تستنزف قدرات إسرائيل، تعتمد على أسلوب الاحتكاك المباشر على الأرض الأمر الذي لا يتميز فيه العنصر الإسرائيلي عن العنصر العربي.

كما كانت حرب 2006 الأخيرة مجالاً حيوياً لاستثمار حزب الله سياسة الغموض البناء في حرب مفاجآت شكلت عنصر قوة أساسياً في إدارة المعركة مكّنته من اللعب بأعصاب عدوه. وبالتأكيد لم تكن هذه الإستراتيجية وليدة ساعة، بل تبين أنها مفهوم متجذّر في العقل العسكري للمقاومة.([2])

---

[1] مناحيم كلاين, خطة التجمع الأولمرتية تعني استمرار الاحتلال, المشهد الإسرائيلي, رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار, عدد 130, السنة الثالثة, ص. 7, 4-4-2006.

[2] - أنطوان شلحت ومفيد قسوم (محرران) تقرير مدار الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي 2007, رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية, 2008, ص. 50-51

المطلب الثاني: تهديدات البيئة الإقليمية العربية

وقالت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية إن عام 2012 شهد استمرار مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي .والنتيجة الأهم، أن عام 2013 يتصف بعدم اليقين في المنطقة، وأشارت إلى سيناريو مقلق قد يأتي من سورية، إضافة إلى تعاظم التحوّلات المحتملة في العالم العربي، التي لها تأثيرات وتداعيات متنوعة . وفق هذه التقديرات، تتعامل المؤسسات السياسة والعسكرية مع المتغيرات بانضباط لافت، ما يدل على عمق إدراك حجم الحدث، وحتمية تغيير الإستراتيجية العسكرية.

الفرع الأول :المنظور الإسرائيلي لثورات الربيع العربي:

يمكن تلخيص القراءة الأمنية الإسرائيلية فيما يتعلق بالربيع العربي في ثماني فرضيات مركزية:

أولا- :تؤكد التقديرات الاستخباراتية مجدداً أن الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعد موجة، حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية، خاصة الأردن والمغرب([1])

النظام العربي ينهار وليست لديه إمكانات المواجهة في الداخل والخارج، وتدخل الدول في حالة غير مستقرة إلى حدّ الفوضى في بعضها، ويأخذ النظام الجديد شكلاً غير واضح وغير محسوم ويصعب تشخصيه راهناً .في معظم البلدان التي شهدت هذا التغيير لا زالت العملية السياسية جارية، لكنها متعثرة، حيث لم يستقر النظام على وجه محدّد ونهائي، بما في ذلك الأماكن التي جرت فيها انتخابات ديمقراطية، وشكّلت فيها حكومات شرعية.

ثانيًا – ترى التقديرات الاستخباراتية أن الحرب الحاليّة في سورية تشكل نموذجاً للواقع القائم في المحيط العربي، فقد تبددت التوقعات السابقة بشأن الانهيار السريع لنظام بشار الأسد، ويبدو أن طرفي النزاع قد تعادلا داخل المواجهة، التي لا حسم فيها حتى الآن، على الرغم من تزايد حدّة العنف .وفي الوقت الذي لا تزال فيه تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية(والغربية)متمسكة بحتمية سقوط نظام الأسد، فإن بعض السيناريوهات المتداولة هو الغرق التدريجي لسورية في الفوضى.

ثالثًا :أن ارتفاع نسبة الأخطار الناتجة عن انتشار الفوضى وعدم الاستقرار، والفلتان الأمني في دول الجوار، وبخاصة سورية ومصر، هو أمر خطير وله أبعاد استراتيجية صعبة على إسرائيل.

رابعا- تضاعفت احتمالات وصول قوى إسلامية متطرفة إلى سدّة الحكم، وخلق أجندة جديدة، تنعكس في سياستها الخارجية عامة، وتجاه إسرائيل خاصة.

خامساً - يتفق الإسرائيليون على أنه يجب وقف البرنامج النووي الإيراني، وحان وقت حسم جدلهم بخصوص فعالية تكلفة الضربة والتعجيل بها، وتأثيرها على العلاقات مع الولايات

[1] - فادي نحاس، المشهد الأمني، تقرير مدار الإستراتيجي 2011 م، المشهد الإسرائيلي لعام 2010 م، مؤسسة الأيام، ا رم الله، مارس 2011 م، ص32

المتحدة .في عام 2012 وصلت حدّة الجدل في إسرائيل إلى سخونة لم يعهدها المجتمع الإسرائيلي حول ما إذا كان من الأفضل شن ضربة أحادية الجانب
على البرنامج النووي الإيراني المتطور، ومتى سيحدث ذلك .وخلصت التوقعات الإسرائيلية بأنه لا بد من حرب أو صفقة للتعامل مع الملف الإيراني، علمًا أن الاحتمالين واردان أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة بعد أن اختارت أميركا رئيسها الجديد .

سادسا -ا :تعرض المستجدات الإقليمية، ومنها الثورات العربية، إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر .وتستمر المؤسسة الأمنية في إعادة النظر وملائمة برنامجها العسكري وخطة تطوير قواتها المسلحة وجهويتها للظروف المستجدة.

سابعا :ترصد التقديرات الاستخباراتية زيادة ملحوظة في فعالية المنظمات الإسلامية المتطرفة خارج حدود دول الطوق، وبدأت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية توسع مجالات عملها لتشمل سيناء والسعودية وليبيا والسودان

ثامناً- رغم استمرار الثورات والانتفاضات العربية وبقائها لأمد طويل على جدول صانع القرار الدولي والإقليمي، سيواصل النزاع العربي الإسرائيلي تبوء جدول الأعمال الأمني والسياسي لإسرائيل كنزاع قومي ديني وحضاري، وفي قلب هذا النزاع سيبقى الصراع مع الفلسطينيين.

بالمجمل، يمكن القول أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشعر بقلق بالغ إزاء ما يجري في العالم العربي ، وبخاصة في ظل ضبابية المسار المستقبلي أو التنبؤ بأهمية تداعياته على المديين المتوسط والأبعد، وهو ما قد يهدد الأمن القومي الإسرائيلي في حال لم تحتط إسرائيل لتداعيات فشل هذه الثورات

الفرع الثاني :دور الجهاز المخابراتي الإسرائيلي:

للشك، إلى أن المشاكل التي سيواجهها الجيش الإسرائيلي فيها ليست لوجستية فقط، بل بصورة أساسية استخبارية أمنية في فهم الواقع المصري، ويبدو أن من المشاكل في حروب إسرائيل القادمة، مستوى التوقعات العالية من الجيش، بفضل التقارير الأمنية غير الدقيقة.

يمكن الإشارة إلى ثلاث مشاكل واجهت المخابرات الإسرائيلية، أدت لفشلها في تقدير مواقف تاريخية مفصلية، مثل الثورات العربية، وتتمثل في:

1-تدفق المادة الخام غير الدقيقة إلى صناع القرار.

2-توزيع المعلومات والمعطيات الاستخباراتية على محافل البحث وبعثرتها، وعدم الخروج بتقدير جيد.

3-الترهل الإداري الذي يلعب دورًا مهمًا في عملية الإخفاق الأمني([1]).

الفرع الثالث :سمات البيئة الإستراتيجية:

[1] طارق فهمي ، محاضرات في السياسات العامة في إسرائيل – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – دبلوم الدراسات الإسرائيلية 2013.

أظهرت الثورات العربية الأخيرة أمام صانع السياسة الأمنية الإسرائيلية ما يمكن في البيئة الإستراتيجية، التي يجب على الاستخبارات الإسرائيلية « الميول القائمة » وصفه بالاستعداد لها في العقد المقبل، وتشير إلى أن بعض الظواهر العالمية والحركات الإقليمية ستواصل تشكيل صورة العالم في السنوات المقبلة، أما سماتها الأساسية فهي:

1. مواصلة ذوبان الحدود بين الدول بوصفها حاجزًا أمام حركة المعلومات، السكان التكنولوجيا ورأس المال في العالم.

2-تناقص شرعية استخدام القوة العسكرية.

3-مواصلة الاقتصاد، كما الثورة التكنولوجية وعصر المعلومات، أداء دور المحرك في تقدم العمل الأمني.

4-تعاظم عوامل القوة المحلية في الدول ذات السلطة الضعيفة، وأمثلتها :السلطة الفلسطينية، لبنان، العراق، مصر، السودان، أفغانستان .وتشكل هذه المناطق مرتعًا للجهات المعادية لإسرائيل.

الفرع الرابع :تداعيات البيئة الإقليمية على الأمن الإسرائيلي

1- المخاطر الأمنية المقبلة:

يمكن تلخيص أهم المخاطر الأمنية على إسرائيل في العقد المقبل، في مرحلة ما بعد وكما تراها الجهات الإسرائيلية، على النحو ، «الربيع العربي » استقرار الأوضاع في دول التالي:

- ✓ السلاح غير التقليدي بأنواعه المختلفة، وإمكانية وصول سلاح نووي لأيدي دول أو جهات متطرفة.
- ✓ الصواريخ على الجبهة الداخلية، خصوصًا من منظومة حزب الله، إيران والمنظمات الفلسطينية.
- ✓ الجيوش النظامية في المنطقة التي تملك أسلحة متطورة، لا سيما بعد انتخاب رؤساء لا يخفون تحفظاتهم إلى حدّ اطلاق التصريحات العدائية ضد إسرائيل، وتحديدًا مصر.

أخطار شبه عسكرية من قبل منظمات مسلحة غير نظامية، قد تشكل لإسرائيل معضلة أمنية عسكرية ليس لها حلّ، وتحديدًا في سيناء والجولان، فضلاً عن قطاع غزة وجنوب لبنان.

في ضوء ، «تقاطع المخاطر » وهناك إمكانية لما يسمى باللغة الاستخباراتية الدارجة ب أن عددًا من المخاطر القائمة في البيئة الاستراتيجية يمكن أن تتعاظم، مثل:

- ✓ سقوط أنظمة عربية بالترافق مع خطر امتلاك سلاح نووي على شكل الخوف القائم حاليًا و إمكانية سقوط النظام السوري والتركيز الإسرائيلي على خطورة تسرب السلاح الكيماوي.
- ✓ استعداد جهات متطرفة لتنفيذ عمليات ترهيب هائلة، بالترافق مع تسرب سلاح غير تقليدي.

2- آثار مخاطر البيئة الإقليمية على الأمن الإسرائيلي

ويمكن تلمس الآثار العملانية لهذه الأخطار على الأمن الإسرائيليي، وأن بعض هذه الآثار على الاستخبارات الإسرائيلية تفرض عليها القيام بالإجراءات التالية:

✓ شن حرب سرية في جبهة واسعة في ضوء طبيعة الأعداء، وغياب المشروعية السياسية لاستخدام القوة، فالعمل السري يسمح بتقليص مخاطر التصعيد، على الرغم من أن ذلك ليس مضمونًا.

✓ تنفيذ عمليات أمنية جراحية معقدة في مناطق بعيدة عن حدود إسرائيل.

✓ تنفيذ عمليات إحباط واسعة ضد الأعمال السرية، والمهام الإستراتيجية على الصعيد الداخلي.

كموضع قتال جديد في عصر ، «الشبكة العنكبوتية » تطوير قدرات هجومية ودفاعية في المعلومات.

✓ توفير معلومات دقيقة، وبكمية كبيرة، لتجسيد القدرات الأمنية للمخابرات الإسرائيلية.

✓ توفير معلومات لتحقيق مصالح أمنية سياسية، لردع الأعداء عن الحرب، وإحباط مشاريعهم، بالكشف عن نواياهم، أو توفير معلومات استخبارية ضد أعداء يعملون تحت ستار من السرية والخداع للأسرة الدولية.

✓ المساعدة في الحرب على العقول، بكشف المعلومات التي تؤثر على شرائح مختلفة، بهدف المساعدة في تحقيق أهداف أمنية، قاصدة بذلك الخداع والحرب النفسية.

✓ تهميش الموضوع الفلسطيني وإدراجه في أسفل سلم أولويات التفكير الإسرائيلي، عبر معارضة كل مبادرة للتسوية، وتعزيز السيطرة الكولونيالية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتبني فكرة التسوية الإقليمية العامة كمقدمة للتسوية مع الفلسطينيين([1]).

تزداد في السنوات الأخيرة أهمية الساحة الإقليمية لإسرائيل، ليس من حيث أنها مصدر الأزمات وعدم الاستقرار ك ام كان في السابق، بل أيضاً لكونها مصدراً للحلّ أيضاً .ففي العام 2014، باتت إسرائيل مرتبطة بدول إقليمية، في حل أزماتها السياسية والأمنية، ففي قطاع غزة لعبت قوى إقليمية الدور الأساسي في الوصول إلى تهدئة وإيقاف الحرب في العام 2012 والعام 2014، وبخاصة الدور المصري .وبعد اندلاع الاحتجاجات في القدس في العام 2015 ، لجأت إسرائيل إلى الأردن من أجل التوصل معها إلى اتفاق حول السيطرة على المسجد الأقصى المبارك. هكذا صارت دول الإقليم قادرة فعلياً على لعب دور أكبر كعامل تهدئة إستراتيجي، ولم تعد فقط مصدر أزمات لإسرائيل، وهو أمر بدأ فعلياً بعد حرب الخليج الأولى، وتعزز في السنوات الأخيرة.

[1] ياسين سويد ،الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ،الموسوعة الفلسطينية ،القسم الثاني ،المجلد السادس 2012 ،،ص 372- 380.

تعتبر إسرائيل أن البيئة الإقليمية التي تتشكل بعد الاتفاق النووي، تحمل مخاطر عليها وفرصاً لها في الوقت ذاته .وشدد **نتنياهو** كثيرا في خطاباته ومقابلاته الصحافية، على غبر عادته، على وجود علاقات أمنية وسياسية مع دول عربية في المنطقة .

المطلب الثاني : البرنامج النووي الإيراني

يرى **آفي ديختر**، وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في عام 2006 م، من جهة أخرى أن إيران خطر على الأمن القومي الإسرائيلي لتدخلاتها وطموحها الإقليمي الذي يتطلب منها أن تكون دولة نووية، ليعطيها ذلك مساحة واسعة من القوة والتدخل في شؤون العديد من دول الشرق الأوسط، ومن وجهة نظره أن هناك مدرستين في إسرائيل لمجابهة التحدي إ زاء برنامج إيران النووي، حيث إن المدرسة الأولى من وجهة نظره تتطلب عقد اتفاقات مع العرب السنة وإسرائيل معاً لمجابهة البرنامج النووي الإيراني، متزامنا ذلك مع حدوث تقدم في القضية الفلسطينية كونها الجدار الإسمنتي أمام حدوث أيِّ اختراق يعيق هذا التقارب، والمدرسة الأخرى تتطلب لمواجهة إيران وحزب الله وحماس فصل سوريا من خلال صنع سلام معها[1] إسرائيل كسب التعاطف الدولي معها، واستغلاله وفق المدرستين الفكريتين للمساعدة في الحد من الخطر النووي الإيراني دوليا ، رغم عدم جدوى الحصار الاقتصادي على إيران، ويؤكد على مساندة ودعم إسرائيل للأجهزة الاستخباراتية للحصول على المعلومات حول برنامج إيران النووي.

الفرع الأول :الخيارات الاستراتيجية والأمنية:

هناك تضارب في التصريحات من شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ، فهي منذ التسعينيات تدعي بصورة ثابتة بأن إيران ستمتلك سلاحاً نووياً خلال خمس سنوات، و في عام 2004 م صرح **شاؤول موفاز** - وزير الدفاع الإسرائيلي السابق -أن إيران ستجتاز في هذا العام نقطة اللاعودة في مشروعها النووي، هذه التصريحات قد تدل على أن أمان لا تمتلك في الواقع معلومات أكيدة حول مدى تقدم برنامج إيران النووي، وهذا ما يؤكد التضارب بأن تصريح **أهارون زئيفي فركش** بأن مارس2006 م هو نقطة اللاعودة، وهذا الحال ينطبق على الاستخبارات الغربية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تصريح مدير عام الوكالة الدولية **محمد البرادعي** بأن إيران ستكون بعيدة لمدة أشهر فقط عن إنتاج السلاح النووي إذا استأنفت التخصيب في عام 2006 م يؤكد غياب المعلومات وتضاربها ([2])

أن السلاح النووي في حال امتلاك إيران له يشكل خطرا استراتيجيا على إسرائيل ، وقد تم عام 2010م للمرة الأولى في تاريخ الجيش الإسرائيلي الإعلان رسمياً عن أن إيران هي العدو الاستراتيجي الأول لإسرائيل ، وأن السلاح النووي الإيراني هو خطر وجودي، وأن القضاء على التهديد النووي الإيراني هو من أخطر وأهم القضايا الأمنية التي تواجه إسرائيل منذ

[1] إفرايم أسكولاي، وآخرون، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، مرجع سابق، ص20

[2] جوني منصور وفادي نحاس، **المؤسسة العسكرية في إسرائيل تاريخ،واقع**، ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

قيامها) ويمكن القول إن إسرائيل تعتمد على ركائز أساسية عدة في مواجهة برنامج إيران النووي منها:

1 -الجمع بين مبدأ بيغن(الضربة الاستباقية)الذي يؤكد بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة في المنطقة، و مبدأ (بن غوريون) شد الأطراف الداعي إلى احتواء أطراف الصراع، وتوثيق العلاقات مع الدول المحيطة بإيران وتطويقها مع عدم تجاهل الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان والخليج، وعليه فرغم اتساع رقعة إيران جغرافيا فهي ستبقى محوطة من كل مكان بالتواجد الإسرائيلي والأمريكي([1]).

2 -الضغط المستمر على الولايات المتحدة بحيث تكون هي من يطبق مبدأ بيغن بأية وسيلة ممكنة، سواء أكانت دبلوماسية أم عسكرية وقائية، رغم عدم تعويل إسرائيل على الاعتماد على غيرها في المسائل التي تعتقد بأنها تمس جوهر وجودها، وما يُعلم بين الحين والآخر من سيناريوهات وخطط إسرائيلية تهدف لضرب منشآت

3-تربط إسرائيل موافقتها على أية مبادرة سلمية، أو مشروعات إقليمية مقترحة لنزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بشرطين هما :التوصل إلى اتفاق سلام مع الدول العربية وإيران والتطبيق الكامل للقيود على كل النظم التسليحية لدى الدول العربية وإيران، متضمناً في ذلك الأشكال المختلفة من أنظمة التوصيل للأسلحة، وإزالة لأسلحة الدمار الشامل، مع القبول ضمنياً بأسلحة نووية إسرائيلية.

الفرع الثاني :مستويات الرؤية الإسرائيلية

وفي المرحلة الراهنة تركزت وجهات النظرة الإسرائيلية في ثلاثة مستويات، وهي:

المستوى الأول :عبر عنه قادة سياسيون وعسكريون باراك، نتنياهو، ليبرمان ومفاده أنه على إسرائيل الاستعداد للخيار العسكري، واعداد العُدّة لشن هجوم في اللحظة المناسبة على المنشآت النووية الإيرانية ، وأن العامل الزمني ليس لصالح إسرائيل، وأنه سيصعب المهمة الحتمية في مواجهة إيران.([2])

المستوى الثاني :عبر عنه رئيس شعبة الاستخبارات السابق أهارون زئيفي فركش الذي أشار إلى أن إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي الإيراني بقواها الذاتية، وأنها بحاجة ماسة لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حال وجهت الولايات المتحدة الأمريكية ضربة عسكرية لإيران، فإنه على إسرائيل أن تكون مشاركة ليس أكثر.

المستوى الثالث :يمكن ملاحظته في مواقف وتصريحات رئيس الدولة شمعون بيرس بأنه لا نية لإسرائيل بمهاجمة إيران، وأنه من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية([3])

الفرع الثالث :تداعيات امتلاك إيران للنووي :

---

[1] إبراهيم غالي، إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .بالأهرام، ع 110 ، فيفري 2004 م، ص

[2] فادي نحاس، المشهد الأمني، تقرير مدار الإستراتيجي 2011 م، المشهد الإسرائيلي لعام 2010 م، مؤسسة الأيام، ا رم الله، مارس 2011 م، ص1

[3] عطا القيمري، **الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 14 ، ربيع 1993 م، ص130

1-على البيئة الإقليمية

الاستراتيجي لها على مدار سنوات طويلة من إتباع سياسة ضبابية حول امتلاكها له، إلى مرحلة الردع شبه العلني، فلم تعد سياسة الغموض النووية تعطي لها غطاءً دفاعياً أعلى، دام عشرات السنوات، ويستند الخيار الاستراتيجي الجديد، أي الردع شبه العلني إلى تحولات عدة في المناخ الإقليمي منها ما يعود إلى ما تسميه إسرائيل الخطر النووي الإيراني، والتخوف من تحوله إلى مظلة نووية عربية، فالردع النووي الإسرائيلي لم يردع إيران عن الاستمرار في برنامجها على الأقل في المرحلة الراهنة، ولهذا الوضع تأثيرات على الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي، وعلى نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، فامتلاك إيران للسلاح النووي قد يؤدي إلى التداعيات التالية([1]):

1 -اهتزاز الوضع الإقليمي المتميز لإسرائيل بوجود قوة نووية منافسة متفوقة تقليدياً على إسرائيل من حيث الثقل السكاني والمساحة المترامية والنفوذ في الخليج مع وجود جيش عدد أفراده يتجاوز المليون، إضافة إلى القوة الاقتصادية في النفط والغاز، وأن إيران دولة يحكمها رجال الدين، حيث يملكون سلطة معنوية على الشعب بحكم العقيدة الشيعية، هذا كله يرجح كفة إيران في حالة امتلاكها السلاح النووي، وهذا الأمر ليس في طاقة إسرائيل تحمله؛ لأنه سيؤثر على دورها كدولة وظيفية، وسيلجم حركتها وفعاليتها كدولة حاجزة، وسيخلق قوة إيرانية في المنطقة يجب أن يتم التنسيق دوماً معها

2 -مجرد امتلاك إيران للسلاح النووي يجعل دول المنطقة تسعى لامتلاكه، إذا حدث ذلك فإما أن تقبل به إسرائيل وهو خيار صعب؛ لأنها ستتحول إلى دولة هامشية لا يمكن لها أن تتحرك في المنطقة بحرية كما تفعل الآن، والخيار الآخر هو أن توافق على نزع السلاح النووي من المنطقة وهو الخيار الأصعب؛ لأنها حينئذ لن تملك السلاح النوعي للدفاع عن نفسها في حال تعرضها لخطر وجودي.

3 -ستجد إسرائيل صعوبة في إجراء مفاوضات حرة حول مصالحها الحيوية مع الدول العربية حيث ستكون هناك حالة توازن القوى، فامتلاك إيران للسلاح النووي سيربك المخططات السياسية والعسكرية الإسرائيلية فيما يتعلق بالشرق الأوسط، كما سيكون له تأثيرات على منظمة الأوبك؛ الأمر الذي ينعكس بتحكمها في أسعار النفط، والتأثير على الاقتصاد العالمي، وكما أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع حداثي ومهاجر، ففي حالة التوتر وعدم الاستقرار سيفضل إسرائيليون كثيرون مغادرة إسرائيل.

2-على الأمن الإسرائيلي

* و بناء عًلى ما سبق ذكره فإن إسرائيل تتشبث أكثر فأكثر بتعزيز تفوقها العسكري والنوعي، وتمحور مجهودها العسكري في اعتماد إستراتيجية الحرب البحرية من خلال امتلاكها أسطول

[1] إبراهيم غالي، **إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني**، مرجع سابق، ص12

بحري يضم غواصات نووية، وكذلك اعتماد إستراتيجية الحرب الجوية من خلال امتلاكها لذ ا رع جوي قوي، وطائرات إستراتيجية قتالية، واعتماد إستراتيجية الحرب الإلكترونية، وأيضاً اعتماد إستراتيجية الحرب الاستخباراتية([1])

* وهذا المجهود يقوم على أساس ضمان استمرار التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، مع تحفظها من إبرام معاهدات قد تضع قيوداً على تسلحها مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

* فإستراتيجية الأمن الإسرائيلي تمنع صعود قوى إقليمية منافسة لها، والأهم عندها إزالة الخطر الإيراني، إما بتعديل سلوكه في دعمه للمقاومة في لبنان، وتهديداته المتكررة بإزالة إسرائيل من الوجود، ومنع أو إيقاف برنامجها النووي والصاروخي، أو توجيه ضربة عسكرية لإيران ، و بالتالي أنه إذا امتلكت إيران السلاح النووي فإن إسرائيل ستواجه مخاطر عديدة فيما يتعلق باستراتيجيتها الأمنية للمنطقة والتي تتمثل في:

1 -تهديد وجودها بشكل مباشر حيث لا يعترف النظام الحاكم في إيران بحق إسرائيل في الوجود.

2 -حفزْ شرعية النظام الثيوقراطي في إيران والذي يعتبر امتلاك السلاح النووي نصرا إسلاميا ،ً و حفز دول إسلاميةٍ أخرى أو دول عربية على رفع مستوى مطالبها بذلك، علاوة عًلى تقويض الاستقلال الداخلي في بعض الدول التي بها نسبة كبيرة من الشيعة.

3 -تشُكلِّ إيران مظلة نووية لأي صراع في منطقة الشرق الأوسط، سواء كانت إسرائيل متورطة فيه أم لا

4 -تفشي حُمئ التسلح النووي في الشرق الأوسط خاصة مصر وتركيا والسعودية، وبالتالي انهيار إستراتيجية منع انتشار السلاح النووي واحتكار إسرائيل له([2]) .

5 -خلق حالة من الهلع والخوف في المجتمع الإسرائيلي؛ الأمر الذي يقود إلى وقف الهجرة إلى إسرائيل، وزيادة الهجرة المعاكسة، وانخفاض الاستثمارات فيها

[1] - علي الصالح، المعارضة في إسرائيل تعتبر تصريحات أولمرت بشأن امتلاك السلاح النووي زلة لسان وتطالب بالاستقالة، جريدة الشرق الأوسط، 13 ديسمبر 2006 م، العدد10242

[2] - جوني منصور وفادي نحاس، **المؤسسة العسكرية في إسرائيل**، مرجع سابق، ص283

خـــاتـــمـــة

خاتمة :

دخلت مجموعة من العوامل والمتغيرات في معادلة تشكيل وتكوين مفهوم الأمن والإستراتيجية في إسرائيل, بحيث يقف على رأسها المساحة المحدودة وقلة السكان, وعقدة التاريخ والعقيدة التوراتية والفكرة الصهيونية المتعصبة للذات المتصفة بالشوفينية, فضلاً عن دور الجيش والمؤسسات العسكرية والإستخبارية, ليس فقط في الشؤون العسكرية والإستراتيجية والأمنية, وإنما أيضا تدخلاتها وامتداداتها في الحلبة السياسية. إلا أن المحيط العربي, الممتد من المحيط إلى الخليج, والعوامل الجيوبوليتيكية تعد الأهم والأخطر عند الآباء المؤسسين في إسرائيل ولخبراء ودعاة الأمن ومفكري الشؤون العسكرية, إذ أن العوامل الجغرافية والمساحة الضيقة تركت إسرائيل في خوف دائم وصل إلى درجة الهلع مقابل الامتداد الجغرافي السكاني للعرب, حيث أن الفلسطينيين جزء منهم.

اعتمدت إسرائيل تاريخياً, ومنذ نشأتها بفعل قرار أممي في عام 1947, إلى صياغة أطروحات نظرية أمنية وإستراتيجية لتكون مفاتيح لصناعة أمنها وإستراتيجيتها العسكرية, وقد نمت هذه المفاهيم النظرية من خلال عملية تحالفيه وتفاعلية ضمت جنرالات الجيش ومراكز الأبحاث والدوائر الإستراتيجية في الجامعات الإسرائيلية, إضافة إلى أدوار النخب والقيادات السياسية والحزبية التي شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة أولويات نظرية الأمن والتعاطي الاستراتيجي مع الفلسطينيين , ومع المحيط العربي. وبالرغم من أن بعض الحروب التي خاضتها إسرائيل مع العرب مثل حرب 1973 و 1982 و 2006 قد أطاحت بالعديد من السياسيين والعسكريين نتيجة للإخفاقات والنكسات الإسرائيلية الإستراتيجية والأمنية, إلا أن خبراء الأمن من منظرين وعسكريين وعملياتيين قاموا بعمل مراجعات نقدية على نطاق واسع لتحسين الأداء العسكري والأمني, وآثار وتداعيات ذلك سياسياً.

كانت أغلب استنتاجات المحللين السياسيين والاستراتيجيين الإسرائيليين وغير الإسرائيليين, تصب باتجاه الاعتراف بالهزيمة المعنوية والعسكرية للجيش الإسرائيلي في حرب لبنان عام 2006 بالمعايير العسكرية والنتائج المتمخضة على أرض الواقع, بالمقابل تم رصد محاولة إسرائيل للتعويض عن هذه الهزيمة بفرض واقع جديد في لبنان من خلال إبعاد قوة حزب الله من منطقة جنوب الليطاني, واستقدام قوات حفظ سلام دولية معززة إلى الجنوب اللبناني. بكلمات أخرى, استخدمت إسرائيل تراجعها في حرب لبنان لفرض وقائع على الأرض ترمي في نهاية المطاف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية, لعل من أهمها إضعاف حزب الله, وجلب الدولة اللبنانية إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل لمناقشة قضية مزارع شبعا ومستقبل العلاقات بين البلدين, لا سيما في ظل الاتصالات السورية- الإسرائيلية الجارية برعاية تركية.

وصلت إسرائيل إلى نتيجة مفادها أن مواجهة حزب الله في المستقبل لن تكون مأمونة الجانب, وغير مضمونة النتائج والمخرجات, كون المواجهة لن تأخذ شكل وطابع الحرب النظامية التقليدية التي تتفوق فيها إسرائيل, وإنما حرب الكر والفر. ولهذا فان أفضل الطرق لمواجهة الحزب من المنظور الأمني والاستراتيجي, وحتى السياسي يتمثل في تحييد سوريا من خلال عملية تفاوضية حول الجولان, وتفكيك التحالف الإيراني- السوري مع حزب الله. أما الخطوة الثانية في محاصرة حزب الله فتكمن في مهاجمة " رأس الأفعى" في المنطقة التي تمد الحزب بكل إشكال الدعم المساندة, لدرجة أن بعض المصادر الإسرائيلية نعت دولة حزب

الله في لبنان على أنها امتداد للسجادة الشيعية الإيرانية في المنطقة التي تستهدف اقتلاع إسرائيل من جذورها. ولهذا زادت وضاعفت الأدبيات الإسرائيلية من تناولها للموضوع النووي الإيراني, محاولة إقحام الدول الفاعلة في المنظومة الدولية في معادلة الحصار والمواجهة مع إيران خاصة الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا واليابان, ومن خلال الهمس خلسة وعبر العديد من القنوات ووسائل الإعلام من أن البرنامج النووي الإيراني هو أيضا خطر على الدول العربية المجاورة لإيران, وعلى مستقبل توزيع القوة الإقليمي في المنطقة. يلاحظ أيضا صدور التلميحات وحتى التصريحات العلنية الإسرائيلية, وعلى مستويات سياسية وعسكرية وإستراتيجية, مطالبة بمهاجمة المواقع النووي الإيرانية, ومشككة بجدوى العقوبات الدولية المفروضة من قبل المجتمع الدولي على إيران. لقد استغلت إسرائيل عدم التجاوب الإيراني مع مطالب المجتمع الدولي المتعلقة بوقف تخصيب اليورانيوم, إضافة إلى قولبة تصريحات احمدي نجاد حول مسح إسرائيل من الخارطة الدولية, لشيطنة إيران استعداداً لتوجيه ضربة عسكرية لها في المستقبل المنظور.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا - الكتب:

1- الصادق (جراية) ، **مفهوم الأمن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2016 ،

2- أبو عامر (عدنان) , **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،ط1.2009.

3- إبراهيم(البحراوي) ، إستراتيجية إسرائيل 2028 ، دراسة تحليلية ،غزة ، ط1 ، 2015**.**

4- أحمد (المسلماني) ، ما بعد إسرائيل ،السودان ، دار ليلى للنشر والتوزيع ،ط2 ،2012.

5- إسماعيل بن حماد (الجوهري) ، **الصحاح :تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط2 ، 1979 م مج 5.

6- أعمر(أحمد قدور)، **،شكل الدولة وأثره في تنظيم مرفق الأمن**، القاهرة :مكتبة المدبولي ، 1994**.**

7- أيمن (يوسف) ، **قراءة في نظرية الأمن الإسرائيلي : من الانسحاب أحادي الجانب من الأراضي الفلسطينية إلى حرب لبنان الثانية** ،الضفة الغربية- فلسطين ، ط**2007**،1**.**

8- بيري (يورام) . **تأثير الانتفاضة على الجيش الإسرائيلي** ، ترجمة صالح النعامي ، تل أبيب,إسرائيل: إصدار الكيبوتس الموحد ،1990م.

9- جون (بليس) وستيف(سميث) ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للطباعة والنشر، 2004**.**

10- جمال مصطفى (عبد الله السلطان) ، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 1979-2000م**، بغداد: دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1، 2002م**.**

11- خالد وليد (محمود) ، أفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل ، بيروت : الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،ط1 ، 2007**.**

12- محمود السيد محمود(دلال) ، **الاستمرارية و التغير في السياسة الدفاعية الاسرائيلية** ، دراسة مقارنة لما بعد حربي أكتوبر 1973 و يونيو **2006.**

13- شيلح (عوفر) , **الصينية والمال -لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيوني؟**، ترجمة: عدنان أبو عامر،بيروت مركز باحث للدراسات، ط 1. 2005 .

14- طلعت (أحمد مسلم)،التعاون العسكري العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1،بيروت ، أيار 1990م **.**

15- ضياء(أيغور)، **الصهيونية حركة عنصرية** ، ترجمة إبراهيم الداقوقي ، بغداد : وزارة الثقافة و الإرشاد ، 1966 **.**

16- عبد المنعم (المشاط), **نظرية الأمن القومي العربي المعاصر**, القاهرة: دار الموقف العربي, 1984.

17- فؤاد(مرسي) ، **الاقتصاد السياسي الإسرائيلي** ، القاهرة : دار المستقبل العربي ، ط2، ا 1983م .

18- قيطة(محمد أمير) , **المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ط 1، غزة :دار المنارة،.2002 .

19- فوزي (جرجس) ، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت 1998م .

20- كمال (منصوري) ، **دليل إسرائيل العام 2011**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ،ط1 ، 2011.

21- الأخضر(محمود عباس) ،**الأمن القومي الإسرائيلي نظريات ومستوياته** ، غزة: مركز الوعي للدراسات والتدريب **.**

22- مارتن (غرغش) وتيري(أوكلاهن) ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،** ترجمة مركز الأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للطباعة والنشر،2008 .

23- مارسيليو(سفيرسكي)، **ما بعد إسرائيل** ، ترجمة سمير عزت النصار ،صادر هن دار منشورات المتوسط ، ميلانو ط1 ، 2016 .

24- محمد عبد العزيز(ربيع) ، **المعونات الأمريكية لإسرائيل** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ، 1990م،

25- منذر(محمد) ، **مبادئ في العلاقات الدولية** ، من النظريات الى العولمة ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2002.

ثانيا التقارير:

1- أهارون (فركش), **البيئة الإستراتيجية لإسرائيل- 2005**, رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار, 2006 .

2- أنطوان (شلحت) ومفيد (قسوم (محرران) تقرير مدار الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي 2007, رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية, 2008 .

3- بيلين (يوسي , **أن تلمس السلام،** ترجمة صالح النعامي ، تل أبيب,إسرائيل: إصدار الكيبوتس الموحد ،2006م.

4- جلال (رسالة)، **إسرائيل في مواجهة القتيلة الديمغرافية،** أسطنيول :مركز رؤية للتنمية السياسية،2006.

5- حسام (جريس). قراءة في الوضع الاجتماعي في اسرائيل، تقرير المدار الاستراتيجي ، 2015 رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات والاستثمارات ،2016.

6- جاري محمد, **القدرة في التنظيم الدولي المعاصر**, المجلة العربية للدراسات الدولية, السنة الأولى, عدد 2, صيف 1988,

7- حبيب (ابراهيم), **قراءة سياسية في العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة لتقدير موقف،** مركز إبداع للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، غزة فلسطين.**2008م**

8- حسام (جريس)، تقرير المدار الاستراتيجي ، 2015 رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات والاستثمارات ،2012.

9- عاص (الأطرش) ، المشهد الاقتصادي ،تقرير المدار الاستراتيجي ، 2015 رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات والاستثمارات ،2016.

10- سوفير (ارنون) , **فصول في جيو سياسية الشرق الأوسط،** إصدارات وزارة الدفاع الإسرائيلية، إسرائيل, **2007**

11- فادي (نحاس)، المشهد الأمني، تقرير مدار الإستراتيجي 2011 م، المشهد الإسرائيلي لعام 2010 م، مؤسسة الأيام، ا رم الله، مارس 2011 م.

12- فضل (النقيب) ،لاقتصاد الإسرائيلي ، دليل إسرائيل 2011 .مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت.

13- مؤسسة الدراسات الفلسطينية , **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع** ، بيروت، نقلاً عن المحاضر الرسمية – **العربي الإسرائيلي،** المجلد الأول، 1947 **-1974 .**

14- مناحيم (كلاين), خطة التجمع الأولمرتية تعني استمرار الاحتلال, المشهد الإسرائيلي, رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار, عدد 130, السنة الثالثة, -2006..

15- نبيل(الصالح) ، **المسهد الاجتماعي لإسرائيل** ، تقرير مدار الإستراتيجي 2011 م، ،مؤسسة الأيام، رام الله، مارس 2011 م

16- السياسة السكانية الاقتصادية لمجتمع الحرب الصهيوني ، بيروت : منشورات فلسطين المحتلة 2015

ثالثا -الدوريات:

1- إبراهيم(غالي)، إسرائيل ومواجهة الخطر النووي الإيراني، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية .بالأهرام، ع 110 ، فيفري 2004 م،

2- أمنون (برزيلاي) و آخرون ، **ميزان القوى في الشرق الأوسط** ، مجلة معاريف ، 1999/12/22م

3- حبيب (ابراهيم), أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي , مجلة الجامعة الإسلامية, العدد الثاني, سلسلة الدراسات الإنسانية المجلد الثامن عشر، ، غزة, 2010.

1- حسين (آغا) و آخرون ، **إسرائيل العقيدة العسكرية و شؤون التسلح** ، سلسلة الدراسات الإستراتيجية ، ع 3 ، 1982م .

2- حسن(نافعة) ، ستيفن غرين ، **الإنحياز : علاقات أمريكية بإسرائيل المتحفزة** ، مجلة شؤون عربية ، ع 43 ، القاهرة ، أيلول 1985م ،

3- عبد الحليم (قنديل), **الأمن العرب و الحرب الإسرائيلية المقبلة**, مجلة الشاهد العدد 5960 تموز / آب يوليو أغسطس 1990.

4- ذياب (مخادمة) ، خالد وليد(محمود) ، **إسرائيل و خيارات الأمن و السلام** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع 19 ، صيف 2008/7م

5- عطا (القيمري)، **الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 14 ، ربيع 1993 م.

6- علي الدين (هلال), **الأمن القومي**: دراسة في الأصول, مجلة شؤون عربية, عدد 35, كانون ثاني 1984.

7- محمد(الصوافي) ،**البناء الحقوقي للنظام العربي ،عناصر من أجل بلورة الأمن القومي العربي** ، مجلة الوحدة ،الرباط، العدد28 ،1987،

8- ممدوح (فتحي) ، **أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلي بعد التسوية الشاملة** ، مجلة السياسة الدولية ، ع 124 ، أبريل 1996م ،

9- ياسين (سويد) ،الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ،الموسوعة الفلسطينية ،القسم الثاني ،المجلد السادس 2012

10- ياسين (سويد) ، **كيف يتحقق الامن القومي العربي** ،مجلة الوحدة ،العدد88 ،

11- إسرائيل قلقة من تطور الأقمار الصناعية الإيرانية ، وكالة أنباء الأنصار ، 2011/2/10م.

رابعا المواقع الالكترونية

1- جمال البابا ، **الهواجس الديمغرافي في إسرائيل** ، "مخاوف حقيقية أم أطماع سياسية"
http://www.oppc.pna.net/mag/mag15-16/p2-15-16.htm

2- حسين أبو النمل ، اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010–2017:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/08/israel-economy-170829100146200.html

الـــفـــــهـــرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	الشكر والتقدير	04
02	الإهداء	05
03	مقدمة	06
04	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي وللفكر الأمني الإسرائيلي	15
05	المبحث الأول: مفهوم الأمن	15
06	المطلب الأول: الفرع الأول: تعريفات الأمن	15
07	الفرع الأول :تعريف الأمن لغة:	14
08	الفرع الثاني :تعريف الأمن اصطلاحا	15
09	المطلب الثاني :أبعاد الأمن مستوياته و مرتكازته	19
10	الفرع الأول:أبعاد الأمن	19
11	الفرع الثاني: مستويات الأمن	19
12	الفرع الثالث:مرتكزات الأمن	22
13	المطلب الثالث:الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية	23
14	الفرع الأول :المدرسة الواقعية	23
15	الفرع الثاني :المدرسة الليبرالية	24
16	الفرع الثالث :النظرية النقدية	26
17	المبحث الثاني: محددات الفكر الأمني الإسرائيلي ومقوماته	29
18	المطلب الأول: التصور الإسرائيلي للأمن	29
19	الفرع الأول :مفهوم الأمن الإسرائيلي	29
20	الفرع الثاني :أهمية مفهوم الأمن عند إسرائيل	30
21	الفرع الثالث : مستويات الأمن الإسرائيلي	31
22	المطلب الثاني : مقومات الأمن القومي الإسرائيلي	32
23	الفرع الأول : الهجرة اليهودية و الاستيطان	32

24	الفرع الثاني : المؤسسة العسكرية	33
25	الفرع الثالث : التصنيع الحربي	35
26	المطلب الثالث: محددات الفكر الأمني الإسرائيلي	36
27	الفرع الأول : محددات داخلية	36
28	الفرع الثاني : محددا ت خارجية	44
29	الفصل الثاني : مصادر التهديد للأمن الإسرائيلي	50
30	المبحث الأول: المصادر الداخلية	50
31	المطلب الأول:اختلال التوازن السكاني	50
32	الفرع الأول: الهجرة المعاكسة:	50
33	الفرع الثاني: الميزان الديمغرافي وتوقعات السكانية	51
34	الفرع الثالث: تداعيات الميزان الديمغرافي على إسرائيل	53
35	المطلب الثالث :التهديدات الاجتماعية	56
36	الفرع الأول:التقاطب على الخلفية القومية و الأثنية	56
37	الفرع الثاني:انتشار الظواهر الاجتماعية	58
38	المطلب الثالث: التهديدات الاقتصادية	65
39	الفرع الأول: التحولات الاقتصادية الأخيرة في إسرائيل	65
40	الفرع الثاني: السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف إستراتيجية 2028	70
41	المطلب الرابع : تأثيرات المقاومة الفلسطينية على الأمن الإسرائيلي	71
42	الفرع الأول: خطر حركة حماس على الأمن الإسرائيلي	69
43	الفرع الثاني: أثر المقاومة الفلسطينية على أمن إسرائيل	72
44	المبحث الثاني: مصادر التهديد الخارجية	82
45	المطلب الأول: حرب لبنان بقيادة حزب الله	82
46	الفرع الأول: الخلفية التاريخية للحرب بقيادة حزب الله	82
47	الفرع الثاني: تداعيات الحرب اللبنانية على إسرائيل	83

48	الفرع الثالث: نتائج حرب2006 لبنان .	85
49	المطلب الثاني : تهديدات البيئة الإقليمية العربية	87
50	الفرع الأول: المنظور الإسرائيلي لثورات الربيع العربي	87
51	الفرع الثاني: دور الجهاز المخابراتي الإسرائيلي	87
52	الفرع الثالث: سمات البيئة الإستراتيجية	90
53	الفرع الرابع : تداعيات البيئة الإقليمية على الأمن الإسرائيلي	90
54	المطلب الثالث : البرنامج النووي الإيراني	93
55	الفرع الأول: الخيارات الاسترانيجية والأمنية	93
56	الفرع الثاني: مستويات الرؤية الإسرائيلية	95
57	الفرع الثالث: تداعيات امتلاك إيران للنووي	95
58	خاتمة	100
59	قائمة المصادر والمراجع	104
60	الفهرس	110